AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

الثقافة: بين جدلية التفكير ومشروع التحرير

التطبيع العربي - الصهيوني: مخاطر وتحديات

الهدف - فلسطين العدد 19 (1493) - تشرين أول/أكتوبر 2020

القطب الطلابي
الديمقراطي التقدمي

معتقلون من
القطب الطلابي
في جامعة بيرزيت

ردًا على القرار الإسرائيلي: القطب الطلابي التقدمي

" سنبقى معًا وسويًا على عهد الوطن والقضية، ولن ينال من عزيمتنا ولن تضعفنا؛ اعتقالاتكم وملاحقاتكم وتهديداتكم، وسنبقى دومًا مدافعين شرسين عن حقنا الوطني والنقابي المشروع ولن يثنينا شيء "

الافتتاحية

كل الحقيقة للجماهير

نقطة البدء التي حددت مصير المنطقة، وفي القلب منها الوطن العربي وظهور المسألة/القضية الفلسطينية، وحكمت مصيرها ومسار المشروع الصهيوني الإمبريالي، هي اتفاقية سايكس بيكو التي قامت على ركيزتين؛ الأولى: تفتيت المنطقة وتأسيس نظام عربي تابع وخاضع للهيمنة الاستعمارية الإمبريالية؛ والثانية: تنفيذ وعد بلفور الذي صدر بعد عام من هذه الاتفاقية، وإقامة «إسرائيل» في فلسطين. وعليه، من يريد أن يقف على حقيقة تسارع خطوات التطبيع، لا يكفيه أن يقرأ نتائج اللحظة السياسية القائمة، فعليه أن يعود ليفتش في خرائط سايكس بيكو التي أسست لوعد بلفور وهزيمتي 48 - 1967، مرورًا بكامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وصولًا لصفقة القرن ومسلسل استكمال تطبيع العديد من النظم العربية لذاتها من بوابة العدو التاريخي للأمة العربية والمُجزئ لوطنها والناهب لثرواتها وخيراتها.. فالتاريخ لا يُقرأ من نتائجه فحسب، بل بمقدماته وسياقاته ومساراته.

المهم أن نعرف بأن القراءة الموضوعية للتاريخ، هدفها بالأساس حماية القضية العربية ومنها الفلسطينية (أمة وتاريخا وحقوقا ووجودًا وثرواتًا) من مشروع تصفية بالكامل؛ يقوده النظام الصهيوني الإمبريالي، وأحد أدواته الصهاينة العرب؛ من أنظمة وكتاب ومثقفين وإعلاميين وفنانين وغيرهم.

لقد دللت التجربة الحسية المعاشة على أن الدولة القطرية، والتي هي نتاج سايكس بيكو، مُلزمة أن تدفع ضريبة مزدوجة على مستويين؛ المستوى الأول: مادي هو حصيلة علاقة التبعية والإخضاع والنهب الإمبريالي، حيث تدفع الدولة القطرية هذه الضريبة من ثروة شعوبها؛ إما بشكل مباشر كما هو حاصل بضخ مئات مليارات الدولارات في خزينة المركز الإمبريالي، أو بدفعها في الحروب البينية والعدوان ضد دول المنطقة، كما هو حاصل في سوريا واليمن والعراق وليبيا والسودان وصولا إلى إيران. أما المستوى الثاني: سياسي، وهذا متعدد الأوجه والأبعاد، ولكن أحد أبعاده الثابتة؛ الموقف من الصراع العربي – الصهيوني الذي بدأ فعليًا بعد أن انحسر «المشروع» القومي العربي، بعد هزيمة 67 ا، وخُتم على أهم فصوله بوفاة الزعيم العربي جمال عبد الناصر، وتولي «خليفته» أنور السادات مقاليد الحكم في مصر، ليصبح بعد سنوات معدودة «بطل» الحرب والسلام (المقصود حرب أكتوبر وسلام كامب ديفيد)، ليغدو اليوم الرضوخ والاستسلام لمشيئة وإملاءات الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها الحركة الصهيونية وإسرائيل سيد المشهد، وعليه لا نغالي لو قلنا أن النسبة الكبيرة من الضريبة السياسية التي يدفعها نظام سايكس بيكو العربي، هي من وعلى حساب قضية فلسطين وشعبها، كما من رصيد الأمة وثرواتها ومقدراتها ومصالحها.

السؤال الجوهري دائمًا عن ما هو المطلوب؟ والذي يعادل سؤال ما العمل؟

إن أول من يجب أن يُبادر إلى الإجابة على هذا السؤال: نحن الفلسطينيون، لأنه موجه لنا بالأساس، لناحية علاقتنا ببعدنا العربي - الذي اختزل بالرسمي – منها، والتي أفضت في جزء منها إلى إعادة إنتاج ذهنية وممارسة رسمية فلسطينية، لا تخرج عن سيرورة هذا النظام الرسمي العربي، بل تناغمت وتحالفت معه إلى أبعد حدود في نهج التسوية الذي انشق مساره في مدريد - أوسلو.. بحيث تبدأ الإجابة الصحيحة من هنا، بإعادة الاعتبار للمشروع الوطني: مشروع التحرير الذي وُجدت الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل تحقيقه، وعدم الاستمرار في لعبة تقطيع الزمن/الفعل الفلسطيني، في الوقت الذي تُقتطع فيه الأرض كما الحاضنة الشعبية العربية منا، والذهاب مباشرة إلى حيث يجب أن نكون في صف قضيتنا وحقوقنا الوطنية الثابتة والتاريخية التي تتعرض للتصفية الفعليّة، وإلى حيث عمقنا وحاضنتنا العربية من خلال التواصل الفعّال والمثمر مع القوى والأحزاب العربية التي لا تزال تقف مع قضيتها المركزية الفلسطينية، فهذه الحاضنة هي الجدار المنيع في وجه المشروع والمخطط الصهيوني الإمبريالي.

في هذا العدد

شؤون فلسطينية..

موسى جرادات: الانتخابات والمصالحة..... 6

اسحق أبو الوليد: حول مشروع «الدولة تحت الاحتلال»..... 8

محمد صوان: المشروع الفلسطيني في واقع متغير..... 10

غسان أبو حطب: بين مطرقة المستعمر وسندان الجائحة..... 12

الحركة الطلابية في مواجهة الاستهداف: خاص الهدف..... 15

محمد أبو شريفة: الحوارات الفلسطينية الجديدة..... 16

حاتم استانبولي: بين وعد بلفور وصفقة القرن..... 18

شؤون عربية..

أحمد مصطفى جابر: مفاوضات لبنانية-صهيونية..... 20

جمال واكيم: جعجع وأحلام الكانتون المسيحي..... 23

سمير دياب: فيدراليات الثعالب..... 24

لا لترسيم الحدود مع أرضنا المحتلة: خاص الهدف..... 26

عابد الزريعي: دور الإمارات كوكيل وظيفي للامبريالية..... 27

بوليفيا والسودان ومقاومة الهيمنة: خاص الهدف..... 29

عليان عليان: الحريري للحكومة بدعم سعودي وغربي..... 30

طلال عوكل: هل يصمد السودان؟..... 33

كاظم الموسوي: إيران والتطبيع الخليجي..... 34

رضي الموسوي: حقيقة الموقف الشعبي الخليجي من التطبيع... 36

محمد السويدي: مسارات التطبيع ومخاطره..... 38

محمد الكبناني: الحوار والصراع الليبي ومآلاته..... 41

فهلوة السياسة كوصفة لتدمير الذات: خاص الهدف 42

خالد المصري: مصر والدور العربي المفقود 43

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

يسمح النقل وإعادة النشر
بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

سياسية عربية
حول القضايا الراهنة

AL-HADAF

الهدف

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 19(1493) تشرين أول/ أكتوبر 2020

الغلاف الأول
زكريا محمد شريف (زيكوف)
الغلاف الثاني (داخلي)
نضال أبو مايلة

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

كلـــــــمة

مع صدور هذا العدد يكون ما يسمى بمجلس السيادة السوداني، قد وافق على الخضوع كليًا للإرادة الأمريكية، فلا نفعت معه دعوات الامتناع ولا شفعت عنده بقية من كرامة يحفظها لبلده، والحبل على الجرار كما يقول المثل؛ ونحن لا ننتظر من سيطبع غدًا، لأننا ندرك أنها حرب ضروس تستمر جيلًا أو جيلين أو ثلاثة، ويبقى صخر فلسطين وأبناءها الأوفياء على متراس المقاومة ومعهم أحرار العرب والعالم.

في هذا العدد موضوعات وملفات متعددة كما عودنا قراءنا الكرام، في الملف الفلسطيني نتابع آخر جولات وصولات المصالحة بين المنقسمين، نحاول استقراءها وفهم مآلاتها، ونوجه تحية كبيرة للحركة الطلابية الفلسطينية وللرفاق في القطب الديمقراطي التقدمي، الذراع الطلابي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في جامعة بير زيت، تحية لمناضلي ومناضلات القطب، أسراهم وشهداءهم وجميع الرفاق والرفيقات الصامدين على متراس فلسطين.. لا ينهزمون.. ولا يتراجعون.

وفي الملف العربي نتابع تطورات التطبيع ونقرأ مخاطره وآفاقه وجذوره، نتساءل عن طريق السودان الخاضع للأمريكي بالمقارنة مع نموذج بوليفي صامد ومقاتل، وفي الملف أيضًا ملف عن لبنان والمفاوضات الحدودية مع العدو ومخاطرها وأسبابها؛ متسائلين أيضًا عن مصر "كامب ديفيد" ودورها العربي المفقود"، ونتابع في قسم العدو مآلات التطبيع على الكيان ومعناه بالنسبة له.

في ملف العدو نتناول مرة أخرى التطبيع ومخاطره، والعنصرية الصهيونية، ومصير حزب العمل الذي أهال عليه الإسرائيليون التراب.

كما في الملف الدولي نرصد الموقف الاستراتيجي لروسيا والحرائق التي تحيط بها والاضطرابات مع وبين جيرانها، ومقال خاص حول التعايش مع آفة العصر؛ كوفيد 19، وكيف يمكن لهذا التعايش أن يستوي من منظور اجتماعي وثقافي وفلسفي وسياسي.

أما في القسم الثقافي مقالات عن ثقافة المقاومة ودور المثقف وتحية للفنان الراحل عبد الحي مسلم.

شؤون العدو..

شاكر شبات: التطبيع وإسرائيل مخاطر وتحديات.....46
زهير أندراوس: العنصرية الصهيو-داخلية.....48
أكرم عطاالله: إهالة التراب على حزب العمل.....50

شؤون دولية..

صلاح زقوت: تطويق روسيا بالفوضى.....51
تيسير محيسن: هل ينجح التعايش مع كوفيد 19؟.....54
هاني حبيب: النظام الأمريكي عجيب وفريد.....56

الهدف الثقافي..

حوار مع الشاعر جواد العقاد: وسام الفقعاوي..... 58
مروان عبد العال: الثقافة وجدلية التفكير والتحرير.....60
الحزب الثوري والوعي والممارسة: خاص الهدف.....63
وليد عبد الرحيم: المثقف والتجديد الدائم.....64
المحجوب حبيبي: خيار العلمانية.....66
عبد الرحمن بسيسو: الأدب الفلسطيني مقاومة وتحديات.....68
في تعريف الفلسفة: خاص الهدف.....70

الانتخابات والمصالحة:

أيهما أولا: الدجاجة أم البيضة؟

موسى جرادات – كاتب سياسي فلسطيني/ تركيا

منذ أن بدأت حفلة التطبيع بين الإمارات والبحرين ودولة الاحتلال، تحركت المياه الراكدة في بركة المصالحة الوطنية الفلسطينية.

بعد الضوء الأخضر من رئيس السلطة الفلسطينية، تداعت الفصائل الفلسطينية إلى عقد سلسلة اجتماعات بدأت في رام الله وبيروت، واستكملت في لقاءات ثنائية بين حركتي فتح وحماس في القنصلية الفلسطينية في اسطنبول، أثمرت عن إعلان مبادئ عامة تتعلق في كافة القضايا الإشكالية بين الطرفين، والتي مر عليها ثلاثة عشر عامًا، ومن الواضح أن كلا الحركتين في اندفاعاتهما نحو تتويج اتفاق واضح المعالم بينهما، ينم عن محاولتهما الخروج من المآزق التي يعيشها كلا الطرفين، والوصول إلى قناعة مفادها أن الحل الوحيد للخروج من تلك المآزق هو الاتفاق بينهما على إدارة الشأن الفلسطيني؛ من منطلق الوحدة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها صمام الأمان للحفاظ على القضية الفلسطينية؛ من التصفية والضياع في ظل مثلث الشر الذي اكتملت حلقاته بوضوح بين كيان الاحتلال والولايات المتحدة الأمريكية ودول (الكاز) الخليجية.

وربما هذا القلق الواضح كان الدافع الأساس والمحفز المركزي لمحاولة لم الشمل بعد سنوات الضياع التي عاشتها القضية الفلسطينية، لكن ثمة أسئلة لا بد من طرحها في فهم عملية المصالحة المتجددة، والتي تتنقل من عاصمة إلى أخرى على أمل أن تأخذ مداها الحقيقي على أرض الواقع، وهذه الأسئلة مرتبطة حقيقة بطبيعة التفاهمات التي تم التوصل إليها بين فتح وحماس، فكل التسريبات التي ظهرت سواء كانت تصريحات معلنة أو معلومات سربت لوسائل الإعلام كلها تشير إلى أن المسالة تتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني كمدخل لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني الذي بدوره سيقوم بإدارة الصراع مع الاحتلال وفق الصورة الجديدة.

لكن السؤال الأساسي هنا والذي يطرحه الكل الفلسطيني، هل إجراء الانتخابات سيقود بشكل دراماتيكي إلى إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني؟ ولهذا السؤال مشروعية كبرى، فالجميع يعرف أن كلا الحركتين فتح وحماس يتكآن على تصورات وأيديولوجيات وتحالفات مختلفة: الأولى ترى بفن التفاوض مع الاحتلال باعتباره رسالة مقدسة ولا خيار قبله وبعده، والثانية ترى وفق منطوقها السياسي أن المقاومة هي الطريق الوحيد للتحرر من الاحتلال، وبالمناسبة بقي الطرفان طوال سنوات المحنة والانقسام يصران على منطوقهما السياسي على الرغم من أن كلاهما وقعا أسرى خطاب انفصل عن الواقع تمامًا ولم يعد له معنى، فالتفاوض مع الاحتلال انتهى بعد أنهى نتنياهو الكلام بسلسلة من الإجراءات العملية التي أسهمت بدورها إلى رفضه لكل الرؤية الفلسطينية للتفاوض، حيث أغلق كل الملفات وأصبحت لاءاته معلنة وواضحة، في حين صاحب المنطوق المقاوم ولظروف ذاتية وموضوعية أصبح أسير معادلة إقليمية تقوم على الطعام مقابل الصمت.

وما بين تلك الرؤيتين المأزومتين والحالة الرثة للشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، تطرح الانتخابات المعلبة برضا الطرفين كمدخل أساسي

العودة إلى الفهرس

لطي صفحة الانقسام، والعودة من جديد إلى مربع الوحدة الوطنية الفلسطينية، فهل الانتخابات إن حدثت هل فعلًا ستقود إلى هذا الأمر، وما هو مصير تلك الرؤيتين المتعارضتين؟ كيف يمكن لفتح وحماس تجاوزهما أم إنهما سيتوحدان ضمن روية واحدة وماهي؟

وفي كل الأحوال لو تجاوزنا هذا النقطة الأساسية، كيف يمكن للحالة الفلسطينية أن تتعاطى مع محور الشر الثلاثي، والذي كما أشرنا اكتملت حلقاته وطوقتنا؟ ما هي الأدوات التي يمكننا استخدامها، وحتى هذه اللحظة لم يفصح إخوتنا في حماس وفتح عن تصورهما لهذا الأمر؟

من الواضح أن الخطب جلل وأن كل القوى الفلسطينية الكبيرة والصغيرة، الفصائلية والمجتمعية، تدرك أن فلسطين القضية أمام امتحان صعب وغير مسبوق ولا يقل شأنًا عن مأساة النكبة الفلسطينية، لهذا لمسنا الجدية في حوارات المصالحة هذه المرة،لأنها لو لم تحدث فإن موت تلك القوى محتم بفعل ضراوة الهجوم ومن كل الاتجاهات، فالمحيط الإقليمي وبالتحديد العربي يفر من تاريخه ومن فاعليته وحضوره الحقيقي إلى حضن الاحتلال، وبثمن بخس يرتبط بتثبيت شرعيات حكم ترى في عدوها الصديق الحميم وترى الفلسطيني المنفر والعدو، فكيف يمكن للمصالحة الفلسطينية أن تفرمل هذا الالتحاق المر بركب العدو؟ وهل هي قادرة على فعل ذلك الأمر؟

مع الأخذ بعين الاعتبار أن سنوات الانقسام الطويلة قد أرخت ظلالها على الجسد الفلسطيني المنهك والمتعب والمتخندق الآن في مناطقية هشة، فقدت فيها توازنها السياسي والاقتصادي والمجتمعي وحتى النفسي، فهل قوى الانقسام قادرة على أن تعيد الأمر إلى لحظة ما قبل الانقسام؟ أم أن تلك المصالحة ستأخذ بعدًا شكليًا وظرفيًا، على أمل الخروج من المأزق بفعل تغيرات إقليمية ودولية في المدى المنظور؟ وهنا الخطورة في هذه المسألة، فالوضع الفلسطيني لم يعد يسمح في هكذا مغامرات غير محسوبة النتائج. وما بين الوعود وتحققها ينتظر المواطن الفلسطيني من تلك القوى أحداث التغير بفعل إرادة فلسطينية حقيقية، تغير ملموس ومجرب ويمكن الاستناد إليه في أي لحظة، لكن السؤال الآخر الذي يطرح نفسه، هل تلك القوى التي صنعت الانقسام وغذته طوال سنوات قادرة على تجاوز عناوين الانقسام لصالح عناوين جديدة مرتبطة بالكل الفلسطيني والبعيدة كل البعد عن المصالح الفئوية الضيقة والتي رسمت الحياة الفلسطينية طوال العقود الماضية؟

هي بوابة أمل أو نافذة صغيرة ربما ترفد الوجدان الفلسطيني وتدعم الإرادة،لكنها وحدها لا تكفي دون إجراء محاسبات ومراجعات داخلية تفضي إلى قراءة فعلية، يترجم فيها أين أخطانا وأين أصبنا ودون ذلك الويل.

في ظل عجز «المؤقت»: عودة اللاجئين هي الأساس

خاص الهدف

المناشدات المتكررة التي تطلقها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) حول أزمتها المالية، لا تلقى آذان صاغية لدى الدول المانحة والمؤسسات الدولية المعنية وعموم المجتمع الدولي، وبينما تشتكي أونروا من عجز في موازنتها لهذا العام يفوق 350 مليون دولار، ذلك باعتبار إمكانية تنفيذ الدول المانحة لتعهداتها كاملة، في حين أن الوقائع تشير لتملص عديد من هذه الدول من تعهداتها ومن بينها الدول العربية التي كانت قد تعهدت في مرات متعددة خلال السنوات الماضية، بسد العجز الذي خلفه حرمان أونروا من المساهمة المالية الأمريكية.

هذا الواقع يعكس بالأساس الوجهة السياسية لدى الإدارة الأمريكية بتصفية دور ووجود أونروا كجزء من مساعيها لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو أمر لا تخفيه هذه الإدارة، بل عبرت عنه بوضوح؛ مؤكدة ميلها لتحويل ملف اللاجئين الفلسطينيين لمفوضية اللاجئين لدى الأمم المتحدة، بكل ما يعنيه ذلك من انتقاص من خصوصية وضع اللاجئين الفلسطينيين والدور المنوط بأونروا وحيثيات القرار الأممي الأساسي بإنشاء هذه الوكالة أعقاب النكبة الفلسطينية. رهان الإدارة الأمريكية وحليفها الصهيوني هو على تصفية دور أونروا من خلال الضغط المالي، وتقليص سلة الخدمات، بل والمساس بقدرتها على الحفاظ على هيكليتها الرئيسية، ويتلاقى مع ذلك المانحين الناكصين عن التعهدات والمحجمين عن تغطية النقص الكبير في موازنة الأونروا.

في ضوء ما سبق، فإن المطلوب من الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة أن تعمل على خلق آليات ملزمة للدول المطلوب منها استحقاق مالي لهذه المؤسسة الدولية التي أنشئت لرعاية مصالح اللاجئين الفلسطينيين أثر النكبة عام 1948، بقرار أممي، وعدم التغطية على دور الدول التي لا تقدم الالتزامات التي عليها أن تؤديها تجاه مؤسسة الأونروا.

إن الالتزام الجذري بحقوق اللاجئين الفلسطينيين السياسية والإنسانية، كما الالتزام بحقيقة جوهرية حول الإنسان وحقه في العيش الكريم، يقود بالضرورة لرفض هذه السياسات التي ترمي لتصفية عمل الأونروا، والعمل ضدها بكل قوة ودون مواربة، والسعي لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته وتحت ضغط حقيقي يتم تشكيله على أساس تضامن الشعوب ومواقفها المناصرة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

قضية تمويل أونروا وموازنتها ليست قضية مالية، تعالج وفقا للمفهوم التقني الإداري، ولكن بالأساس قضية حقوق تعالج في إطار الاستحقاق الإنساني والسياسي. فلا يمكن أبدًا التجاوز عن أن دور الأونروا يتعلق بالواقع المؤقت للاجئين في المخيمات ومناطق اللجوء، فيما المعالجة الأساسية تتعلق بعودتهم لقراهم ومدنهم التي هجروا منها، وإذا كان الأسرة الدولية تعلن فشلها عن إعاشة هؤلاء اللاجئين، فإن الواجب الحالي هو إعلان هذه الحقيقة، وإشهار البديل الوحيد الممكن وهو عودتهم لقراهم وبلداتهم التي هجروا منها وتغريم العدو الصهيوني نظير معاناتهم واستخدامه أملاكهم وأراضيهم طيلة السنوات الماضية.

نقاش هادئ:

مع أصحاب مشروع "دولة تحت الاحتلال"

اسحق أبو الوليد – كاتب سياسي فلسطيني/ فنزويلا

"لم تشاطر الجبهة الشعبية يومًا اليمين الفلسطيني وبعض اليسار أوهامهم في إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية، تؤدي إلى انسحاب من الأراضي المحتلة وتأتي بدولة مستقلة» كحل للصراع التناحري مع العدو الصهيوني، لأن موازين القوى منذ بداية الصراع حتى الآن تميل لصالحهم بشكل كامل، وأن حرف الصراع عن استراتيجية التحرير، يساهم لا محالة في مزيد من الاخلال بميزان القوى، هذا بما يخدم استراتيجية العدو.

لذا من يعتقد أن الأزمة التي تعصف بالحركة الوطنية الفلسطينية هي نتيجة فقط لاتفاقيات أوسلو، ليس مخطئًا فحسب، بل إما جاهل أو مضلل، لأن اتفاقيات أوسلو لم تأت من فراغ؛ إإها تتويج لمسار الانحرافات والأخطاء والأزمات منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة بعد هزيمة 1967، هي أيضًا تدشين للمرحلة الحالية التي تشهد تعمّق وتعفن الأزمة السياسية والوطنية. بمعنى أن هنالك امتداد تاريخي للأزمة، لمرحلتين متداخلتين تتحمل مسؤوليتها ذات القيادة البرجوازية اليمينية التي هيمنت على الحركة الوطنية واختطفتها وفرضت برامجها وأشخاصها عليها. هذا التداخل يحتم على القيادات الوطنية بكل تياراتها إجراء مراجعة شاملة منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية حتى الآن، ونبذ كل ما أثبتت الحياة والتجربة أنه خاطئ، وتجديد وإضافة ما تحتاجه وتطلبه المرحلة الجديدة.

فعلى الرغم أن من صنع هذه الحقبة الأهم من تاريخ شعبنا هي الجماهير الشعبية التي قدمت، وما زالت تقدم، التضحيات بكل أشكالها، والتي رفعت من شأن قضيتها وفرضتها على أجندات وسياسات وبرامج الأعداء وفي مقدمتهم العدو الصهيوني، وعززت بانتفاضتها المجيدة الأولى الأمل والقناعات بجدوى النضال من أجل التحرير وإمكانية تحقيق تعديل في موازين القوى تسمح بإلحاق الهزيمة بالعدو؛ إلا إنه كما في ثورة 1936، خذلت القيادة الحركة الجماهيرية وخانت أهدافها، ولكن هذه المرة، تجرأت «القيادة» الحالية على اقتراف المحرمات دون رادع شعبي أو سياسي، أي الاعتراف بشرعية كيان العدو على أرضنا الوطنية، كثمن للوهم المتأصل بقيام «الدولة» العتيدة. ولتبرير سياساتها وارتمائها في احضان العدو، تدعي أنها تنفذ قرارات الإجماع الوطني للمجالس الوطنية، وخاصة قرار «إعلان الاستقلال» الذي تم في الجزائر عام 1988، والذي بدوره استمد «شرعيته» من البرنامج المرحلي الذي طرحته الجبهة الديمقراطية في العام 1974 من القرن السابق، ورفض في حينه من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «القيادة العامة» وغيرها بشكل مطلق. هذا البرنامج، منذ اليوم الأول لتبنيه؛ أصبح البرنامج الفعلي لقيادة حركة «فتح» والمرشد لكل تحركاتها وعلاقاتها السياسية وبوصلة الانحراف عن النضال من أجل التحرير الكامل التراب الوطني الذي قاد إلى الخيانة العظمى.

الرفاق في الجبهة الديمقراطية لم يتعظوا ولم يراجعوا تلك المرحلة وبرنامجها، بل تواصلوا معها سلبًا وطرحوا في مؤتمرهم الوطني الرابع الذي عقد بين الفترة من 24 نيسان إلى 8 أيار مبادرة تحت عنوان «بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي المحتلة بعدوان حزيران 1967»، ولأهمية وخطورة ما جاء في مقدمتها سأنقلها حرفيًا كي يكون النقاش موضوعيًا مع فصيل فلسطيني يعتبر نفسه «اليسار الثوري الماركسي - اللينيني» وصاحب المواقف «الواقعية الثورية»، تشارك مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسكين في أكثر من تجربة، تارة وحدوية وأخرى تحالفية، وكلاها لم يجد طريقه للنجاح، مما طرح ويطرح الأسئلة عن السبب ومسؤولية كل طرف عن ذلك، حيث لا أعفي «الشعبية» من مسؤولياتها في هذا الموضوع، وعليها أن تستخلص منها العبر بما يسمح بتخلص اليسار من أخطائه وأمراضه. أما بخصوص النص في مبادرة «الديمقراطية» السالف الذكر، فيقول: «في 15 أيار تحل الذكرى الخمسون للنكبة، حيث أقيمت

العودة إلى الفهرس

دولة إسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين التاريخية، بينما عطلت ظروف ذاتية فلسطينية وإسرائيلية توسعية وإقليمية عربية ودولية تنفيذ الشق الآخر من القرار الدولي رقم 181 الخاص بإقامة الدولة العربية الفلسطينية، وترتب على ذلك تعطيل السيادة الوطنية وتشريد غالبية شعبنا وتبديد كيانه الوطني»، هذا ما جاء نصًا في المبادرة المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وفي مكان أخر من نفس المبادرة تعتبر أن بسط السيادة: «يعني تمكين الدولة الفتية من ممارسة سيادتها المعطلة منذ أن أعاقت الظروف الإقليمية والدولية تطبيق الشق الثاني من القرار الدولي رقم 181 لعام 1947» وفي القسم «د» من البند الرابع، تطالب ب الاعتراف «بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما يعني الاستقلال والسيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس، وقطاع غزة».

سأكتفي بهذه الاقتباسات المفصلية لأهميتها في الاستراتيجية الفلسطينية، أما المسائل التحليلية للأوضاع السياسية في المبادرة والتي تبالغ في الرهان على الموقفين العربي الرسمي والأوروبي وخاصة الفرنسي، بالضغط على الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، تعبر بلا شك عن خلل فكري، وليس سياسي فقط؛ عن أية «ظروف ذاتية فلسطينية» تتحدث المبادرة؟ لقد رُفض قرار التقسيم فلسطينيًا وعربيًا في حينه، ولم يتجرأ حتى عملاء الاستعمار البريطاني على تلبية رغبات أسيادهم، وكان هذا الموقف الوطني والقومي السليم، وهل رفض قرار التقسيم فلسطينيًا يعتبر جزءًا من أدوات التعطيل «لإقامة الدولة الفلسطينية» وبالتالي تعطيل «السيادة الوطنية»، مما أدى إلى «تشريد غالبية شعبنا» وبالتالي يقع جزء من المسؤولية عن النكبة على عاتق الفلسطينيين أنفسهم؛ بسبب عدم قبولهم بالتقسيم كما تدعي الحركة الصهيونية؟!

إن المسؤول الأول والأخير، أيها الرفاق عن النكبة وتشريد شعبنا هو قيام الكيان الصهيوني الفاشي العنصري الذي مارس سياسة التطهير العرقي والإبادة الجماعية، وإذا هنالك من «مسؤولية فلسطينية» فإنها تتمثل في مواقف القيادات الإقطاعية الفلسطينية ورهانها على «نزاهة الوسيط الانجليزي»، كما هو حال قيادة اليوم، والتي رغم انحطاطها لم تتجرأ ان تقبل بالتقسيم أو تعترف بكيان العدو، وقد أثبتت الوقائع أنه حتى لو قبل الفلسطينيون بالتقسيم لما قامت «الدولة» ليس فقط بسببٍ الفيتو الصهيوني، بل والإمبريالي أيضًا، وهذا من أثبتته تجربة أوسلو، حيث ربحت «إسرائيل» الاعتراف في أوسلو وخسرنا كل شيء، أليس كذلك؟ وهل حقًا نحن أمام «سيادة معطلة»؟ أم وطن مسلوب وبالتالي سيادة مسلوبة؟ ألا تضخ هذه التحليلات والاستنتاجات الدم في شرايين اليمين وتشجعه على الاستمرار في سياساته الانهزامية والاستسلامية؟

إن تبني فصيل فلسطيني «ماركسي - لينيني» لهذا الاستنتاج بعد مرور أكثر من خمسون عامًا من النكبة، يحتاج إلى مراجعة ونقد ذاتي وتقديم إعتذار للشعب، وخاصة لأهلنا في مخيمات اللجوء والشتات. أما شعار «حق تقرير المصير».. نعم هو حق للشعوب المستعمرة في نضالها من أجل الاستقلال والسيادة في وطنها، وعليه بشكل كاملٍ وغير منقوص، ونحن الفلسطينيون أيضًا لنا الحق في تقرير المصير، ولكن ليس في الضفة والقطاع والقدس كما تنص الوثيقه، بل في كل فلسطين وعلى كل فلسطين ولكل الفلسطينيين، مما يشترط إنجاز حق العودة وتحقيق التحرير وازالة الكيان الصهيوني ومؤسساته وأيديولوجيته الفاشية العنصرية، بدون ذلك يصبح الحديث عن «حق تقرير المصير»؛ هراء وتنظير ذاتي يضر بالضرورة التاريخية.

إن القبول بحق تقرير المصير على جزء من الوطن يعني التنازل عن الجزء الآخر، أي الأرض التي يقيم عليها العدو «دولته اليهودية»، والتي يحق فيها لليهود فقط «حق تقرير المصير»، حسب قانون «القوميه» الصهيوني الفاشي العنصري. إن ترافق هذه المواقف مع عدم رفض مبدأ المفاوضات مع العدو الصهيوني، على الأقل في ظل موازين القوى القائمة، واعتبار أن المشكلة تكمن في نهج المفاوضات ومرجعياتها، وفي نوعية وإمكانيات الطاقم المفاوض، وهذا ينطبق على كل من يروج لهذه المواقف، يشجع القيادة اليمينية على المضي في سياساتها ونهجها وتجد مبرراتها، إذا اقتضى الأمر، في برامج وسياسات غيرها، وخاصة ممن يدعون رفضهم لسياسات ونهج اليمين، حيث في كل مرحله يعرقل فيها العدو الصهيوني التسوية على الساحة الفلسطينية، ويضعها أمام طريق مسدود؛ بسبب تبديل الأولويات والخيارات التي تفرضها التطورات الإقليمية والدولية، وبسبب إمساكه شبه المطلق بخيوط «اللعبة» المسماة، التسوية السياسية للنزاع في الشرق الأوسط؛ يطفوا على السطح خيار «انتزاع قرار أممي بإعلان الأراضي المحتلة منذ العام 1967 دوله تحت الاحتلال» كي تتم مطالبة الأمم المتحدة «بالضغط على إسرائيل للجلاء عن أراضي هذه الدولة»، كما يقول عجوز المقاطعة محمود عباس، وكأن المشكلة تكمن في شكل الحل، وليس قي طبيعة الحل المرتبط بموازين القوى التي تميل لصالح العدو الصهيوني وحلفائه. إن التراكم النضالي وميزان القوى الذي تحتاجونه أيها السادة لإقامة «دولتكم العتيدة»، هو نفسه الذي يحتاجه شعبنا من أجل التحرير، لذلك إن لم تغادروا من هذا العالم الوهمي إلى عالم الحقيقة، بكل اشكالياته وتعقيداته، ستبقى برامجكم وسياساتكم تشكل عبأ على نضالات شعبنا وتطيل طريق التحرير والمعاناة.

بلا شك، جاء التبني المبكر لمنظمة التحرير لما سُمي «بالبرنامج المرحلي»، في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، بداية الاستعداد للتخلي عن برنامج التحرير لكامل فلسطين لصالح «النضال من أجل إقامة الدولة المستقلة على الاراضي المحتلة منذ العام 1967»، على أثر ذلك أخذت القيادة اليمينية البرجوازية للمنظمة على عاتقها القيام بكافة الإجراءات اللازمة التي تساعد وتساهم في تحقيق هذا الهدف الذي تم اعتماده وتكريسه، في وقت لاحق، كهدف استراتيجي، شكل الأرضية؛ من أجل انخراط القيادة الفلسطينية اليمينية بشكل مباشر ورسمي في مسيرة التسوية السياسية التي تم التمهيد لها قبل ذلك بسنوات، هكذا تم تقديم مهمة إقامة «الدولة» على استراتيجية النضال من أجل التحرير، أي تم وضع «العربة أمام الحصان»، هذا «الحصان» الذي أُضعف وبات هزيلا لا يقوى على حمل نفسه، على أيدي الذين ما زالوا يعتقدون أن «السلحفاء» أقوى على جر العربة من الحصان، وأنها ستأتي بها من عمق سراب الصحراء.

المشروع الوطني
بين واقع فلسطيني متغير وأقليم مضطرب!

محمد صوان– كاتب سياسي فلسطيني/ سوريا

مرت التجربة الفلسطينية بمراحل تجدد وضمور ، تقدم وتراجع ، ثم تأمل .. تمر الآن بواحدة من المنعطفات الصعبة ، وذلك بسبب كثافة الصراع على الأرض ، وبسبب تكاثر الأسئلة الوجودية والخوف من المستقبل .. وآفاق النهوض النضالي الجديد !..

في المرحلة الراهنة هناك فراغ في الوضع على أرض فلسطين... ففي الجوهر لا تستطيع فصائل العمل الوطني، والسلطة التحرك إلا ضمن دائرة ضيقة، وذلك بحكم انقسامها السياسي والجغرافي، وهذا واضح في وضع السلطة المكبلة بالتنسيق الأمني وبروتوكول باريس الاقتصادي، والحصار – كما يتجلى في غزة - ناهيك عن التهميش الصارخ لمخيمات اللجوء والشتات في دول الطوق، إضافة للقيود المفروضة على حركتهم وحرياتهم على يد المنظومة الرسمية العربية.

من يملأ الفراغ ؟

إن استمرار الاحتقان والغليان سيؤدي مع الوقت إلى ظهور قوىً وطنية جديدة تحمل بعداً سياسياً وكفاحياً وثقافياً مختلفاً، وستقع على هذه القوى مسؤولية ملء الفراغ تماماً، كما حدث مع الحركة الوطنية الفلسطينية في ستينيات وثمانينات القرن الماضي، بل قبلهما مع الشيخ عزالدين القسام في ثلاثينيات القرن العشرين.

في سياق آلية تهميش القضية الفلسطينية، هناك روافع وأعمدة من القوة والقدرة، وعناصر ضعف وتفتيت، لنأخذ على سبيل المثال مكانة النضال الفلسطيني وعمقه الوطني والقومي الحاضنين عند انطلاقة عموم الثورة الفلسطينية عام 1965، وعندما جرى التركيز على تحرير كامل التراب الوطني وعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي اقتلعوا منها عام 1948، في ظل تصوّر يدعو إلى « إقامة الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل فلسطين التاريخية » والتي يتعايش فيها الجميع دون تمييز عرقي أو طبقي أو ديني أو إثني، ذلك التصور المجسد لمرحلة نهوض تمت بلورته – في حينه – على يد حركات وطنية سياسية ناهضة في محاولة للإجابة على تساؤلات قوى السلام والديمقراطية المناهضة للصهيونية والعنصرية، حول مصير « اليهود » بعد تحقيق مطالب وأهداف المشروع الوطني الفلسطيني.. لكن ذلك الطرح بالتحديد تحول اعتباراً من عام 1973 إلى « برنامج مرحلي » يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية على أي جزء يمكن استرداده من الأراضي المحتلة.. وهو برنامج يتعارض مع الحل الجذري للخلاص الوطني والديمقراطي الناجز.. التاريخ المتوقد لا يمكن إحياء تفصيلاته، فالتاريخ لا يكرر ذاته، لكنه يعلمنا كثيراً، ويساعدنا على استعادة ملامح النجاح والإخفاق من خلال انعطافاته.. الأمر الذي يفرض علينا العودة إلى تلك القدرة على « الوحدة مع الاختلاف » التي ميّزت الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية في سبعينيات القرن الماضي.. ففي كل مرحلة من تاريخ الشعب، تمكنت القيادة الناضجة من صياغة نموذج وحدة الاتفاق والاختلاف ضمن برنامج تعمل على هديه المؤسسة التنفيذية والتشريعية لـ « م. ت. ف » إضافة للمنظمات المدنية والشعبية والاتحادات النقابية على مختلف قطاعاتها..

لقد امتلكت الحركة الوطنية الفلسطينية في ستينيات وثمانينيات القرن الماضي القدرة على تذليل التباينات، وفي الوقت نفسه حشد الأصدقاء وعزل الأعداء.. وفي حالات كثيرة كسب تأييد وتضامن « يساريين يهود » يناهضون الحركة الصهيونية العنصرية والاستيطان الكولونيالي التوسعي، فإذا كان النموذج الذي أشرنا إليه شكّل قوة للمشروع الوطني الفلسطيني، إلا أن حالة التراجع والانقسام المدمر تسبب في تشظي الحركة الوطنية وتبديد

العودة إلى الفهرس

المشروع الوطني.. بين «حل الدولتين « من جهة، وممارسة حق تقرير المصير على كامل التراب الوطني من جهة أخرى.. وسط حالة تيه في الرؤية والأهداف في ظل سلطتين واحدة في رام الله والثانية في غزة.

تجديد البنية والقيادة:

في الحالة الفلسطينية الراهنة تجد الأجيال الجديدة صعوبة في أن تحجز لنفسها مكاناً للانخراط في قيادة العمل الوطني، بينما في سبعينيات القرن الماضي كان كل من تبوأ قيادة العمل الوطني من جيل الشباب.. لقد شاخت وترهلت الحالة الفلسطينية عندما لم تجد آلية طبيعية يتقدم عبرها الشباب إلى مواقع القيادة بصورة فاعلة، وباتت « م.ت.ف « تشبه المنظومة العربية المستبدة والفاسدة أكثر مما تشبه نفسها في سبعينيات القرن الماضي..

في الزمن الجميل السابق.. لم يكن ظهور «كاريزما» شابة في بداية صعودها كياسر عرفات، جورج حبش، خليل الوزير.. وغيرهم، أمراً عارضاً ولم يكن ظهور قامات ثقافية كمحمود درويش، أدوارد سعيد،غسان كنفاني، ناجي العلي وآخرين.. في المناخ الفلسطيني والعربي خارج السياق.. بل لم يكن صدفة ظهور قادة ميدانيين شبان في مخيمات اللجوء والشتات خاضوا النضال بحزم، واستشهدوا في غور الأردن وجنوب لبنان، وفي بحر الحروب الأهلية الطائفية التي حاصرت المخيمات ودمرتها وهجّرت أهلها !..

أما الآن فإن نظرة المحيط العربي إلى القضية الفلسطينية تبدلت، وغاب الإجماع بشأنها.. وباتت تتجاذب المنطقة مدرستان إحداهما مرتبطة بـ « الإسلام السياسي « والأخرى بـ « النظام الرسمي الإقليمي « وبينهما « التيار الديمقراطي» بكل ما يعتريه من ضعف بفعل سياسة التضييق المتلاحقة من قبل الأجهزة القمعية..لم تعد الحالة الفلسطينية الراهنة عاملاً محرضاً ومحركاً للجماهير بل أضحت تمتثل للنماذج التي يفرزها هذا المحيط.. كما أن القيادة المتنفذة لم تعد قادرة على احتواء الاستقطاب الأيديولوجي، على قاعدة الوحدة مع الاختلاف، وانغمست في صراع أيديولوجي مع النصف الآخر في غزة.. الذي بات منفراً للأصدقاء والمناصرين !..

مع ذلك لا تزال القضية الفلسطينية في عمق الوجدان الوطني والقومي، ففي مجرى الموجة الثانية للانتفاضات العربية عام 2017-2020، كان للقضية الفلسطينية مكانة خاصة، إذ لا يمكن أن تكون عربياً ديمقراطياً أو مسلماً في المكوّنين « السني والشيعي « وساعياً للحرية والعدالة، من دون أن يكون لك موقف من الصهيونية بوصفها تعبيراً عن العنصرية والفاشية، وانتهاك حقوق الشعوب والإنسان.. لذلك رفعت في الميادين والساحات شعارات وصور أكدت مدى تأثر المنتفضين على اختلاف تياراتهم بمكانة القضية الفلسطينية.. ورفضهم لكل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني..

في الإطار الزمني الراهن،تضعف القضية الفلسطينية برمتها عندما تبتعد عن جذورها التي كونتها، وعن مخيمات اللجوء والشتات الشاهد الحي على النكبة والاقتلاع والتشريد، وعن ذكرى المدن والقرى المدمرة عام 1948، التي حددت شكل وجودها وأساس انبعاثها، فقوة القضية واندفاعها في تمثيل الشعب كما الأمة الأوسع، مرتبطة دائماً بمدى قدرتها على حماية حصنها الأخلاقي وسرديتها التاريخية الأولى وعمقها الوطني والقومي والإنساني، وذلك بهدف إعادة اكتشاف منابع قوتها على الأرض التي كونت بداياتها.

أين يقف الكفاح الوطني ؟

من الطبيعي عندما نفكر في المستقبل أن نتساءل :أين يقف الكفاح الفلسطيني من تحديات التحرير والعودة وتقرير المصير ومجتمع نام وعادل، وبنيان معاصر ؟! فجزء منً تعبيرات القضية قائم عبر « علم، نشيد، مقرات، سيارات فارهة، سجادة حمراء « لكن كل هذا بهرجة زائفة،تحولت إلى كابوس مقلق، فالسلطة من دون مقومات ومؤسسات فاعلة نامية، تتحول إلى عبء مضاعف على القضية والشعب الحاضن لها.

فلسطين قضية كفاحية عابرة للدول والأماكن فهي في كل مكان من العالم وعلى أرضها التاريخية، إنها في مخيمات سورية ولبنان والأردن والضفة وغزة.. إنها في كل المدن والقرى الفلسطينية من رأس الناقورة شمالاً حتى أم الرشراش جنوباً، وهو ما يمثل أساس قوتها في ظل مصادرة حقوقها..

يستدعي هذا من الحركة الوطنية التمسك بالسردية الفلسطينية بجميع أبعادها الأخلاقية، كما لابد من بلورة مشروع كفاحي سياسي وإنساني يتفوق على المشروع الصهيوني فيما يتعلق بمصير الوجود « اليهودي « في فلسطين،إذ يفترض طرح تصور للتعامل مع « المسألة اليهودية « واليهود الذين جندتهم الصهيونية لمصلحة مشروعها الاستيطاني العنصري. لا بد لهكذا مشروع، إن كان تعايشاً في « دولة ديمقراطية واحدة أو ثنائية القومية « من أن يتضمن بعداً يتفوق في قيمته السياسية والأخلاقية على الصهيونية لجهة تعامله مع الديموغرافيا « اليهودية «،كما سبق أن وجد حزب المؤتمر الإفريقي بقيادة المناضل نلسون مانديلا طريقاً للحل مع الديموغرافيا البيضاء ضمن حقوق وواجبات متساوية !..

في هذا الزمن الذي يشهد عبره الإقليم والعالم تحولات كبرى، ينبغي استلهام التجربة الجنوب افريقية، والحقوق المدنية في مجتمعات أخرى، فهذا كله له أثره على تطور الاستراتيجية الفلسطينية وفاعليتها، كما أن أنماطا جديدة للمقاومة ستؤدي إلى مرحلة جديدة من الكفاح، فالمقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات عبر دعم حركة « B D S « وإحياء الذاكرة، وصيانة حق العودة، والمقاومة بكل أشكالها بما فيها : الفن، الإعلام، الكتابة، الثقافة، التعليم،المظاهرات الحاشدة، رشق الحجارة، إعادة بناء المؤسسات الوطنية، تحدي الموانع والحواجز، حماية الحريات، والسعي لكسب المتضامنين الأمميين، ربما هي الأشكال الأجدى للمقاومة في المراحل المقبلة.. وسيكون الالتصاق بالبعد الوطني والقومي والإنساني فرزاً للإيجابي في واقع سلبي.

لقد شهد العقد الأخير، انعقاد عشرات المجالس والندوات الحوارية، وإصدار العديد من الأوراق والمقالات التي تزكي أفكاراً جديدة بديلة عن «حل الدولتين ويعتقد الكثير من هذه الأصوات والأقلام أن « الدولة الديمقراطية الواحدة « على كامل فلسطين التاريخية يمكن أن ينهي الصراع.. بالرغم من أن هذه الآراء تشمل أطيافاً من خلفيات أيديولوجية وقومية ودينية متباينة، إلا أنها تُجمع على أن « حل الدولتين « لم يعد قائماً بأي شكل من الأشكال !..

التنمية المستدامة والسلم المجتمعي
بين مطرقة المستعمر وسندان الجائحة

غسان أبو حطب – منسق مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بير زيت في قطاع غزة/ فلسطين

مما لا شك فيه أن كلا من التنمية المستدامة والسلم الأهلي والأمن الإنساني؛ يؤثر ويتأثر بالآخر سلبًا وإيجابًا، فهي مفاهيم متداخلة إلى أبعد الحدود وتلتقي على خط يمتد من اليأس البشري إلى التطلعات البشرية، ولكن السؤال الجوهري الذي يقفز إلى الذهن هو: لماذا كانت وما زالت العقبات التي تعترض سبل التنمية في مجتمعنا الفلسطيني عصية على الحل؟

الإجابة تكمن بوجود الاحتلال الإسرائيلي كمعرقل أساسي لمسيرة التنمية المستدامة، بالتزامن مع ضعف البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وافتقارها إلى سياسات تنموية تتمحور حول الناس، وفي ضعفها حيال التدخل الخارجي، وقد تضافرت هذه العناصر مجتمعة لتقويض أمن الإنسان وهو الأساس المادي والمعنوي لحماية وضمان الحياة ومصادر الرزق ومستوى العيش الكريم، ذلك أن أمن الإنسان من مستلزمات التنمية الإنسانية، وقد أدى غيابه إلى عرقلة مسيرة التنمية في مجتمعنا الفلسطيني.

وفي ظل انتشار جائحة كورونا عالميًا وإقليميًا ووطنيًا، يُخشى من المخاطر الصحية والتعليمية التي سيولدها هذا الوباء، والذي بدوره سيؤدي إلى مزيد من الإرهاق لا سيما العاطفي والجسدي للنساء.

جدلية العلاقة بين التنمية المستدامة والسلم والأمن الإنساني في ظل انتشار جائحة كورونا:

السلم الأهلي والأمن الإنساني مستلزمات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، بما أن منظومة الخيارات المتاحة للناس لا يمكن أن تتسع؛ إلا إذا كانوا في وضع يضمن بقاؤهم على قيد الحياة وتمتعهم بالحرية وتحقيق مستوى من السلم الأهلي، ومن ناحية أخرى فإن الارتقاء بمستوى الناس التعليمي وأوضاعهم الصحية وزيادة مداخيلهم وضمان حرياتهم الأساسية سيعزز تنميتهم الإنسانية المستدامة التي تقضي بالنتيجة إلى مزيد من الأمن الإنساني، ومما لا شك فيه أن انتشار جائحة كورونا بمنحنى تصاعدي بات يهدد منظومة الأمن الإنساني بأبعاده المتنوعة.

سنسلط الأضواء على تأثيرات التنمية المستدامة على السلم الأهلي والأبعاد السبعة لمفهوم الأمن الإنساني، وتأثير جائحة كورونا على منظومة التنمية والسلم المجتمعي.

أولاً: تنمية مستدامة مبتورة ومنظومة أمن إنساني منقوصة في ظل ثنائية الاحتلال والجائحة:

يكاد انعدام السلم والأمن الناجم عن الصراع العربي – الإسرائيلي يكون أكبر خطر يهدد التقدم نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة الطويلة الأجل في بلدان وطننا العربي عمومًا وفلسطين خصوصًا، وفي الآونة الأخيرة بات المُستعمر يُلوح بقرار الضم كتصميم استعمَاري/ كولونيالي مُؤسلب للحق الفلسطيني، وتزامن ذلك مع انتشار جائحة كورونا. فقد تحولت جهود تجسيد أهداف «خطة التنمية 2020–2030»، إلى العمل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سبل العيش، حيث أثرت الجائحة على حياة جميع الناس من كافة الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى سبل عيشهم، لذا يجب تركيز المبادرات

العودة إلى الفهرس

الإنقاذية حول رفاه الناس وتضامن أركان المجتمع، وإقامة عالم آمن وعادل ومزدهر.

فقد تراجعت مؤشرات التنمية المستدامة وما زالت في حالة تراجع خطيرة، فالأثر الاجتماعي – الاقتصادي والبيئي للاعتداءات وإغلاق الحدود وتقييد الحركة وانتشار جائحة كورونا؛ أدت إلى تراجع حاد للأنشطة الاقتصادية، وإلى تفاقم البطالة وتزايد معدلات الفقر ولا سيما في قطاع غزة، فقد تراجعت حصة الفرد من الدخل في فلسطين بنحو 1,6% لتصل إلى 30365 دولار في العام 2019، موزعًا بين 4,802 دولار في الضفة، مقابل 1,417 دولار فقط في قطاع غزة، وما زالت معدلات البطالة مرتفعة جدًا، حيث بلغت قرابة 53% في قطاع غزة في الربع الأول من العام 2020.

وتبعاً لقاعدة البيانات الخاصة بمختبر اللامساواة العالمي يُستدل أن حصة أغنى 10% من السكان في فلسطين من الدخل القومي ارتفعت من نحو 48% في العام 1990 إلى نحو 50,5% في العام 2016، بالمقابل تراجع نصيب شريحة النصف الأفقر من السكان من 14,9% إلى نحو 13,5% خلال نفس الفترة (زيادة فجوة اللامساواة). وفي ظل انتشار وباء كورونا تتضاعف هذه الآثار وتزداد حدتها بشكل كارثي على واقع التنمية الفلسطينية، مما ينعكس سلبًا على منظومة الأمن الإنساني.

ثانيًا: التمنية المستدامة وأثرها على السلم والأمن البيئي

تعد المياه واحدة من أصعب القضايا التي تؤثر على استقرار البيئة في فلسطين، وقد أشارت البيانات إلى أن نصيب الفرد الفلسطيني من المياه، وبخاصة في غزة، يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويساهم في حدوث هذه الندرة كل من نقص المياه وأسلوب إدارة المياه المشتركة، حيث بلغت كمية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 178 مليون م3 عام 2017، وهذه الكمية تشمل كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، ولا تشمل الكميات المستخرجة من الآبار غير المرخصة في قطاع غزة، حيث يعتبر الضخ الآمن وطاقة الحوض المستدامة أكثر 50-60 مليون متر مكعب فقط. من 97% من كمية المياه التي يتم ضخها من الحوض الساحلي لا تتوافق نوعية المياه فيها مع معايير منظمة الصحة العالمية.

تعد فلسطين من الدول الأقل اسهامًا في انبعاث الغازات الدفيئة، وأقل تأثيراً في تشكيل ظاهرة تغير المناخ لكنها الأكثر تأثراً به في الشرق الأوسط ويتجلى ذلك في تذبذب كميات الأمطار، ودرجات الحرارة المتطرفة، وتبدل أحوال الفصول، والذي ينعكس على كافة القطاعات.

وتشير أغلب التقارير إلى أن الوضع البيئي في فلسطين يزداد تدهوراً جراء الممارسات الإسرائيلية والتي من أخطر آثارها استنزاف موارد المياه الفلسطينية، حيث وصل العجز في المياه في الضفة الغربية وغزة إلى 50 مليون متر مكعب سنويًا، فيما ارتفع مستوى التلوث المائي إلى معدلات عالية، وتراوح درجات تركز الكلوريد في 90 في المائة من إمدادات المياه ما بين 250-2000 مليلتر/لتر بالإضافة إلى ما تضخه المستوطنات من مياه صرف صحي في قيعان الأنهار وغيرها.

وفي غزة تتدفق مياه الصرف الصحي في المناطق الرملية، وجزء من هذه المياه يتسرب إلى البحر وآخر إلى باطن الأرض ويمتزج بمخزون المياه الجوفية، كما أقدمت سلطات الاحتلال على إقامة محطة لتجميع مياه الصرف الصحي في بيت لاهيا، وقد تسببت هذه المحطة بتلويث مخزون المياه الجوفي الذي يقع تحتها، إن الانتهاكات الإسرائيلية بحق البيئة الفلسطينية تزيد من المعاناة والصعوبات الحياتية للإنسان الفلسطيني، مما يساهم بإضعاف منظومة الأمن الإنساني.

ومما لا شك فيه أن الأشخاص الذين يعيشون في مدن ملوثة كمدن قطاع غزة يكونون أكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس (كورونا (كوفيد-19)؛ لأن التعرض لفترة طويلة لهواء ملوث يمكن أن يضعف الجهاز المناعي، مما يزيد من صعوبة مكافحة العدوى، وذلك جراء ممارسات المُستعمِر إبان حروبه على غزة ومخلفات تلك الحروب المعادية للبيئة الفلسطينية، وكذلك سياسة الحصار الخانق، والذي ساهم بشكل ملحوظ في ازدياد معدلات التلوث في البيئة الفلسطينية.

ثالثًا: التنمية المستدامة وأثرها على السلم والأمن الاقتصادي

نتج بسبب سياسة الإلحاق الإسرائيلية شبه انهيار للاقتصاد الفلسطيني، وهناك مجموعة من المعوقات التي ساهمت في حجر تطور الاقتصاد الفلسطيني، ومنها على سبيل المثال:

1- الإغلاق الشامل للمناطق وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية.

2- منع الاستيراد والتصدير من وإلى المناطق الفلسطينية.

3- الحصار المطبق وإغلاق المعابر.

4- حرمان السلطة الفلسطينية من الإيرادات الجمركية.

5- تجميد المناطق التجارية والصناعية على خطوط التماس.

6- تعطيل قوى الإنتاج، مما رفع معدلات البطالة والفقر بشكل غير مسبوق.

إن الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة لا تتحققان دون تمتع الشعب الفلسطيني بالحرية والديمقراطية والاستقرار السياسي والقدرة على إدارة موارده بناء على خياراته الذاتية المستقلة. وقد ازداد تأثر كل المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل سلبي جراء انتشار جائحة كورونا، والمؤشرات الكمية التالية تحاول رسم صورة سريعة للواقع الفلسطيني؛ جراء انتشار وباء كورونا:

- فقد الآلاف من العمال الفلسطينيين العاملين.
- توقع انخفاض الإنتاجية في أنشطة الصناعة التحويلية.
- تراجع إنتاجية نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 11,8% بسبب الجائحة.
- تراجع إنتاجية نشاط النقل والتخزين بنسبة 14,4%.
- تراجع خدمات الإقامة والطعام بنسبة 26,7%.
- تراجع إنتاجية الأنشطة العقارية والخدمات الإدارية بنسبة 13,7%.
- هناك 29,400 عامل يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور وبمعدل شهري 1076 شيقل، وهم عرضة لفقدان مصادر دخلهم جراء الجائحة.

رابعًا: التنمية المستدامة وأثرها على السلم والأمن السياسي:

هنا يدور الحديث عن علاقة المواطنين لدولتهم «السلطة» ويطرح السؤال أتكون السلطة الفلسطينية داعمة لهذا السلم والأمن أم لا؟

للإجابة على هذا السؤال، فقد أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية؛ أربعة معايير تقاس من خلالها مدى تمتع الدول بمقومات الحكم الرشيد، وهي:

1- مدى قبول المواطنين لدولتهم (السلطة).
2- مدى تطبيق معايير المساواة والعدالة الاجتماعية.
3- التزام السلطة بالعهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.
4- كيفية إدارة السلطة لاحتكارها حق استخدام القوة والإكراه.
5- مدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحد من إساءة استخدام السلطة.

والأهم في سياق كل ما سبق، هل يساهم وجود السلطة في إنجاز عملية التحرر الوطني أم تشكل معيق لها، ومما لاشك فيه أنه في حالتنا الفلسطينية هناك تقصير كبير جدًا في تطبيق هذه المعايير، آخذين في الاعتبار حالة الانقسام السياسي التي زادت من تعميق هذه الأزمة عموديًا وأفقيًا، مما جعل السلطة تمثل مصدرًا يهدد أمن الإنسان الفلسطيني، بدلًا من أن تكون سندًا له في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما زاد من الممارسات التي تنتهك حقوق الناس وحرياتهم وأصبحوا غير آمنين على حياتهم ومستقبلهم.

خامسًا: التنمية المستدامة وأثرها على السلم والأمن الشخصي

لقد أكدت استطلاعات الرأي العام بأن المواطن الفلسطيني أصبح غير آمن على حياته وممتلكاته وأمنه الشخصي، وهذا ناتج عن الاحتلال وممارساته القمعية، وكذلك حالة الانقسام السياسي وما خلفته من تعميق لانعدام الأمن الشخصي، وهذا بدوره يؤدي إلى تآكل رأس المال الاجتماعي؛ من خلال تراجع منسوب الثقة بين مختلف مكونات المجتمع الفلسطيني، وذلك من شأنه عرقلة ميكانيزمات التنمية المستدامة، مما يؤسس لكسر منظومة الأمن الإنساني والسلم الأهلي.

وقد فاقمت أزمة كورونا من إضعاف منظومة الأمن الشخصي، بحيث زادت معدلات العنف، لا سيما المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك العنف تجاه الأطفال والفئات الأكثر ضعفًا بالمجتمع، وقد لوحظ ارتفاع معدلات الانتحار في الآونة الأخيرة، وهذا مؤشر على مدى هشاشة منظومة الأمن الشخصي.

سادسًا: التنمية المستدامة وأثرها على السلم والأمن الاجتماعي

الأمن الاجتماعي يعنى بسلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم، وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة، كما أن تراجع معدلات الجريمة تعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، من هنا فإن مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي، بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها، وفي حالة غياب الأمن، فإن المجتمع يكون في حالة شلل وتوقف، فالإنتاج والإبداع يزدهران في ظل الاستقرار والسلام، كما أن استتباب الأمن يساهم في الانصهار الاجتماعي الذي بدوره يعمل على إرساء قواعد المساواة والعدل الاجتماعي، وفي وضعنا يتحقق الأمن بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية، حيث يصبح من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار، والمتأمل بحالتنا يلمس مستوى تراجع الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي، ومدى هشاشة وتفكك النسيج الاجتماعي. كما يساهم الفقر ومعدلات البطالة المرتفعة وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى الانحراف الاجتماعي، مما يشكل اختلالاً في توازن البنية الاجتماعية ودافعًا للعنف والتدمير، مما يعرض منظومة الأمن البشري إلى التهشيم.

ومن المتوقع أن تضرب جائحة كورونا الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، لا سيما فئة ذوي الإعاقة، حيث لا يعد التباعد/العزل الاجتماعي خيارًا ممكنًا لبعض الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين يحتاجون لخدمات مساندة ومقدمي الرعاية في حياتهم اليومية 75%، من ذوي الإعاقة يعيشون في مناطق كثيفة السكان، مما يزيد من احتمالات تعرضهم لالتقاط الفيروس أكثر من غيرهم، حيث يعيش 52% منهم في قطاع غزة.

سابعًا: التنمية المستدامة وأثرها على السلم والأمن الغذائي

تسهم عدة عوامل في مشكلات القصور الغذائي، ومن العوامل المباشرة الافتقار إلى الوسائل اللازمة لشراء كميات كافية من الطعام للاحتياجات اليومية والافتقار إلى الإمدادات الغذائية، وتشمل العوامل غير المباشرة التي تمثل الأسباب والنتائج في آن واحد؛ الفقر والجهل والمرض والبطالة واللامساواة بين الجنسين، كذلك الأوضاع المناخية الصعبة والكوارث الطبيعية، وإخفاقات السياسات التنموية وغياب الاستقرار السياسي وهي من العوامل المهمة التي تسهم بصورة غير مباشرة في إدامة دائرة الفقر والجوع والمرض والمعاناة، ومع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية تدهور وضع الأمن الغذائي تدهورًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، وجاءت جائحة كورونا لتؤثر على سلاسل إنتاج وتوريد ونقل وتوزيع الغذاء سلبًا، مما سيؤثر على الصادرات الغذائية من البلدان المنتجة للغذاء، وذلك سيفاقم من انعدام الأمن الغذائي، وهو سبب مستمر للقلق عند (30 %من السكان).

ثامنًا: التنمية المستدامة وأثرها على السلم والأمن الصحي

لقد أخذت الأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية بالتدهور بعد تفشي جائحة كورونا، فقد قلص جميع مقدمي الخدمات الرئيسيين (وزارة الصحة والأونروا والمنظمات غير الحكومية)، خدمات الصحة الجنسية والإنجابية نتيجة لتفشي وباء فيروس كورونا، مما أدى إلى تراجع عدد النساء الحوامل اللاتي يراجعن المنشآت الصحية، والافتقار إلى الموارد اللازمة لإجراء الزيارات المنزلية أو إجرائها من خلال العيادات المتنقلة، والنقص العام في اللوازم الطبية، بما فيها معدات الوقاية الشخصية، وتقلصت إمكانية الوصول إلى التجمعات السكانية الضعيفة على مدى الأسابيع القليلة الماضية، حيث مُنع مقدمو الخدمات الصحية الأساسية من تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الأساسية أو تعرضوا للتأخير في تقديمها. ويسبب هذا الوضع ضررًا بوجه خاص في الحالات التي تكون فيها المنظمات الشريكة هي الوحيدة التي تقدم تلك الخدمات للتجمعات السكانية الضعيفة.

العودة إلى الفهرس

التوصيات:

1- العمل على بلورة إستراتيجية وطنية قادرة على مجابهة التحديات وإدارة الصراع مع العدو الإسرائيلي بمختلف أشكاله ومستوياته.

2- إنهاء حالة الانقسام السياسي بأسرع وقت ممكن ومعالجة تداعياته المختلفة على مختلف الأصعدة.

3- التأسيس لعقد اجتماعي جديد

4- قادر على تحرير الطاقات وتأمين حياة كريمة لمجموع الفلسطينيين.

5- إيجاد وتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي التي تؤدي دورًا جوهريًا في التخفيف من وطأة الجائحة والانتكاس الاقتصادي على الفئات الضعيفة.

6- التأكد من أن السياسات والتدخلات حول الاستجابة لمواجهة جائحة كورونا تعبر عن احتياجات الجميع.

7- التأكد من أن جهود الاستجابة لا تديم الأعراف المتعلقة بالنوع الاجتماعي الضارة وممارسات التمييز وعدم المساواة.

8- إعادة تخطيط الإنفاق حسب الأولويات وترشيد الإنفاق على النفقات الجارية مع ضرورة العمل على زيادة الالتزام الضريبي عبر التوسع الأفقي والحد من التهرب والتهريب.

المراجع:

1- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009م.

2- تقرير التنمية البشرية – فلسطين للعام 2004م.

3- آثار السلم والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا – مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

4- Htt: //www. poica. org/editor/case-

5- مدونة آفاق علمية . http: //amjad6 . jeeran. com

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني « مؤشرات الجريمة والضحية في الأراضي الفلسطينية « .

7- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تقرير الأحداث الدامية التي شهدها قطاع غزة من 7 – 14 يونيو 2007.

8- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المراقب الاقتصادي، العدد 60، 2019.

9- أيسر طعمة ونفير مساد، ورقة عمل «رصد واقع مؤشرات التنمية المستدامة في فلسطين»، مؤتمر التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق، جامعة بيرزيت، نيسان،2019.

الحركة الطلابية الفلسطينية في مواجهة الاستهداف الصهيوني

خاص الهدف

المشروع الصهيوني منذ لحظته الأولى هو مشروع ابادة للفلسطينيين، يسعى لإنهاء وجودهم المادي والمعنوي على أرضهم، وكل مظهر لهويتهم سياسيًا أو اجتماعيًا او ثقافيًا، بهذا الاتجاه عمل وطور سياساته وأدوات إرهابه وقمعه، ونفذ مجازره الدموية بحق الفلسطينيين.

قرار الاحتلال الموجه ضد القطب الطلابي الديمقراطي التقدمي، جزء من حربه الطويلة ضد الحركة الطلابية الفلسطينية التي تستهدف إنهاء دورها الوطني ووجودها برمته، باعتبارها تعبير أساسي عن فعالية الوجود الفلسطيني، وقدرته على المواجهة وإبداع أدوات الصمود في وجه الاحتلال، وهي سياسات احتلالية لا يمكن فصلها عن استهداف حواضن الحركة الوطنية الفلسطينية، ومنها الحركة الطلابية التي طالما كانت قاعدة قوية للعمل الوطني الفلسطيني.

إن الهجوم والاستهداف الشامل من قبل الاحتلال لجماهير شعبنا بقطاعاته المختلفة، لا يمكن مواجهتها بالنكوص أو التراجع، ولكن بمزيد من التمسك بقيمة النضال والصمود في هذه الأرض، وهذا ما يعبر عنه القطب الطلابي الفاعل بجانب مكونات الحركة الطلابية الفلسطينية، وفي مواجهة هذا القرار الاحتلالي أثبت القطب والقوى الطلابية الفلسطينية قدرتها على رفض لغة الترهيب الصهيونية، ورفع راية التحدي كعنوان للعمل في مواجهة السياسة الصهيونية دفاعًا عن حقوق شعبنا وقضيتنا.

إن الواجب اليوم من كل القوى الداعمة لنضالات شعبنا، تصعيد مواقفها ونشاطها لفرض المقاطعة الشاملة على الاحتلال وخصوصًا في الشق الأكاديمي، فلا يمكن لعصبة القتلة الصهاينة إلا أن تكون هدفًا للعزل والمحاسبة لدى جميع القوى المؤمنة بالحق الإنساني وبالعدالة. قد تكون سياسات الاحتلال لتجهيل الفلسطينيين وتدمير منظومتهم التعليمية والأكاديمية وعزلها فشلت منذ زمن بعيد، لكن سياساته لجرف الوعي السياسي الفلسطيني، وتدمير مقومات وجوده وأحدها الأطر الطلابية تبدو أكثر نشاط من أي وقت مضى، وما يظهره الاحتلال في المشهد السياسي لشطب الوجود السياسي للفلسطينيين، وابقائهم كأجساد تسعى لتلبية حاجاتها البيولوجية، يسعى إليه أيضًا في سياساته ضد الحقل الطلابي الفلسطيني، فما يريد الاحتلال فرضه في هذا الجانب، «جامعات تقنية» تخلو مجتمعات الطلبة فيها من مظاهر الوعي السياسي والوطني، ويُحرم فيها الطالب من الحصول على التنشئة السياسية الوطنية والكفاحية الضرورية، فيتم استهداف الاطر الطلابية والمناهج الدراسية، والدور الوطني للجامعات، سواء بالقرارات القمعية المباشرة، أو بسياسات الاعتقال المنظم لكوادر الحركة الطلابية.

إن واجبنا اليوم هو رفض سياسات تطويع بيئة جامعاتنا الفلسطينية، وإغلاق أبوابها أمام مشاريع التمويل المشبوه الهادفة لإخضاع جموع الطلبة لعمليات التدجين السياسي والاجتماعي، والتمسك بحريات العمل الطلابي والسياسي والدفاع عنها كحصن لإنتاج الوعي والفعل الوطني، ورفض كل محاولات الفصل بين العمل الطلابي والوطني، وكذلك محاولات اخضاع الفعل الفلسطيني في أي حقل للمعايير التي يفرضها الاحتلال؛ فالجواب اليوم على قرارات الاحتلال هو توسيع آفاق العمل وتعميق مفاعيله، وإسقاط سياسات الاحتلال بموقف مجتمعي واضح، ينضم لموقف الحركة الطلابية الفلسطينية الشجاع في مواجهة سياسات الاحتلال ضد أطره المختلفة.

الحوارات الفلسطينية الجديدة:
ما بين الشك والحقيقة

محمد أبو شريفة –كاتب سياسي فلسطيني/ سوريا

بعد سنوات طويلة من الانتظار المُر، بدأت عملية المصالحة الوطنية الفلسطينية تأخذ بعدًا جديًا هذه المرة، ولعله كان من اللازم أن توضع القضية الفلسطينية أمام الامتحانات الكبرى من صفقة القرن إلى التطبيع مع كيان الاحتلال لكي يصحوا القادة من غفلتهم ويحاولو ترميم ما انهدم.

وأمام هذه المحاولة الجادة لا بد من القول إن المصالحة الفلسطينية التي تقود إلى وحدة وطنية حقيقية هي العمود الأساسي لرفع سقف البيت الفلسطيني، وبدون أعذار وبدون مقدمات وتبرير الظروف السيئة التي أحاطت بالجميع، ولكن المتابع لسيرها يرى أن آليات المصالحة المنشودة ما تزال حتى اللحظة قاصرة على طرفين اثنين (فتح وحماس)، ما يستدعي فهم حاجة الطرفين إلى تلك المصالحة السريعة.

حركتا فتح وحماس تعيشان مأزقًا كبيرًا بفعل عوامل وظروف مختلفة؛ فحركة فتح التي أعياها التفاوض منذ أكثر من ربع قرن وجدت نفسها أمام حائط مسدود، بل أكثر من ذلك، وجدت نفسها تلعب دورًا وظيفيًا في خدمة المشروع الاستعماري، ولهذا تحاول التفلت من هذا الدور الوظيفي عبر الإجراءات المتسارعة لتحقيق المصالحة. أما حماس فقد أضناها الحصار وحولها إلى جهاز أمني وعسكري وأفقدها كل حضورها الإيديولوجي المقاوم.

وأمام المشروعين التفاوضي والمقاوم، وجدت الحركتين نفسيهما في حفرة عميقة ولا بد الخروج منها، والتسريبات الصادرة عنهما تشير إلى أن هناك نوع من الجدية في إنجاز وتتميم المصالحة عبر برنامج كامل تم الاتفاق على عناوينه الأساسية، وإذا كانت تلك العناوين على رأسها الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني الفلسطيني، إلا أننا نعرف جميعًا أن الآليات المنبثقة عن تلك الانتخابات ستُخضع النتائج وتتحكم بها، بحيث تصبح نتائجها في خدمة القيادة السياسية. ومن المرجح أن الحوار الثنائي بين فتح وحماس في تركيا كان يريد تفاهم من نوع آخر؛ مبهم المعالم لا يحل مشكلة ولا يعالج مأزق مستند إلى حجم الحركتين وتأثيرهما في الساحة الفلسطينية، وما يمكن أن يتم فرضه من برنامج سيربك الحالة الفلسطينية الغارقة بأعبائها وأزماتها، لا سيما إذا كان الهدف تجديد الشرعيات وتقاسم النفوذ وتبادل الأدوار.

إن عدم إشراك كل مكونات الشعب الفلسطيني بشكل جدي في صياغة برنامج عمل وطني يستند إلى ثوابت الشعب الفلسطيني سيحمل في طياته عقم أية حلول ثنائية يبذلها الطرفين، وهذا مأخذ أساسي على جولات المصالحة الفلسطينية التي بدأت في رام الله وبيروت ومرورًا بإسطنبول وانتهاء بالقاهرة التي يقال أنها قد تشهد على مراسم تلك المصالحة.

وأيضًا ثمة تسريبات تدور في محيط رئيس السلطة الفلسطينة، تقول باحتدام الصراع الخفي بين تيارات مؤثرة داخل قيادات السلطة، تسعى إلى صياغة وثيقة مغايرة لما تم الاتفاق عليه بحوار الفصائل، وتؤكد التسريبات أن الوثيقة تحظى باهتمام الرئيس أبو مازن، ويبدو أن الهدف من إعادة صياغة وثيقة المصالحة هو فتح باب الجدل والسجال والمناكفة مع الفصائل التي لبت نداء المصالحة لإنهاء الوضع المأزوم للحالة الفلسطينية، ليس فقط على المستوى القيادي، بل للوقوف في وجه مشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

ومن المرجح أن هذه التيارات تمتلك قوة دعم إقليمي لممارسة الضغوط باتجاه حرف اتفاق المصالحة عن سكة الصواب حتى لا تستفيد منه حماس وبقية الفصائل المعارضة، خشية التأثير على نتائج الانتخابات المقبلة ويتم الضغط على السلطة وحركة فتح، من زاوية أن تمكين حركة حماس في الضفة سيعيد مخاطر جماعة الإخوان المسلمين، والتي تمكنت من السيطرة على قطاع غزة. وترى بعض قيادات الفصائل الفلسطينية أن هذه الضغوط فرضت بعض الشروط والمطالب لحركة فتح وساهمت إلى تغيير في جوانب المعادلة التي تم الاتفاق عليها في جولات الحوار؛ ولوحظ منها حسب المصادر تردد الرئيس عباس في المُصادقة النهائية على وثيقة المصالحة الوطنية

العودة إلى الفهرس

المتفق عليها سابقًا، وتم عقد اجتماع للجنة المركزية لحركة فتح للنظر في البنود الخلافية للاتفاق، والتي ستثير التباينات في ظل تحذيرات قيادات فتحاوية؛ بأن حماس ستكسب على أكثر من صعيد، إذا ما أنجزت الوثيقة كما تقررت بجولات اللواء جبريل الرجوب.

لا شك بأن عوامل عديدة دفعت باتجاه مشاركة جميع الأمناء العامين للفصائل بحوار (رام الله – بيروت2020/9/3)؛ أهمها الاجماع على ضرورة وحدة الموقف الفلسطيني في مواجهة ما يستهدف القضية من مؤامرات وتصفيات، وتحديد الأسس والمنطلقات التي على أساسها ستستمر الفصائل بمشاركتها بجولات الحوارات وتتمركز حول سحب الاعتراف بالكيان الصهيوني، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتجسد الإطار الوطني الجامع لمختلف قوى الشعب الفلسطيني، والتأكيد على أن المرحلة التي يعيشها شعبنا ما زالت مرحلة تحرر وطني، وأن الأولوية هي برنامج المقاومة، وليس مشروع التفاوض الذي أثبت فشله، وإنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية على برنامج وطني، يستند إلى وثيقة الوفاق الوطني وكل أشكال المقاومة.

إن جوهر موقف الفصائل هو القطع مع «أوسلو» وملحقاتها كافة، ولا سيما أن أصحاب «أوسلو» أعلنوا «حلهم» من الالتزام بها واعترفوا بفشلها، ولسان حال المشاركين هو الإصرار على تبني برنامج وطني يتناسب وحجم تضحيات الشعب الفلسطيني.

والسؤال هنا كيف ستتصرف السلطة الفلسطينية وحماس إزاء ما أعلنته الفصائل المعارضة وعلى رأسها الجبهة الشعبية؟ هل ستعقد اجتماعاتها منفردة من دون توجيه دعوة إلى الجميع؟ أم أنها لن تلقي بالًا واهتماما للفصائل وتكتفي بالتوافقات الثنائية؟ أم أنها ستكابد عناء الموقف وتحاول التعاطي معه على قاعدة تدوير الزوايا وضبابية الخطاب الرسمي حتى تتضح نتائج الانتخابات الأميركية وما ستسفر عنه على كافة المستويات الدولية والإقليمية؟

من نافل القول إن الأخذ الجدي بالمواقف التي أعلنتها غالبية الفصائل الفلسطينية سيؤدي إلى تغيير الوضع الفلسطيني الراهن، وهو ما يبدو بعيدًا عن حسابات طرفي الانقسام حتى الآن.

لقد حذرت الحوارات من خطورة تأثيرات البعد الإقليمي والدولي وإعادة رسم التحالفات في المنطقة من خلال فرض التطبيع. ويرى البعض أن هذا التحذير لا يستجيب لتطورات الأوضاع داخليًا وإقليميًا ودوليًا، ولكن أليست هذه الديباجة الممجوجة تهمة متلازمة منذ أن انطلق الكفاح المسلح؟ ألم يزعجنا ضجيجها في المحافل والمؤتمرات؟ فيما أثبتت الأيام أن التمسك بخيار المقاومة هو الطريق الوحيد الذي هدد الوجود الصهيوني وألحق به الخسائر.

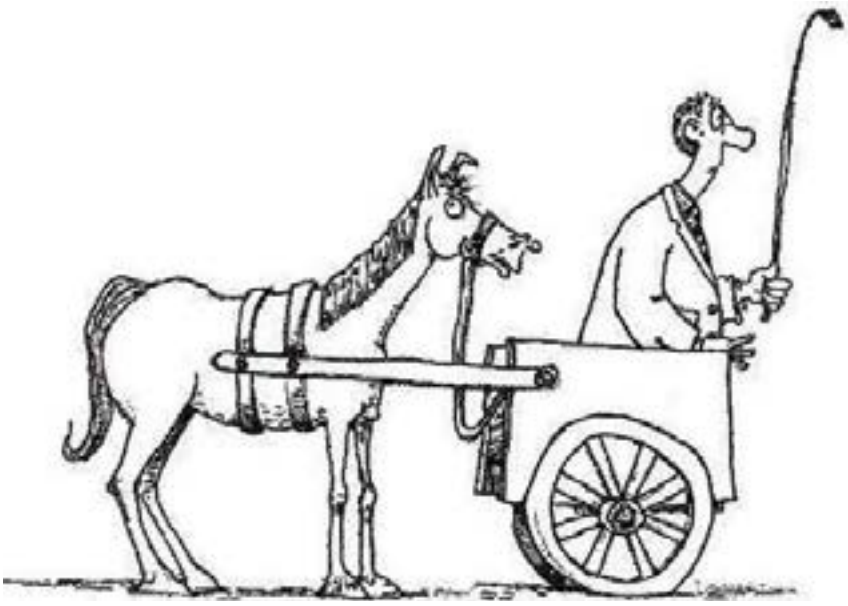

بين وعد بلفور وصفقة القرن:
مقاربة تاريخية - سياسية

حاتم استانبولي – كاتب صحفي/ فلسطين

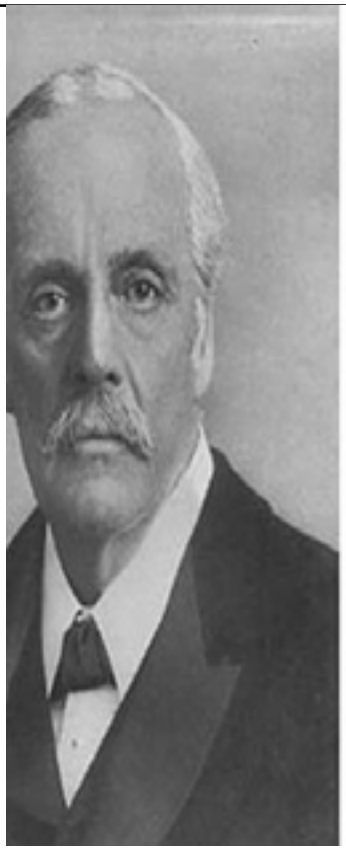

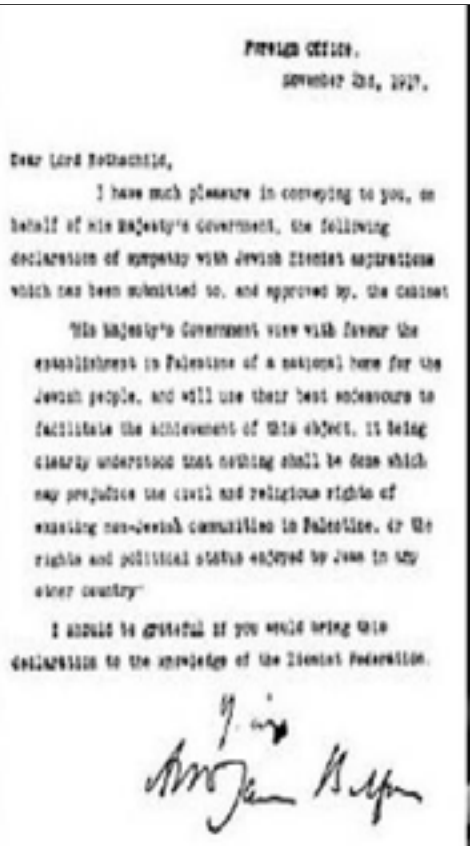

Foreign Office,
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet.

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country."

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

المقاربة بين وعد بلفور وصفقة القرن لا يمكن أن تكتمل بدون التوقف عند ثلاث محطات هامة، كان لها الأثر الأكبر في إعطاء الوعد وتحقيقه؛

المحطة الأولى كانت مؤتمر الحركة الصهيونية في بازل عام 1897التي اتفقت فيه القبائل الصهيونية المنتشرة في أوروبا على إطلاق نداء لإقامة وطن قومي لليهود؛

المؤتمر الذي دعا له رئيس الوزراء البريطاني وسمي باسمه عام 1907 وضم كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وإسبانيا وبلجيكا والبرتغال وإيطاليا هذه الدول التي كانت تمثل الاستعمار المباشر، وطلب منها إرسال بعضا من خبرائها وأساتذة جامعاتها. المؤتمر كان حوارًا حول الدور الاستعماري لهذه الدول والمخاطر التي من الممكن أن تواجهها أوروبا، وخلص إلى أن أكبر تهديد يأتي من شعوب جنوب حوض البحر المتوسط التي تجمعها لغة واحدة، وثقافة واحدة، وجغرافيا واحدة متواصلة، وتملك ثروات متعددة؛ :(Hanry Campbell-Bannerman)المحطة الثانية

المحطة الثالثة: كانت اتفاقية سايكس بيكو، هذه الاتفاقية التي كشفتها الحكومة البلشفية في روسيا وأرسلت وثائقها إلى الشريف حسين الذي بدوره أرسلها إلى الحكومة البريطانية، ليستفسر عن صحتها وجاءه الرد المضلل، بأنها ليست صحيحة.

ما بين مؤتمر بازل الصهيوني ووعد بلفور؛ تحققت الظروف الموضوعية والذاتية لتحويل الفكرة الصهيونية إلى إمكانية واقعية، بعد أن تلاقت المصالح الصهيونية مع الطموحات الرأسمالية الاستعمارية التي استخدمت النفوذ اليهودي الصهيوني في الدولة العثمانية ووظفته في تقويضها من الداخل وإغراقها في المديونية وانهيار مالي واقتصادي؛ دفعها إلى أن تدخل الحرب العالمية الأولى وهي منهارة ومفككة داخليًا وزاد من أزمتها خروج العامل (القومي العربي) من حاضنتها الدينية.

هذه المحطات الثلاث شكلت مقدمة لوعد بلفور الذي قدم في رسالة مؤرخة في 2 نوفمبر 1917 لممثل رأس المال اليهودي في بريطانيا اللورد روتشيلد، هذه الشخصية التي شكلت عنوانًا رمزيًا لتحالف رأس المال اليهودي الصهيوني مع رأس المال الاستعماري الغربي الذي بسط هيمنته على مخلفات الخلافة العثمانية. ما بين 1917 و1948 خضعت المنطقة العربية لسلطة الاستعمار المباشر الذي تقاسم سلطة الخلافة العثمانية، وفي ظل هذه السيطرة الاستعمارية تمت رعاية انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين وتشريع أدواته ووسائله المالية والاقتصادية والعسكرية، وتحولت فكرة الوطن القومي اليهودي إلى دولة يهودية، وتم تشريعها بالتزامن مع تشريع بعض الكيانات القبلية والعشائرية والعائلية التي أنشئت لها نظم

العودة إلى الفهرس

سياسية، لا تملك إمكانية استمرارها؛ إلا من خلال اعتمادها على المساعدات الخارجية التي انتقلت من المساعدات المباشرة من ميزانية الدول الاستعمارية إلى أدواتها المالية التي أنشئت ما بعد الحرب العالمية الثانية. هذه النظم وبحكم أنها لم تكن نتاج التطور الطبيعي للتشكيلات الاقتصادية وتعبيراتها السياسية، وبحكم أنها لا تملك إمكانية تطورها أحاديًا، فقد كانت تجد نفسها دائمًا في تعارض مع المصالح الجمعية لمجتمعاتها ولها مصلحة في ابقاء حالة التخلف السياسي والاجتماعي التي أرادها المُستعمر لكي يبقيها في حاجة إلى دعمه الدائم؛ وبذات الوقت كان يدفعها لتقويض أية إمكانية لإعادة فكرة الوحدة، فيما بينها وتشجيع قمع أية فكرة أو حركة تهدف إلى إعادة الوحدة للمجتمعات العربية التي كانت السمة العامة لها تتعارض مع فكرة الوطن القومي، وكانت حاسمة في خيارات وقوفها مع الشعب الفلسطيني، في حين أن الأنظمة التي أسست لها دول؛ كانت تدرك أن بقائها في السلطة، يتطلب أداء دور مناهض للتوجهات الجمعية للمجتمعات العربية في الحرية والعدالة والمشاركة.

إن أية خيارات حرة كانت ستفضي إلى حكومات مناهضة لفكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين؛ المدقق في الحالة السياسية منذ وعد بلفور يستخلص أن مفاهيم الحرية والعدالة والمشاركة تتعارض في الجوهر مع فكرة إنشاء الوطن القومي؛ كونه يتناقض مع جوهر الحرية والعدالة والمشاركة، هذا التناقض الذي شاركته أنظمة سايكس بيكو مع الجوهر العنصري والاحلالي للفكرة الصهيونية.

بعد أكثر من مائة عام على وعد بلفور، ما زالت هذه الأنظمة تمارس ذات الدور، وما زال الاستعمار يمارس هيمنته عبر أدواته الجديدة من بنك دولي وصندوق نقد دولي، وما زالت الأنظمة ذاتها القبلية والعشائرية والعائلية، تحكم مجتمعاتها بفارق (أن أكثرية رؤساء وزرائها هم موظفون سابقون في البنك الدولي ومؤسساته التابعة)، وما زالت مفاهيم الحرية والعدالة والمشاركة تتناقض مع بنيتها الفاسدة؛ سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وبقدر ما يتعمق فسادها السياسي والاقتصادي، بقدر ما تتعمق علاقاتها مع إسرائيل الاحلالية العنصرية.

العامل الجديد القديم الذي أُدخل على الصراع هو العامل الديني الذي أدرك الاستعمار أهميته باكرًا على أنه سلاحًا إذا ما ارتبط بالقضايا الوطنية، ممكن أن يكون سلاحًا فعالًا لمواجهته، وإذا ما قوض المحتوى الإنساني لدوره، فإنه من الممكن استخدامه كقوة مساعدة في بقاء حالة التخلف وإدخال المجتمعات في صراع مع ذاتها، وهذا ما مارسه الاستعمار القديم والحديث؛ من تقوية النزعات الدينية المتطرفة وتشجيع النظم والتنظيمات التي تستخدم الدين السياسي لتضعه في مواجهة القوى التي تطالب بالحرية والعدالة والمشاركة، ولتقويض المحتوى الوطني التحرري للقضايا العربية والقضية الفلسطينية بشكل خاص، واعتبارها مشكلة أماكن دينية؛ من الممكن أن تحل بين الطوائف والمذاهب، وبذات الوقت تعطي الشرعية للجوهر الديني للدولة اليهودية. ومن الممكن أن نأخذ لبنان كمثل لحالة النظام العربي لبنان، كان دائمًا حقلًا للتجارب الاستعمارية، وهو التجلي الأبرز لنظم سايكس – بيكو؛

لبنان بعد مائة يعيش أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية، ومثقل بمديونية هائلة، في حين أن عائلات طوائفه التي حكمت لبنان؛ مثقلة بالأموال التي نهبتها على مدار خمسة وسبعون عامًا؛ لبنان التعبير الأبرز عن فساد النظام السياسي لنظم سايكس بيكو، وفيه تتجلى كل التناقضات والتعارضات المتداخلة والمركبة، وأكثريتهم أجمعوا أن لا حل لمشكلتهم؛ إلا بإعادة إنتاج نظامهم، ولكن بشروط سياسية واقتصادية جديدة، ويطرح فاسدوهم أنهم الخيار الوحيد للمستعمر، وإلا فإن القوى المقاومة المتعارضة مع مشاريعه ستكون البديل، وهذه سمة كل الأنظمة الفاسدة في المنطقة التي أصبحت ترى أن مركز حمايتها انتقل من واشنطن إلى تل ابيب، وحل أزمات بعضها يتم من بوابة تل أبيب، واستمرار حكم ما تبقى منها يتم من بوابة تل ابيب، والذين يستمرون بمعارضة توجهاتها سيكون مصيرهم؛ مصير من سبقوهم ،وهنا فإن لا شفاعة لتاريخ تبعية أيًا منهم.

بعد أكثر من مائة عام يعاد إنتاج وعد بلفور بصيغة صفقة القرن، ولكن هذه المرة وعدًا وصفقة للنظم شرط استمرارها الوحيد هو الإقرار بشرعية إسرائيل ودعمها سياسيًا وماليًا، لتتمكن من حمايتها بحلتها الجديدة. المعطيات كشفت أن العلاقة قائمة على أساس دور تحالف رأس المال وحركته وأسواقه، ولا يوجد جنسية قومية له المثال الأبرز على ذلك؛ موقف الإمارات المتحدة التي اصطفت مع مصلحتها بالتحالف مع الاتجاه الأكثر رجعية بين اتجاهات رأس المال الذي يرى مصلحة في إبقاء النظم العائلية القبلية، كونها تتلاقى معه في جوهر العداء للحرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة، وهذا هو جوهر الموقف الإماراتي والبحريني في إعلان تحالفه مع رأس المال اليهودي الصهيوني؛ تحالف يهدف لحماية الذات، ولهذا يطلقون عليه تحالف استراتيجيي، هذا التحالف الذي يقف متناقضًا مع الجوهر العادل للقضية الفلسطينية وقضايا الديمقراطية في المجتمعات العربية.

القضية الفلسطينية معيارها الإنساني والأخلاقي وسمتها التحررية الوطنية، يتلاقى في الجوهر مع قضية الحرية والعدالة والديمقراطية في العالم والمجتمعات العربية التي فرضت عليها نظم وأدوات سياسية فاسدة؛ أدخلتها في صراع مع ذاتها وأثقلتها بمديونيات ورهن مواردها للمستعمر الذي تغيرت أشكاله وأدواره، ولكنه في كل مرحلة حاسمة، يطل برأسه ليعلن أنه صاحب الولاية والقرار، ويرفع عصاه لتهديد أعوانه والضرب على رأس معارضيه.

مفاوضات لبنانية -صهيونية
بين غموض رسمي واعتراض البعض وتهافت البعض الآخر

أحمد مصطفى جابر – صحفي فلسطيني

بدأ في 14 تشرين أول/ أكتوبر، وفدان لبناني وصهيوني النقاش في بلدة الناقورة، في مقر قوة الأمم المتحدة (اليونيفيل) ما وصف بأنه مفاوضات تهدف إلى التوصل لاتفاق إطاري يشكل مقدمة لمرحلة التفاوض على رسم الحدود البحرية بين الجمهورية اللبنانية والكيان الغاصب.

ويأتي هذا في نهاية عقد من جهود الوساطة الأمريكية، تسارعت خلال السنوات الثلاث الأخيرة، دون أن ينعكس هذا التسارع في الإعلام الصهيوني أو اللبناني، وقد بدأت المفاوضات بقيادة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ديفيد ساترفيلد وانتقلت الدفة إلى خلفه في المنصب ديفيد شنكار، ومن المقرر أن يعقد اجتماع جديد في 26 من هذا الشهر، ويشرف على وفد المباحثات مع الجانب الأمريكي لبنانيًا رئيس مجلس النواب نبيه بري ممثلا عن رئيس الجمهورية ميشال عون، وعن الجانب الصهيوني وزير الطاقة يوفال شتاينتس. كما يشارك في المفاوضات مبعوث الأمم المتحدة إلى لبنان جان كوبيس، الذي ستقتصر مشاركته على الافتتاح والختام فقط، ما يمنح الأمم المتحدة دورًا شكليًا في هذه المفاوضات بما في ذلك على ما يبدو منح الاتفاق النهائي صفة الأممية عبر وضع توقيع كوبيس أيضًا، فيما شددت التسريبات على أن هذه المفاوضات لا تتناول التطبيع ولا إقامة علاقات دبلوماسية، ناهيك عن إنهاء حالة الحرب بين الجانبين، وإن كان الكثير من النقاد اللبنانيين رأوا أن ترسيم الحدود يعتبر اعترافًا لبنانيًا بسيادة الكيان على منطقة فلسطينية محتلة.

وبينما أصبحت مسألة ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والكيان الصهيوني، مستجدة لبنانيًا، ارتباطًا بالظرف الاقتصادي والأزمة الاجتماعية الخانقة التي يعيشها هذا البلد، فإن هذه المسألة ذاتها أصبحت هدفًا مهمًا للكيان الصهيوني بسبب اكتشافات الغاز الطبيعي من جهة، ولرغبة الكيان بأن يكون «السلام الاقتصادي» إن صح التعبير، والذي يأتي من مصلحة مشتركة في التنقيب البحري، كمقدمة لسلام وتطبيع سياسي، وهو ما ينقسم عليه اللبنانيون بشدة كما هو واضح، بين فريق متهافت يريد صلحا وتطبيعا بأي ثمن، وفريق ثابت على اعتبار أن هذا الكيان يقوم على فلسطين المحتلة أصلًا وأن ما يحاول الكيان التفاوض عليه مع لبنان ليس ملكًا له، بل منطقة محتلة سواء كانت بحرًا أو برًا.

كان من الممكن أن تبدأ هذه المقالة، بمقدمة تشرح القانون البحري، ومواده وأسس التقاسم النفوذي في البحر، ولكن هذا لا يكون له معنى في حالة الكيان الصهيوني، ليس فقط لأنه لم يوقع ولم يصادق على اتفاقية الحدود البحرية والمياه الإقليمية في الأمم المتحدة، استمرارًا لسياسته برفض تحديد حدوده وبقائها خاضعة لاحتمالات عدوانه المستمر، بل أيضًا لأن الكيان المحتل يقوم على أرض محتلة، وليس كيانًا شرعيًا، إضافة إلى أن هذه المفاوضات تأتي بين جانبين لا يوجد علاقات واعتراف متبادل بينهما، ويدرك اللبنانيون ربما أنهم يفاوضون اللص على حدود ما سرقه منهم ومن غيرهم، ولا يفاوضون جارًا شرعيًا وأصيلًا في المنطقة. ويبدو غريبًا حجم المقالات التي تتحدث عن تفاصيل

العودة إلى الفهرس

ترسيم الحدود، وأن المشكلة تتعلق بمفتاح الخريطة مثلًا، أو باتصال الحد البحري مع البري، وطريقة الارتكاز البرية لرسم الخط البحري أو حجم المثلث البحري المتنازع عليه والناتج عن اختلاف لبناني صهيوني، حيث يرى الجانب اللبناني أن الخط يجب أن يشكل استمرارًا للخط الحدودي البري جنوب جرف الناقورة، وهو ما لا يقبل به الكيان، في وقت يقول لبنان أصلًا بأنه لا يعترف بالكيان الصهيوني، ويصبح من غير المفهوم أنه يعترف بحدود لهذا الكيان ستودع في الأمم المتحدة، وستكون له ارتجاعات لاحقة، في التصنيف السياسي للبنان، بينما في الواقع إن طبيعة هذه المفاوضات متعلقة تمامًا بالزي الذي يرتديه المفاوضون، ولذلك فإن موقف أطراف لبنانية منها حزب الله ترى اقتصار الوفد اللبناني المفاوض على أشخاص بالزي العسكري على غرار ما هو معمول فيه في لجنة مراقبة الخط الأزرق الثلاثية مع اليونيفيل، هو موقف يحدد جوهريًا إلى أي مدى تذهب هذه المفاوضات بالضبط.

ويبدو أن تصريح ديفيد شنكار يبرر مخاوف حزب الله وحلفائه؛ إذ وصف شنكار المبعوث الأمريكي الاتفاق الإطاري بأنه «تاريخي»، و «سيسمح لكلا البلدين ببدء المناقشات التي لديها القدرة على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والأمن والازدهار للمواطنين اللبنانيين والإسرائيليين على حد سواء». وأكد أن «هذا هو إطار عمل لبدء المناقشات، إنه ليس الاتفاق الفعلي على ترسيم الحدود البحرية أو عند تقاسم الموارد المحتملة، سيكون ذلك موضوع المناقشات التي ستجرى بين الجانبين، ولكن بعد قولي هذا، نشجع كلا الجانبين على الاستفادة من هذه الفرصة للتوصل إلى اتفاق متبادل مفيد».

وبينما يلتزم الجانبان الرسميان بالصمت حول جوهر المباحثات، فإنه في لبنان، على عكس الكيان، حظي الاتفاق الإطاري وبدء المفاوضات بتغطية إعلامية واسعة للغاية وتصريحات رفيعة المستوى، تناقش بالتفصيل الآثار الاستراتيجية للاتفاق، والتفاصيل الفنية للخلاف بين الطرفين، والآثار الرمزية للمفاوضات وطبيعة التدخل الخارجي. وإذا اتسمت التعليقات اللبنانية بكونها تعكس عمق الخلاف الداخلي حول شكل من أشكال التفاوض مع العد الصهيوني، فإن التعليقات الصهيوني جاءت من جهة مرحبة بهذا المسار باعتباره يفتح الباب نحو إخضاع لبنان وإلحاقه بركب المطبعين وإن بشكل أبطأ وبين التحريض على المقاومة، ومحاولة وضعها في مواجهة ما يزعم أنه مصالح اللبنانيين في استثمار صفقة الغاز من أجل مصلحة خاصة لحزب الله.

فمن جهة يرى المعسكر اللبناني المؤيد للكيان أن هذه فرصة لبدء مفاوضات تودي إلى علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني، وهذا المعسكر لا يمانع في التخلي عن حقوق لبنان الاقتصادية، ناهيك عن الاعتراف بالكيان المغتصب على الأرض الفلسطينية في سبيل تحقيق مصالحه السياسية والطائفية المرتبطة بالغرب والولايات المتحدة.

بينما يرى معسكر المقاومة أن هذا الاتفاق يحمل مخاطر عديدة للبنان أبرزها طبعًا أن الاعتراف بالحدود، مع كيان لا يوجد له حدود رسمية، ويرفض أصلًا تعيين حدود له، إنما هو ضرب من ضروب التطبيع مع العدو التي يجب على لبنان أن ينأى بنفسه عنها. وفي خضم هذا الجدل الملتبس صرح وزير الخارجية في الحكومة الانتقالية شربل وهبي أنه لا يوجد تطبيع أو اعتراف «بإسرائيل» في المحادثات، بل مفاوضات لترسيم الحدود البحرية فقط ، وهو ما أكده رئيس الوفد الصهيوني، فيما أكدت وسائل الإعلام أن الاتفاق الإطاري والمفاوضات «انتصار» لإسرائيل» أي «العدو»، ووصفت المفاوضات بأنها «خطأ» لبنان الذي لا يزال في حالة حرب مع الكيان، وفي هذا السياق رفض الوفد اللبناني التقاط صورة تذكارية في ختام المحادثات ونودي على نطاق واسع برفض مشاركة شخصيات لبنانية ذات مكانة سياسية رسمية تتجاوز رتبة الخبراء الفنيين التكنوقراط. ولذلك دعا حزب الله وحركة أمل مثلًا إلى سحب المدنيين من الوفد والإبقاء على مفاوضين عسكريين وعدم الانجرار إلى فخ الكيان الذي طعم وفده بمفاوضين سياسيين واقتصاديين.

هناك أيضًا مخاوف لبنانية من أن تؤدي الضغوط الأمريكية إلى تنازلات، حيث يعبر الاتفاق التفاوضي عن لحظة ضعف لبنانية غير مسبوقة، قد تستغلها الولايات المتحدة لإنهاء ملف الحدود البحرية والبرية دفعة واحدة.

المفاوضات وغموض الاتفاق الإطاري

وتأتي هذه المفاوضات في ظل ما يبدو إنه حاجة للطرفين، وإن كانت

غير واضحة المعالم تمامًا خصوصًا للبنان الذي يحتاج بشدة لاستخراج احتياطيات الغاز، وحاجته لطمأنة الشركات الأجنبية التي تحجم عن أخذ امتيازات الاستثمار والتنقيب والحفر، ويحتاج لبنان إلى هذه العائدات -غير الواضحة حتى الآن - لمواجهة الأزمة التي يمر فيها: خفض الإنفاق على الطاقة بسبب انهيار البنية التحتية للكهرباء، ومعالجة مشكلة تلوث الهواء والبيئة، وتقليل الدين الخارجي (170٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أكبر الديون في العالم)، وخلق فرص عمل والمزيد. أما الكيان الصهيوني فعلى الأغلب ليده طموحات سياسية تتوازى مع طموحه الاقتصادي، فهو سيحقق كسبًا على المستوى الاستراتيجي وهو يطمح أن تكون هذه المفاوضات السريعة عقبة تصعيبية في وجه المقاومة وتحقيق نوع من الاستقرار على الجبهة الشمالية. يعد فتح المفاوضات أيضًا إنجازًا مهمًا للولايات المتحدة، بعد التوصل إلى اتفاقيات التطبيع الأخيرة مع الإمارات والبحرين، حتى لو لم يكن تطبيعًا للعلاقات مع لبنان، تريد الولايات المتحدة أن تثبت أنها لا تزال لاعبًا مهمًا ليس فقط في الخليج، ولكن أيضًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،بعد أن تآكل نفوذها في سوريا وليبيا والساحة الفلسطينية. وكانت هذه المفاوضات قد واجهت عقبتين رئيستين تقفان على المدى الطويل هما قضية الوساطة وقضية الحدود البرية، فبينما طالب الكيان الصهيوني بأن تكون الوساطة أمريكية حصرًا، أصر لبنان على الأمم المتحدة، وإعطائها دورًا أساسيًا، ولكن المشاركة الشكلية للأمم المتحدة في الافتتاح والختام حتى مع وضع توقيعها على الاتفاق، يترك المزيد من الشكوك حول انتصار الرؤية الصهيونية في هذه المسألة.

أما فيما يتعلق بمسألة الحدود البرية، فبينما أكدت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على أن المحادثات تتركز فقط على الحدود البحرية، قال نبيه بري أن الاتفاق الذي تم التوصل إلي «سيسمح بإجراء مفاوضات على الحدود البرية والبحرية». وأنه تم الاتفاق على «الجمع بين العملية البرية والعملية البحرية» كما رحب الأمين العام للأمم المتحدة، غوتيريش من جانبه، باستئناف المفاوضات «حول الحدود البحرية والبرية».

وبالتالي، هل تم التوصل إلى نوع من الغموض البناء في هذا الاتفاق بما يسمح لكلا الطرفين أن يزعم أن موقفه تم قبوله ؟ في الوقت الذي أكد شنكار أن واشنطن تشجع الأطراف على استئناف المحادثات على مستوى الخبراء لحل الخلافات على الحدود («الخط الأزرق»)، والتي تعود إلى التقاسم بين فرنسا وبريطانيا أولًا ثم إلى خريطة اتفاق الهدنة عام 1949، حيث يرى لبنان أن هناك 13 اختراقًا صهيونيًا على طول الخط الأزرق الذي يمتد شرقًا حتى الجولان السورية المحتلة في منطقة تداخل أراضي سورية فلسطينية لبنانية، حيث يرى لبنان أن مزارع شبعا هي أرض لبنانية محتلة، وهو الموقف الذي يرفضه كل من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة.

ومن جانب آخر، يرى بعض التحليل الصهيوني أن هذه المحادثات تعكس قبول حزب الله بالمفاوضات وسحب معارضته لها، وبالتالي يرون فيها انتصارًا بعد عقد من الفشل في تحقيق اختراق. ويزعم هؤلاء أن حزب الله يخشى من فصل الحدود البرية والبحرية، ما يضعف موقفه كمدافع عن مصالح لبنان وشرعية سلاحه أيضًا، بالإضافة إلى أن الوسيط المسيطر في هذه المفاوضات هو «عدو» حزب الله، الولايات المتحدة، حليفة الكيان المحتل. ويزعم التحليل الصهيوني أن حزب الله اضطر إلى «ابتلاع الضفادع»؛ بسبب وضع لبنان الاقتصادي المتهاوي، وإنه لا يستطيع رفض استفادة لبنان من عائدات بمليارات الدولارات، كما يروج مؤيدوا التفاوض مع الكيان في الجانب اللبناني، ويزعمون أيضًا أن موافقة الحزب جاءت للنأي بنفسه عن التهم بدعمه للنظام الطائفي الفاسد، ونسفه للمبادرة الفرنسية التي كانت حسب الزعم ستمهد الطريق للمساعدات الدولية التي يحتاجها لبنان.

ويخشى الكيان الصهيوني من أن المقاومة اللبنانية ستسعى قريبًا لتجاوز الآثار النفسية لهذا الاتفاق الإطاري، بغض النظر عن النتيجة النهائية للمفاوضات، وبالتالي سيسعى للقيام بعملية على الحدود تعيد التأكيد على الردع المتوازن وكبح جماح الشهية الصهيونية ضد لبنان.

نتيجة:

في النهاية وبدون بذل الجهد في التفاصيل الفنية، فإن هذه المفاوضات سياسية بامتياز، بما يمكن إنكاره مهما اجتهد الطرفان، فالتفاوض سيفضي في النهاية إلى اعتراف لبنان بالحدود السيادية للكيان المحتل، وهو هدف يسعى إليه الكيان الصهيوني وهذا يعني ببساطة أن بلدًا عربيًا آخر انضم للاعتراف بالكيان الصهيوني، وإن بشكل غير مباشر أو غامض على الأرجح، وهذا الأمر يخدم بشكل مباشر جماعة الكيان في لبنان الذين يتطلعون لتعزيز نفوذهم عبر علاقة مفتوحة من هذا النوع مع الولايات المتحدة ومن وراءها الكيان الصهيوني، وهم يستخدمون هذا المسار ونتائجه أيضًا في معركتهم الداخلية مع المقاومة، وفي إطار الصراع الطائفي في لبنان.

وفي ظل طبيعة النظام اللبناني ومستوى فساد وانهيار الدولة، لا يمكن الوثوق أن لبنان سيستفيد فعليًا من الناحية الاقتصادية من هذا المسار والاستثمار النفطي، لأن المشكلة في لبنان ليست تقنية، وفي ظل شكّ كبير أن تسمح الولايات المتحدة للبنان باستخدام العائدات لتنمية البلد وتقويته، وبالتالي تحريره من الارتباط والارتهان بالخارج، هذا إذا فرضنا سلامة الإدارة اللبنانية التي ستشرف على هذا الاستثمار، خصوصًا في ظل رضوخ الدولة اللبنانية للرعاية الأمريكية المنحازة كليا للمصلحة الصهيونية، وبالتالي ربما سيجلب هذا المسار مزيدًا من الاضطراب الداخلي اللبناني، يستفيد منه أولًا الكيان الصهيوني، ولا أحد غيره.

وختامًا، يبدو السؤال عن استراتيجية حزب الله وحلفائه من مناهضي الكيان المحتل منطقيًا في مواجهة هذا المسار الذي لتأبى الشبهة مغادرته، ولكن الواقع يتحدى هذه الأسئلة، لأننا بتنا نعرف تمامًا أن مكمن الخلل الرئيسي يكمن في النظام اللبناني الطائفي وتشكله السياسي، وطبيعة العناصر الداخلية المتناحرة التي تحكم سيرورة ومصير هذا النظام، ولا يمكن إنكار أن حزب الله وحلفائه جزء لا يتجزأ من هذه التركيبة، حتى لو كنا نفترض أن الحزب يشكل الجزء السليم من تفاحة آخذة في التعفن، وهو ما يمكن بحال من الأحوال قوله عن حلفاء هذا الحزب.

العودة إلى الفهرس

أحلام الكانتون المسيحي لاتزال تراود جعجع

وخلاف بين الحلفاء على خلفية الوفد اللبناني المتفاوض مع "إسرائيل"

د. جمال واكيم – أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية/ لبنان

شهد لبنان تطورات كبيرة خلال فترة الأسابيع القليلة الماضية، كان أبرزها بدء المفاوضات التقنية بين الوفدين اللبناني والصهيوني حول ترسيم الحدود البرية والبحرية في جنوب لبنان.

الخطير في الموضوع أن الثنائي الشيعي «حزب الله وحركة أمل» كانا قد طالبا بأن يكون الوفد تقنياً عسكرياً ولا يتعاطى: إلا بمسائل تقنيةأي بمسألة ترسيم الحدود، وذلك وفقاً لاتفاقيات موقعة منذ عهد الانتداب بين السلطات الفرنسية المنتدبة على لبنان والسلطات البريطانية المنتدبة على فلسطين، ولكن ما حصل كان تشكيل وفد لبنان نصفه من العسكريين ونصفه من المدنيينذوي الطابع الشبه سياسي، بما يخالف مطالب الثنائي الشيعي الذي دفعه إلى إعلاء صوته احتجاجاً على ذلك ومطالبته بتغيير صيغة الوفد هذا.

الأرجح أن ما حصل كان نتيجة ضغوط أمريكيةعلى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون لتشكيل وفد لا تكون صفته فقط تقنية، بل أن يتخذ طابعاً شبه سياسي، وهو ما يبدو أن الجنرال عون، قد رضخ له وانعكس ذلك في صيغة تركيبة الوفد اللبناني؛ خاصةً أن الوفدين لم يجتمعا في غرف منفصلة في جولة المفاوضات الأولى لضمان أن تكون مفاوضات غير مباشرة، فجلساً إلى نفس الطاولة، وهذا أيضاً كان شرطاً أمريكياً رضخت له السلطات اللبنانية.

إضافة إلى ذلك، أن السلطات اللبنانية، قد رضيت برعاية الولايات المتحدة لهذه المفاوضات، وليس الأمم المتحدة، والدليل على ذلك ترأس الجانب الأمريكي للمفاوضات، ولو كان ذلك في مقر اليونيفل أو قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان، وهذا الأمر انعكس خلافاً بين الحليفين الرئيسيين في البلد، وهما حزب الله والتيار الوطني الحر، وعلى الرغم من محاولات لفلفة هذا الخلاف؛إلا أنه خرج إلى العلن عبر تصريحات مسؤولين ومناصرين للطرفين، وخصوصاً من جهة التيار الوطني الحر الذينندد بالحليف وهو حزب الله، وإلقاء اللوم عليه في الكثير من الأمور التي وصلت إليها البلاد.

في الوقت ذاته، كان قد خرج إلى العلن تصريح كان قد أدلى به الزعيم الدرزي وليد جنبلاط في مقابلة له معلناً بأنه لن ينجر وراء تحميسات «من قِبَل قائد القوات اللبنانية سمير جعجع»؛ كاشفاً أن الأخير أخبره أنه في متناول يديه 15 ألف مقاتل؛ مستعدون للقتال ضد حزب الله، وأنه يتلقى السلاح اللازم للقيام بهذه المهمة، وهو ما أنكره فيما بعد حزب القوات اللبنانية.وهذا يدل أننا نعيش في لبنان أجواء مشابهة للأجواء التي رافقت وتلت الاجتياح الإسرائيلي في لبنان العام 1982، ولكن بأشكال أخرىتحاول من خلالها الولايات المتحدة؛ إما تسعير الوضع الأمني في البلاد من جهة، أو جر البلاد بالكامل للوقوع تحت المظلة الأمريكية من جهة أخرى.

الهدف الأميركي من وراء هذا هو تحويل لبنان إلى خاصرة نازفة لسورية، في الوقت الذي تتجه فيه الأمور في سوريا إلى الاستقرار أكثر فأكثر، بعد بسط الدولة سيطرتها على معظم الأراضي السورية، وقد ترافقت عمليات التخريب الأميركية هذه عبر دفع الحلفاء الإقليميين والحلفاء المحليين إلى ضرب القطاع المصرفي ونقل الأموال إلى المركز الجديد الذي يجب أن يكون عاصمة مالية في منطقة الشرق الأوسط؛ ألا وهو دبي، وبناء على هذا قام العديد من كبار الأثرياء في البلاد والنافذين اقتصادياً وماليا وسياسياً بنقل أموالهم بصيغ مختلفة خارج لبنان.

كذلك فإن الولايات المتحدة هي المشتبه به بضرب مرفأ بيروت، وذلك أيضاً لشطب هذا المرفأ عن الخريطة كمنافس لمرفأ حيفا، بالوقت الذي قامت الإمارات العربية المتحدة بتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني؛ منشأة بذلك خطاً مباشراً ما بين حيفا ومنطقة الخليج.

هذا هو المخطط الأميركي الجاري تنفيذه حتى الآن عبر أدوات محلية لبنانية ومساعدة أطراف إقليمية حليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

يبقى السؤال هنا، ما هي استراتيجية حزب الله وحلفاءه في لبنان؟ وأيضاً ما هي استراتيجية القوى الإقليمية المواجهة للولايات المتحدة، وأولها سورية، وأيضا القوى الدولية التي تعتبر نفسها مستهدفة بالأجندة الأمريكية الجيوسياسية في المنطقة وأولها روسيا وثانيها الصين في مواجهة هذه الاستراتيجية الأمريكية؟

فيدراليات الثعالب السياسية الطائفية

د. سمير دياب – عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني/ لبنان

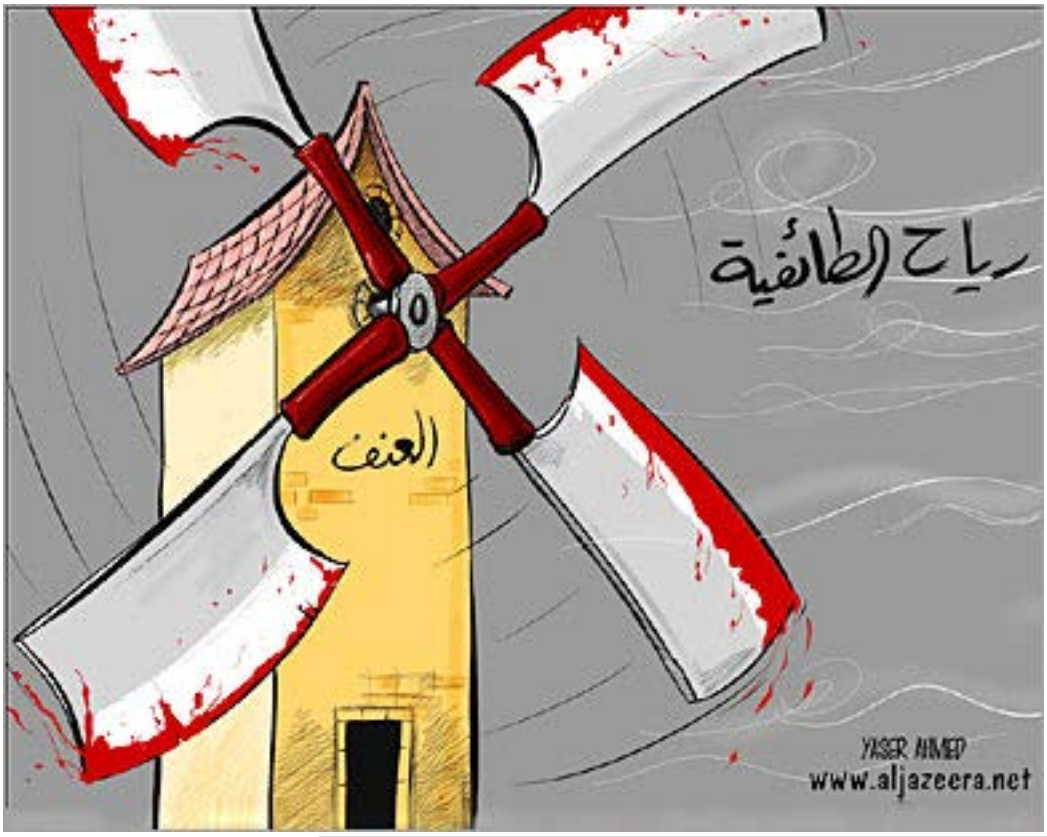

عام مضى على نضال شاق لانتفاضة وطنية شعبية؛ زلزلت قاعدة النظام السياسي – الطائفي، وعشرون عاماً ونصف العام مضت على تحرير الوطن من رجس المحتل الصهيوني، لكن كل هذا التاريخ المشرف من النضال والصمود والمقاومة لا يجعلنا نقول أن الشعب والوطن بخير، بل يجعلنا نعترف بأننا في أرذل المراحل التاريخية وأخطرها؛ فالطبقة الحاكمة المتسيدة على عرش النظام منذ اتفاق الطائف عام 1989 ما زالت تغني مواويل خارجية، وتسبح في عمق سياساتها واستهدافاتها لموقع لبنان ودوره الوطني وفق صيغة محاصصاتها الطبقية والطائفية؛ لا تؤمن بالمتغيرات، ولا تمارس إلا طقوسها الطائفية. هذه الطبقة البرجوازية التابعة حاضرة لتغيير جلدها ولونها مراعاة لإمتيازاتها ومصالحها والبقاء على نظامها دون تعديل أو تبديل، هي تطوشنا بأنها ضد مشروع الشرق الأوسط الجديد، لكن كل أدائها يصب في مصلحته، وهي صرعتنا بالسيادة والحرية والاستقلال، لكنها لم تترك تدخلا خارجياً إلا واستدعته لتدعيم حكمها، هي ضد بالخطابات؛ ضد الفساد، لكنها لا تعرف مهنة لها سوى الفساد.

هذا النموذج من «فيداليات الثعالب الطائفية» نجح إلى حد، وخلال قرن من عمر لبنان الكبير في الحفاظ على النظام، وحيث أن «الطائفية» شكلت صمام الأمان للإقطاعية ثم للبرجوازية التي استطاعت أن تبقى متسيدة على طوائفها بلغات وأيديولوجيات متنوعة ومتناقضة، كل طرف له ارتباطاته الخارجية، وله مداخيله ومغاراته الداعمة لحكمه، أما سلاح التفرقة والتجييش الطائفي والصراعات والحروب فهو السلاح الأمضى للتغلب على انتصار المقاومة والتحرير، وعلى نضال الطبقة العاملة والحركة النقابية والشعبية، وعلى الانتفاضة الشعبية، وكل مقتضيات التغيير الديمقراطي.

اليوم، الوطن والشعب والمقاومة في مأزق خطير جداً، حيث الخيارات المتاحة اليوم ضيقة جداً: بين اللادولة، واقتصاد نيوليبرالي فالت، وفساد غير مسبوق، وتدخلات خارجية من كل حدب وصوب، وحياة اجتماعية معدمة، وكورونا منتشرة مع إصابة الآلاف يومياً، وتقديمات خدماتية غير موجودة، وغلاء فاحش، وليرة لم تعد ذات قيمة شرائية بعد أن خسرت 80% من قيمتها.. تأتي مفاوضات «الإطار» غير المباشرة، والتي حطت على عجل مع العدو الصهيوني؛ من أجل ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، تحت الرعاية الأميركية، في سياق البحث عن النفط والغاز وأنابيبه الاستراتيجية بين ضفتي البحر المتوسط، والتي لا يمكن وصلها إلا بمفاوضات أو باتفاقات أو بتطبيع مع هذا الكيان الغاصب، حسب ظروف كل بلد مستهدف في المنطقة لتوفير الأمن والاستقرار للعدو الصهيوني. أما فذلكات السلام في المنطقة، فيتكفل العرّاب الاميركي بتلميعها عند الضرورة، ولحاجاته الاستراتيجية، كما في إستخدامها ضمن

العودة إلى الفهرس

لعبة الانتخابات الرئاسية، فيما تتكفل الأطراف المفاوضة أو المطبعة مع العدو الصهيوني بالمخرجات التبريرية لهكذا منعطفات تاريخية.

وفي وقت وصلت الديون إلى 100 مليار دولار في بلد معطّل وغير منتج، وأمواله مهرّبة، لا أحد يلمس نية لدى مؤسساته التشريعية والتنفيذية في وضع أو تنفيذ خطة انقاذية، ولا نية عندهم لتشكيل حكومة وطنية، وإن وجدت النية، فعود على بدء بتسمية رئيس الحكومة السابق سعد الحريري الذي أسقطته الانتفاضة الشعبية بعد 12 يوماً على انطلاقتها في 17 تشرين الأول 2019. والجدير ذكره أن لا خلافات جوهرية بين أرباب النظام السياسي– فمعظم خلافاتهم تتمحور حول الحصة– وليس على تحصين وتدعيم وإنقاذ الوطن والشعب، فكل حزب طائفي في السلطة ضعيف وقوي في آن، وكل حصة للطائفة لا يمكن التنازل عنها ولو كلفت ما كلفت؛ من دمار وجوع وبطالة وتفجير وتهجير وهجرة، فالأولويات عندهم، لا يمكن تغييرها حتى لا يفوتهم شيء من أثمان الفساد والنهب. إنها خيارات التيئيس والإحباط والتجويع والإذلال، يحاولون فرضها على الناس، بعد أن أضاءت الانتفاضة شعلة الأمل نحو التغيير الديمقراطي؛ فأيديولوجية المنظومة الحاكمة ومعها الطغمة المالية لا يناسبها انتفاضة شعبية، ولا حراك وطني احتجاجي، لذلك رجموها بالخيانة، ثم بالتبعية للخارج، ثم محاولة إخفاء وجهها الطبقي الاجتماعي، ثم عمدوا إلى تزييف الوقائع والحقائق واللجوء إلى التخويف والترهيب والتوقيف والضرب والمحاكمات.. لشل حركتها وحركة نضالها الميداني اليومي التي اتسمت بها الانتفاضة، لغاية استغلال السلطة انتشار الكورونا للانقضاض على المنتفضين.

لبنان تحت المجهر، والأميركي يتربص به، وبمقاومته، فما أن أعلن رئيس الحكومة المستقيل حسان دياب عن فشله في وقف الانهيار الاقتصادي والمالي، وجد الأميركي الفرصة متاحة أمامه لزيادة ضغوطاته وتدخلاته لتأمين تحقيق أهدافه؛ من خلال إصدار العقوبات والتهديدات واشتراط ربط المساعدات الدولية بترسيم الحدود البحرية وحقول الغاز مع العدو الصهيوني، وتوسيع مهام قوات الطوارئ الدولية «اليونيفيل» لتشمل الحدود البرية الشرقية، بهدف عزل لبنان وإحكام السيطرة على الطرقات والمعابر اللبنانية مع سوريا، في وقت يتم فيه تطبيق قانون قيصر على سوريا وتداعياته على لبنان، حيث تزامنت هذه الضغوطات الأميركية مع دعوة البطريرك بشارة الراعي إلى حياد لبنان لتصب في الوقت الحرج مع هذا الاتجاه. أما المفصل الكارثي فقد حصل في 4 آب الماضي مع انفجار مرفأ بيروت الذي حصد مئات الشهداء وآلاف الجرحى وتدمير آلاف المنازل، ما أدى إلى تهجير 300 ألف مواطنة ومواطن من منازلهم، وتدمير أكثر من نصف أحياء العاصمة بيروت وخسارة مليارات الدولارات. هذا الانفجار شكل مادة إضافية للتجاذب السياسي الطائفي بين أطراف السلطة، بعضها يريد تحميل حكومة دياب المستقيلة وحدها وزر المسؤولية، وبعضها ذهب إلى استدراج التدخل الخارجي عبر لجنة تحقيق دولية؛ مستقوية بحشد البوارج العسكرية الأميركية والفرنسية والبريطانية الراسية في المرفأ وحواليه. ووسط هذا المناخ الداخلي، كان الطباخ الأميركي يعمل على إطلاق عملية التطبيع الخليجي مع العدو الصهيوني كتكملة لمهمة «صفقة القرن» ومشروع تصفية القضية الفلسطينية، حيث وقعت كل من الإمارات والبحرين وثيقة استسلام مع العدو الصهيوني برعاية أميركية على أبواب معركة ترامب الرئاسية.

في ظل هذا الوضع الداخلي المتفجر، جاء الرئيس الفرنسي «ماكرون» إلى لبنان بتغطية أميركية، لإنقاذ وتعويم المنظومة السياسية الطائفية الفاسدة وتعويم نفسه في آن؛ برز كمشرف على عملية إنقاذ لبنان، وجمع الأطراف السياسية الحاكمة في قصر الصنوبر وحاضر بهم وأعطاهم معادلة الفرض الواجب الالتزام به: إما إجراء الإصلاحات كما يريدها صندوق النقد الدولي ومؤتمر «سيدر» أو الغرق في دوامة الانهيار الاقتصادي والعقوبات وعزل لبنان، دون أن ينسى إعطاء مهلة أسبوعين لتنفيذ الفرض، لكن حسابات الوصاية الفرنسية الجديدة المسماة «مبادرة ماكرون سرعان ما تم تطييرها وفق حسابات البعض الداخلي والإقليمي بالذهاب للتفاوض مع الأصيل الاميركي في المنطقة، وليس الوكيل الفرنسي، وأولى بوادر تطيير المبادرة عرقلة مهمة مرشح ماكرون لرئاسة الحكومة مصطفى أديب، في تأليف الحكومة؛ من خلال التمسك بالمواقع الوزارية (ولا سيما المالية) والحصص الطائفية، الأمر الذي أدركه (أديب) جيداً، وعلى أساس ذلك، قدم استقالته وغادر لبنان مباشرة إلى المانيا لإستعادة وظيفته كسفير.

ليس جديداً على أرباب النظام السياسي الطائفي تعريض لبنان للخطر، وليس جديداً تشريع أبوابه لكل أنواع التدخلات والوصايات الخارجية التي لطالما قوّضت مفهوم الدولة تاريخياً وسلبت اللبنانيين ثرواتهم وقوّة عملهم، وأدّت إلى تهجيرهم في أصقاع الأرض بحثاً عن فرصة للحياة، وها هي المنظومة السياسية نفسها الآن، وبالرغم من كل خلافاتها تتناغم فيما بينها بحثاً عن صيغ جديدة لإنقاذ نظامها وتقاسم محاصصاتها، والتفتيش بعد كل عملية نهب وسرقة وفساد لموازنات مؤتمرات الدعم والقروض والديون من باريس 1 إلى باريس3، والهبات

والمساعدات والودائع وغيرها، وعن مصادر تمويلية جديدة كديون إضافية على كاهل المواطن اللبناني، ولو أدى ذلك إلى إفقار كل الشعب اللبناني وسرقة ودائعه وتهجير شبابه، وبيع كل قطاعاته العامة؛ وجل همهم اليوم يتجلى في كيفية الاستحصال على 21 مليار دولار (11 مليار دولار من مؤتمر سيدر و 10 مليار دولارٍ من صندوق النقد الدولي)، خصوصاً، بعد إفلاس البلد وانهيار الاقتصاد وإعلان المصرف المركزي عن تبخر الاحتياطات المالية بالدولار.

لا حلول سحرية قريبة في لبنان، إلا إذا استوت تسوية دولية وإقليمية شاملة في المنطقة، وهذه ستكون مكلفة جداً على الوطن والشعب والمقاومة، أما انتظار الانقاذ من هذا النظام والحكومة الجديدة (أكانت مع سعد الحريري أو غيره)، فإن هذا الوهم كمن يضرب في الميت، بل إن مهمة الحكومة المقبلة ستكون تنفيذ أجندة الخارج وصندوق النقد الدولي؛ عبر تحرير سعر صرف الدولار، ورفع الدعم عن السلع الأساسية: مثل القمح والمحروقات والأدوية، وزيادة الضرائب والقيمة المضافة، وتقليص أموال الصناديق الاجتماعية والصحية الضامنة.. أما استرداد الأموال والأملاك المنهوبة والمهربة، وفرض الضريبة التصاعدية على أصحاب الريوع والأرباح والثروات الكبيرة المسروقة أو حماية حق العمل والسكن والأجور وتوفير الرعاية الصحية والأدوية والتعليم النوعي المجاني والنقل العام وضمان الشيخوخة.. وغيرها من الحقوق الإنسانية فهذه الحقوق غير موجودة في قاموس الحكومات المتعاقبة لهذا النظام السياسي الطائفي.

إن الإنقاذ الوطني والطبقي له طريق واحد، هو طريق النضال والمقاومة الوطنية؛ فتجربة المقاومة والنضال الديمقراطي والانتفاضة الشعبية، وبالرغم من الصعوبات والعراقيل أمامها؛ إلا أنها تشكل الخيار الوحيد أمام شعبنا وقواه اليسارية والوطنية والديمقراطية للاستمرار في رفع راية المقاومة الوطنية ضد العدو الصهيوني وضد مشروع الشرق الأوسط الإمبريالي الاستعماري، وفي رفع راية المشروع الوطني من أجل التغيير الديمقراطي.

لا لترسيم الحدود مع أرضنا المحتلة

خاص الهدف

إن كل تفاوض بين العرب والعدو الصهيوني بشكل مباشر أو غير مباشر هو انضمام ودعم لمسيرة التطبيع العربي مع العدو الجارية حاليًا، ومساهمة في الهجمة الأمريكية الصهيونية على الحقوق الفلسطينية.

وإذا كانت كل من نظم النفط العربي وبعض ذيولها هي عضو طبيعي في معسكر العدو الصهيوني؛ تطبيعًا وتحالفًا، فإن الغرابة تأتي حين تسلك هذا الطريق دول وكيانات لها رصيد فعلي من نزيف الدم في المواجهة مع العدو الصهيوني.

"اتفاق الإطار" لترسيم الحدود بين لبنان والكيان الصهيوني، يحمل تنكّر واضح لكون هذه الأرض هي أرض فلسطينية محتلة، ويجيز للبنان حاليًا أو مستقبلًا الاعتراف بحدود للكيان الصهيوني كما لو كان دولة شرعية مجاورة.

الإشكال الحقيقي أن لا حاجة لذلك سوى رغبة الإدارة الأمريكية بتركيع لبنان بضغط أزمته الاقتصادية، فلا يحتاج لبنان لتحديد مناطق استخراج النفط والغاز الخاص به لأكثر من تثبيت واضح لخطوط هدنة رودوس، لكن هذا الزحف نحو الشروط الأمريكية لا يمثل، إلّا الخضوع والاستسلام وجري وراء وهم الانقاذ الأمريكي للبنان.

إن قوى المقاومة الحاضرة والمؤثرة في النظام اللبناني وفي المنطقة ككل، والمعروفة بمواقفها الداعمة لنضال الشعبي الفلسطيني، مطلوب منها التأكيد على موقفها الرافض للتطبيع والاستسلام، والحيلولة دون تمرير أي اتفاق بين الدولة اللبنانية والعدو الصهيوني.

إن صمت هذه القوى على هذا المسار للتفاوض بين العدو ولبنان برعاية أمريكية، حتى وإن كان التفاوض غير مباشر؛ سيكون ذو عواقب وخيمة ونتائج مدمرة لا على الموقف اللبناني، بل على مواقف عربية كثيرة، خصوصًا في ضوء التوقيت الذي تنهار فيه المواقف العربية.

إن حدود دولة فلسطين التاريخية، يتم ترسيمها باتفاق مباشر مع قيادة الشعب الفلسطيني حين تتحرر أرضه، فلا يجوز ولا يمكن قبول التفاوض مع اللص والجلاد والسارق، وبرعاية من إمبراطورية القتل والنهب والسطو الأمريكية، على حقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وحدود بلاده، وكل الأرض العربية.

إن مصلحة لبنان ومستقبله وازدهاره هي أولوية قصوى لشعب لبنان وحكومته، وهي أولوية معتبرة كذلك بالنسبة لشعب فلسطين، لكن هذه المصلحة لن تتحقق من خلال الخطو على دماء شهداء لبنان وفلسطين، وتجاوز ثوابت وطنية وعربية، بشأن الموقف من الكيان الصهيوني.

المطلوب اليوم مواقف عربية تؤكّد الصمود وتحفظ الحقوق ولا تنضم لجبهة الانهيار والهزيمة والاستسلام، وفي لبنان بالذات الذي سجلت فيه المقاومة الانتصار ومواقف العزة؛ لا مقبول أو مسموح بتسجيل هذا الخرق الخطير للموقف الوطني والعروبي والمقاوم.

العودة إلى الفهرس

دور الإمارات
كوكيل وظيفي للامبريالية الإقليمية "الإسرائيلية "

عابد الزريعي –مدير مركز دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء/ تونس

لم تكن الإمارات في وضع يسمح لها بتقديم تبريرات لاندفاعها نحو إسرائيل، مثلما فعل السادات، الذي لم يجرؤ أن يذهب إلى ما ذهبت إليه، إلى حد أن مفهوم التطبيع أخذ يتبلور في الذهن الإسرائيلي على ضوء التجربة المصرية، بعد أن وجدت نفسها معزولة ضمن علاقة باردة في أوساط رسمية ضيقة. الخطوات النوعية التي قطعتها الإمارات وخلال أقل من شهر، والتي شملت كافة المستويات، تطرح سؤالًا جديًا حول موقعها في هذه العلاقة؛ فهل اختارت التطبيع لتحقيق مصلحة محددة دون أن تحدوها الرغبة في تطويره؟ أم أنها طبعت في سياق قيامها بدور وظيفي يخدم استراتيجية إسرائيل على المستوى الإقليمي؟ كل المؤشرات تقول أن الإمارات قد اختارت التوجه الثاني، وسارت في الطريق الذي حدد لها كوكيل وظيفي لإسرائيل، وهذا المقال محاولة لتبيان ذلك.

أولًا: الإمبريالي الإقليمي والحاجة إلى وكيل وظيفي إقليمي

ظاهرة التطبيع مثل أية ظاهرة واقعية في الطبيعة أو في المجتمع، مجموعة أحداث متراكمة تصل عند مرحلة معينة إلى كيفية جديدة، وبالنتيجة فإن تراكم أحداث التطبيع التي بدت في مرحلة معينة كأحداث متفرقة، كان لا بد أن تصل إلى كيفية جديدة اتخذت شكل التموضع الصهيوني الجديد في المنطقة، لكن السمة الرئيسة لهذه الظاهرة التي تتركب من طرفين (عربي ـ إسرائيلي) أنها في لحظة تحولها إلى مستوى جديد، يتحول معها طرفاها، ومن موقع القوة ذاتها؛ المُهيمن، والمهيمن عليه، خاصة بالنسبة للطرف الأول (المُهيمن) الذي لا يعود كما هو، ومفصل تحوله أنه يكتسب مساحات جديدة وتفتح أمامه آفاق جديدة أيضًا. فإسرائيل التي كانت محصورة من الناحية الموضوعية في الجغرافيا الفلسطينية، لم تعد حبيسة تلك الجغرافيا فقد أتاح لها التطبيع فرصة الانتشار في الجغرافيات التي لعبت دورًا ـ سابقًا ـ في حصرها في الجغرافيا الفلسطينية، وبإمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية تسمح لها أن تكون مهيمنة في تلك الجغرافيات، وبما يسمح لها أن تكون شكلًا من الإمبريالية في النطاق الإقليمي. وبهذه الصفة فهي لا تفقد دورها كأداة وظيفية للإمبريالية العالمية، بل تمارس ذلك الدور الوظيفي وبمستويات أرقى بصفتها الجديدة. ومن هذا الموقع فهي تستنسخ إلية العلاقة بينها وبين المركز العالمي في علاقتها مع الفضاء الذي تتبدى فيه كإمبريالية إقليمية، وبمعنى أدق فهي تقوم في هذا الفضاء وتمارس كإمبريالية لا بد لها من أداة وظيفية في الإقليم أو وكيل وظيفي، يقوم بعديد الأدوار من أجل ترسيخ حضورها بصفتها الجديدة، وهنا يبرز دور الإمارات كوكيل وظيفي تحددت مهمته في فتح الطريق أمام تغلغل وانتشار وهيمنة الإمبريالية الإقليمية الإسرائيلية على الفضاء الإقليمي المحيط.

ثانيًا: اختيار وتحضير الوكيل الوظيفي

السؤال الذي يطرح في هذا المستوى: لماذا الإمارات؟ لا سيما وأن هناك من طبع قبلها وأقام علاقات رسمية مع إسرائيل، فلماذا لم يقع عليه الاختيار؟ أو لم يستطع القيام بهذا الدور؟ وإذا أخذنا مصر على سبيل المثال فقد سبقت الإمارات بسنوات، وهي دولة كبيرة، وقد تكون أكثر تأثيرًا؟ والسؤال الأهم: هل يمكن لدولة عربية أخرى إذا ركبت قطار التطبيع أن تقوم بهذا الدور؟ الإجابة على هذه الأسئلة تعيد إلى الذهن كيفية اختيار الحركة الصهيونية من قبل المركز الإمبريالي العالمي كوكيل وظيفي في الإقليم. وبغض النظر عن التفاصيل وهي كثيرة، إلا أن قطع طريق العودة على الوكيل، تبدو كأمر حاسم في هذا الصدد، ويبدو أن الإمارات قد خضعت إلى ذات الأمر، مع اختلاف كبير في التفاصيل الأخرى، والتي لا بد أن تكون مختلفة؛ هناك عاملان لعبا دور الحسم في أن تكون المهمة موكوله للإمارات دون غيرها من قبل أو بعد، يتحددان في:

أولا: عامل موضوعي: يتمثل في طبيعة البنية السكانية الإماراتية التي تتميز بانخفاض عدد المواطنين الإماراتيين من أصل إماراتي قياسًا للسكان الوافدين من أقطار مختلفة خاصة من آسيا، وهؤلاء هم الذين يديرون دولاب الحياة في الإمارات، ويمسكون بكل مفاصل الدولة بما في ذلك الجيش والبوليس. إن الميل الديمغرافي لصالح الوافدين يجعل منهم ورقة ضغط دائمة يحتاج الأمر فقط إلى تحريك بؤر توتر، ليتم طرح شعار الإمارات دولة لكل سكانها، والتفاصيل المترتبة يمكن للمرء ان يتوقعها. كما يتمثل في تدفق رؤوس أموال ضخمة

وعالمية يهودية بالأساس في شرايين الاقتصاد الإماراتي الخدماتي، والذي بات بدوره منتشرًا في أكثر من بلد، ليصبح بدوره رهينة لقوى خارجية تستطيع أن تشله في اللحظة التي تريد. كما يتمثل أيضًا في أنها وبحكم وضعيتها المالية لا تحتاج إلى مساعدات اقتصادية، أي لن تكلف شيئًا، بل يمكن الاستعانة بأموالها عند الحاجة.

ثانيا: عامل ذاتي: يتمثل في التناقضات الذاتية بين أفراد الأسرة الحاكمة المرتبطة بالطموح الذاتي المحكوم ببنية وراثية محددة، لا يمكن الانقلاب عليها؛ إلا بالاعتماد على دعم خارجي. وفي هذا الصدد من غير المستبعد أن اختراقًا عميقًا قد تم لشخصيات إماراتية حاكمة، ومن اللافت ما ورد على لسان نتنياهو عند عرضه الاتفاق على الكنيست للمصادقة عليه، حيث أشار أن هذا الاتفاق استغرق التحضير له 25 عامًا، فهذه المدة لم تكن مدة اشتغال على مواد اتفاق، وانما اشتغال على أشخاصه، كما يتمثل في الطموحات الذاتية المتجاوزة للحدود والناجمة عن لمعان صورة الأمارات، ومحاولة تكثيف الدور وتضخيمه وفرضه خارج حدود البلد.

ثالثًا: الوكيل الوظيفي ومرحلة الإعداد

المراجعة الدقيقة لحركة الإمارات السياسية والاقتصادية منذ ظهور نظام الأحادية القطبية، تلفت النظر إلى توجهها للانتشار على أوسع نطاق بما يتجاوز حدودها السيادية، في ثلاثة مستويات:

1 ـ المستوى الاقتصادي: ويتبدى في الاستثمار الاقتصادي الكبير خارج الحدود، والتركيز على الحضور في مفاصل هامة، مثل الاستثمار في إدارة الموانئ الاستراتيجية، وتميز استثماراتها في البلدان العربية، خاصة بالطابع الخدمي الذي يركز على جني الأرباح السريعة على حساب بناء اقتصاد حقيقي وواقعي، بل ممارسة نوع من التخريب والتآكل البطيء في تلك البلدان ليس اقتصادًا فقط، وإنما أشخاصًا أيضًا.

2 ـ المستوى العسكري: ويتمثل في بناء القواعد العسكرية، ومنها قاعدة عسكرية في جزيرة ميون الواقعة بين اليمن وجيبوتي، وقاعدة عسكرية في مدينة بربرة الصومالية، وأخرى في مدينة عصب الارتيرية، بهدف تعزيز سيطرتها على مضيق باب المندب، والتوسع في القرن الأفريقي، حيث تتلاقى مع الأجندة الإسرائيلية في تلك المنطقة. هذا إضافة إلى شركات الأمن، والدخول كشريك في الصناعات العسكرية في بلدان عربية؛ ناهيك عن اشعال الحروب والدخول في حرب اليمن. كل ذلك وجيشها جيش هجين يتكون من جنسيات متعددة ومختلفة.

3 ـ المستوى المجتمعي: ويتجلى في التركيز على بناء منظمات مجتمع مدني في دول عربية عديدة، يكشف التدقيق في برامجها عن عملية تخريب منظمة للوعي، وكذلك محاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من المثقفين العرب والمبدعين وربطهم بعجلتها، عن طريق الكم الهائل من الجوائز ودعوات المشاركة في مؤتمرات وندوات شكلية، إضافة الى النهم في امتلاك الفضائيات والأندية الرياضية.

4 ـ المستوى التطبيعي: ويتمثل في الإقدام على خطوات تطبيع متلاحقة تبدو في الظاهر كأحداث متفرقة، ولكنها في الجوهر تتساوق والمفاصل الثلاثة المشار إليها، ولكنها متقطعة وترتبط غالبًا بمناسبات يتم التبرير لها، لكنها في مجملها جعلت من الحضور الإسرائيلي في الإمارات أمرًا مألوفًا وعاديًا حتى أن بناء معبد يهودي على أراضيها لم يثر أي انتباه.

رابعًا: الوجه السافر للوكيل الوظيفي

لم يمر وقت طويل على توقيع الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي، حتى كانت الإمارات قد ذهبت إلى الحدود القصوى في العلاقة، كاستكمال علني ومركز للمستويات الثلاثة التي سبق الإشارة إليها، الأمر الذي يتبدى من خلال أشكال وأنماط الاتفاقات اللاحقة لتوقيع الاتفاق في ثلاثة مستويات أيضًا:

أولًا: مستوى الوعي، حيث لامست في هذا الجانب كل ما له تأثير على وعي الإنسان ومفاهيمه، بشأن رؤيته لإسرائيل، حيث بدأ المشهد بإضاءة برج زايد بالعلمين الإماراتي والإسرائيلي، ليمر إلى توقيع اتفاقيات التعاون في كل المجالات ذات العلاقة بوعي الإنسان ومدركاته؛ من السينما والبحث، إلى بث الحلقات المشتركة بين تلفزيون دبي والقناة العاشرة الإسرائيلية، إلى زيارة وزيرة الثقافة للبيت الإسرائيلي راجية أن يقبلوها كطالبة لتتعلم التقاليد اليهودية، وزيارة وزير خارجيتها لمتحف المحرقة في ألمانيا، وذرف الدموع هناك، والوعد بأن المحرقة لن تعود ثانية. وكذلك إنتاج أغاني تتغنى بإسرائيل وتمجدها وتدعو إلى زيارة تل أبيب، وإلزام الفنادق الإماراتية بتقديم الطعام اليهودي التقليدي. وقد ترافق ذلك مع عملية تهويد كبرى للجزيرة العربية في المحتويات المنشورة، ومحاصرة المحتوى الفلسطيني في مواقع التواصل الاجتماعي، وغير ذلك الكثير.

ثانيًا: مستوى المادة، وهي القضايا المتعلقة بالاقتصاد وخطوط المواصلات والبنية التحتية، حيث وقع اتفاق بين بنك أبو ظبي وبنك لئومي الإسرائيلي، واتفاق بين مجموعات شركات إماراتية وإسرائيلية يتضمن فتح فروع في البلدين، واتفاق لمنع الازدواجية الضريبية ـ اتفاق يتعلق بالبورصة، والاستثمار في الأندية الرياضية الإسرائيلية، وعلى مستوى المواصلات ومرور طيران الإمارات عبر الأجواء الإسرائيلية والقيام بثمانية وعشرين رحلة جوية شهريًا بين مطاري بن غوريون وأبو ظبي، وكذلك وصول بواخرها إلى ميناء حيفا، ومن اللافت الاستثمار الإماراتي في مشاريع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، تساهم في حصار القدس وتهويدها.

ثالثًا: سقف السيطرة، كل ما يتعلق بالقضايا العسكرية، حيث تم الذهاب مباشرة لإقامة قواعد مراقبة عسكرية في أرض اليمن وتحديدًا في جزيرة سوقطرى، وترتيب حضور إسرائيلي هناك، وهو أمر لا ينفصل عن خطوات سابقة.

تكشف الاتفاقات الموقعة عن أن الإمارات قد مضت في ذات الاتجاه الذي سارت عليه سابقًا قبل توقيع الاتفاق، لكنها انتقلت في مسارها من عمليات التطبيع المتفرقة إلى كيفية جديدة أخذت صيغة السياسة الرسمية الممارسة، بما يتجاوز حدود الإمارات والهادفة إلى فتح الباب لإسرائيل للتغلغل في المنطقة العربية.

خامسًا: المهام المستقبلية للوكيل الإماراتي الوظيفي

السؤال الذي يطرح نفسه: هل سيقف دور الإمارات عند هذا الحد؟ الإجابة المنطقية تقول أن الخطوة القادمة

العودة إلى الفهرس

تتمثل في نقل وتعميم ما قامت به على المستوى الإقليمي، وذلك في سياق تجسيد الإمبريالية الإقليمية الإسرائيلية، وفي هذا الصدد يمكن أن نتوقع التوجهات الآتية:

1 ـ العمل على تغلغل الاقتصاد الإسرائيلي في الاقتصاديات العربية، عبر قنوات التمويل والقروض والشركات والمشاريع الإماراتية، ومن ناحية ثانية دعم الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ من خلال القيام والمشاركة في مشاريع تساهم وتدفع في هذا الاتجاه.

2 ـ التركيز على الانكشاف الكلي للأمن القومي العربي أمام إسرائيل، من خلال تسلل الخبراء الإسرائيليين ضمن الطواقم الإدارية للموانئ استثمرت فيها الإمارات والقواعد التي بنتها، بل والاطلاع الدقيق على الصناعات العسكرية التي تشارك فيها في بعض البلدان العربية، إضافة إلى ذلك فتح المجال لإسرائيل للتمركز بالقرب من خاصرة إيران، وقد جاء قانون تجنيس رجال الأعمال والمستثمرين والموهوبين الذي أصدرته الإمارات بعد توقيع الاتفاق ليطرح علامات استفهام كبيرة.

3 ـ العمل على جر دول عربية أخرى إلى باحة التطبيع والانصياع للإرادة الإسرائيلية، والضغط على أخرى، بل والانخراط في تفتيت دول أخرى. وفي هذا الجانب وعلى الرغم مما يبدو على السطح من طيب علاقات بين السعودية والإمارات، فإن العمق غير ذلك، لا سيما وأن الامارات باتت تستشعر قوة تجعلها لا تقبل بجار كبير، وبينهما خلافات حتى فيما يخص ترتيب الحدود. وبالنسبة لمصر فقد كان لافتًا كلام غانتس رئيس تحالف أزرق أبيض، خلال طرح الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي أمام الكنيست للمصادقة عليه؛ أشار إلى أن الاهتمام بالإمارات، قد أدى إلى تجاهل ونسيان مصر والأردن وعدم الاهتمام بهما، وطالب بالاهتمام بالبلدين إلى جانب الإمارات.

خاتمة

الخطوات التي قطعتها الإمارات خلال أقل من شهر من توقيع الاتفاق؛ خطوات نوعية كبيرة، تؤكد أن الإمارات تقوم بعمل بالوكالة لحساب طرف آخر يوفر الدعم والتغطية والضمان استعدادًا لأدوارٍ أكبر وأوسع.

بوليفيا والسودان: عن مقاومة الهيمنة الأمريكية

خاص الهدف

مُني الانقلاب في بوليفيا بهزيمة واضحة بالأمس، ومن خلفه ظهر إخفاق الولايات المتحدة في فرض هيمنتها على الشعب البوليفي الشجاع؛ عام من المقاومة أثمر هذا الانتصار الذي يعني الكثير على طريق استعادة الشعب لثرواته من براثن الشركات الغربية الناهبة ووكلائها المحليين.

جنرالات العسكر في بوليفيا؛ سقطت سياساتهم منذ اللحظة الأولى بفعل الإرادة والإصرار الحاسم والواضح الذي أظهره الشعب البوليفي لإسقاط الانقلاب، فيما تقود المساومات الانتهازية في بلادنا، من قبل القوى التي احتلت مواقع النطق باسم الثورات وحركات الشعوب تقود إلى مزيد من الابتزاز والهيمنة الأمريكية والاستعمارية.

ما يواجهه السودان اليوم مثال على نماذج الهيمنة الأمريكية بواسطة النخب المهزومة والعميلة المرتبطة مصلحيًا بالسياسات الأمريكية، فلا زال جنرالات العسكر ومعهم النخب المستوردة الصاعدة على ظهر الثورة والحراك السوداني؛ تراهن على السياسات الأمريكية، وتقدم على مساومات رخيصة فيما يتعلق بحق الشعب السوداني في رفع العقوبات الجائرة عنه، وتقدم مصير البلاد وسياساتها وقرارها رهينة للهيمنة الأمريكية كثمن لاستحقاق رفع العقوبات.

التطبيع مع العدو الصهيوني، أو دفع تعويضات من مال الشعب السوداني للأمريكيين كثمن لجرائم جنرالات المجلس السيادي في السودان، ليست إلا سطورًا في مستهل كتاب الهيمنة الأمريكية المستجلبة للسودان، سيترتب عليها الكثير من الأثمان الهائلة التي سيدفعها شعب السودان؛ من قوته وسيادته وثرواته ومستقبل أجياله، فيما السبيل لمواجهة كل هذا معروف وواضح، يبدأ بالعودة للشعب وحقيقة إرادته، فهذا الشعب العربي الأصيل في مواقفه الدقيق في بوصلته، الواضح في وعيه وإدراكه لواقعه وواقع المنطقة العربية، لم يكن في لحظة مصدر لهذه السياسات، بل ضحية لها، ودون التبني الكامل لإرادته الحقيقية وتطلعاته في الحرية والاستقلال والعيش الكريم، تبقى ألاعيب الساسة والجلادين القابضين على الحكم ليست إلا طريق إلى الهواية، حتى وإن ناورت الحكومة السودانية لتجاوز فخ التطبيع مع العدو الصهيوني، فإن ما أقدمت عليه هذه الحكومة من تصريحات في هذا الجانب، وما أقدم عليه جنرالات المجلس العسكري ورئيسه من خطوات تطبيعية، ألحقت أذى فادح بأمن ومصير الشعب السوداني وسيادته وموقفه العروبي، سيحتاج إلى الكثير للخلاص منه؛ فالمواقف المرتجفة من قبل النخب السياسية، بما في ذلك تلك القوى التي تتبنى خطابًا ثوريًا، تعكس زيف كبير يفصل بين الشعارات والممارسة، وجنوح للاستسلام أمام الهيمنة الأمريكية والمساومات الاستعمارية التي تستهدف إخضاع شعب السودان من بعد ثورته، وقطع مسار هذه الثورة وامتداداتها المحتملة.

رخاء السودان يبدأ فقط بسيطرته على موارده، وبامتلاك الشعب السوداني لمصيره، وإنهاء دور هذه النخب الانتهازية المتحكمة في البلاد، وهو أمر يحتاج لتخطي القوى الثورية الحقيقية لمواقف الارتجاف والتراجع أمام مقولات النخب السياسية الحاكمة، والعودة لتلك الإرادة التي أشهرها الشعب السوداني في ثورته، والسعي لتمكينها من مواضع السلطة والحكم وتقرير مصير البلاد وسياساتها ومستقبل ثرواتها.

لا يُعاني السودان من أزمة مالية فحسب، بل يُعاني بالأساس من أزمة نهب وسيطرة لنخب فاسدة تشكّل امتداد للحكم الديكتاتوري، وإذا كانت حركة التاريخ تشير إلى شيء فهو حتمية انتصار شعب السودان على جلاديه -كما تنبؤنا بذلك بوليفيا- وانتزاع حريته وقراره ومصيره عاجلًا أو آجلًا، ومسح كل ما تلحقه به هذه الحقبة من نهب وعار وارتهان.

بضوء أخضر سعودي ودعم غربي

هل ينجح الحريري بإخراج حزب الله وحلفائه من معادلة الحكم؟

ليان عليان – كاتب وباحث سياسي/ الأردن

بعد أن تخلى رئيس الوزراء المكلف «مصطفى أديب» عن مهمته بتشكيل الحكومة بتاريخ 26 أيلول (سبتمبر) الماضي، مرجعا ذلك إلى خلافات الأحزاب والتيارات السياسية وعدم تلبية شروطه و»تسييس» التشكيل، لا تزال أزمة تشكيل الحكومة اللبنانية، تراوح بين تقدم وتراجع وإن كان رئيس الجمهورية ميشال عون قد حدد 15 تشرين أول (أكتوبر) الجاري كتاريخ لبدء الاستشارات النيابية، ثم أجل موعد الاستشارات إلى 23 تشرين أول، بناء على طلب بعض الكتل النيابية ولبروز صعوبات تستوجب العمل على حلها، لكن التطور اللافت للنظر أن «سعد الحريري»- رئيس تيار المستقبل- طرح نفسه فجأة بأنه الرئيس المكلف، حتى قبل أن تبدأ استشارات الرئيس عون للكتل النيابية، ففي التاسع من تشرين أول (أكتوبر) الجاري، فاجأ الحريري الجميع في لقاء متلفز الجميع، بأنه رئيس الوزراء القادم في ضوء شروط وضعها مسبقاً، من بينها شرط الموافقة على برنامج صندوق النقد الدولي الخاص بتقديم قروض للبنان لتجاوز أزمته الاقتصادية، وأن تلتزم حكومة الاختصاصيين ببنود المبادرة الفرنسية، وفق فهمه وتفسيره للمبادرة، بأنه لا يحق للكتل النيابية ترشيح أي وزير غير حزبي في حكومة الاخصائيين التي حملت أكثر من اسم كمسمى «حكومة المهمات» ، «حكومة الإنقاذ».

السعودية ترفع «الفيتو» عن الحريري

اللافت للنظر أن الحريري الذي كان خارج «بورصة» الأسماء المرشحة لرئاسة الوزراء جراء الفيتو السعودي عليه، في ضوء أنه لم يفِ سابقاً بوعوده بإقصاء حزب الله وحلفائه من المشهد السياسي، حصل على ضوء أخضر من السعودية للترشح لرئاسة الوزراء، بعد أن تحدثت التقارير عن استبداله بمرشحين آخرين؛ جاهزين لتنفيذ التعليمات السعودية مثل أخيه «بهاء الحريري» وغيره.

وبات واضحاً أن إطلالة الحريري الأخيرة، في التاسع من تشرين أول (أكتوبر) الجاري خلال مقابلة متلفزة، وتأكيده أنه المرشح الطبيعي لرئاسة الحكومة، جاء – حسب العديد من المراقبين - نتيجة رفع الفيتو عنه في ضوء اتصالات فرنسية مع الملك السعودي وولي عهده على أن يلتزم بتعليمات الملك السعودي الذي سبق وأن سخر جزءاً من خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وفق آلية (الفيديو كونفرنس)، للهجوم على حزب الله واصفاً إياه بأنه حزب إرهابي ،مطالباً بتجريده من السلاح، ومحملاً إياه مسؤولية الوضع اللبناني المتأزم بعد انفجار المرفأ في الثالث من شهر آب (أغسطس) الماضي، ومتهماً إياه بالسعي للهيمنة على لبنان. وهكذا فإن الحريري بدا وكأنه شرب (حليب سباع) بعد رفع الفيتو السعودي عنه، وبات يرفع صوته عالياً، بعد أن خفت صوته منذ استقالته في تشرين الأول الماضي، لدرجة أنه بات يعلن بعجرفة «بأنه رئيس الوزراء القادم» وأنه لا يمكن لأحد أن «يمن» عليه بالترشيح؛ وبدلاً من أن ينتظر مشاورات الرئيس عون للكتل النيابية، الذي حدده بتاريخ 15 تشرين أول (أكتوبر)، راح يقلب الهرم، ويباشر بنفسه ومن خلال عمته النائبة بهية الحريري الاتصالات بها، إذ توجه ابتداءً إلى قصر بعبدا للقاء الرئيس عون، معلناً أنه المرشح لرئاسة الحكومة وفق شروطه، ومن ثم التقى رئيس مجلس النواب نبيه بري، معلناً بعد اللقاء أن الأخير وافق على مبدأ حكومة «الاختصاص» وفق المبادرة الفرنسية.

تصريحات واشتراطات الحريري- الذي كان يدير دفة اللعبة، إلى جانب أعضاء نادي الرؤساء السابقين «ميقاتي وتمام سلام والسنيورة»، مع الفرقاء السياسيين أثناء تكليف «مصطفى أديب»، بحيث

العودة إلى الفهرس

بدا الرئيس المكلف، بأنه مجرد آلة، يجري تحريكها «بالريموت كونترول» من قبل أعضاء النادي– هذه التصريحات الجديدة للحريري، تعكس ذات المواقف السابقة التي جرى تحميلها على كتفي «مصطفى أديب»، والتي رفضها الثنائي الشيعي (حزب الله وحركة أمل) وكذلك التيار العوني (كتلة لبنان القوي) ما أدى بالرئيس المكلف في حينه إلى الاعتذار عن مواصلة مهمته. هذا الإصرار من قبل الحريري، ومن خلفه ثلاثي النادي «ميقاتي والسنيورة وسلام»، يعني فيما يعنيه، أنه لم يع درس فشل التكليف السابق، ولا يزالَ يصر على موقفه السابق في توظيف وتفسير المبادرة الفرنسية وفق هواه وهوى بقية أعضاء النادي، ووفقاً لمتطلبات الضوء الأخضر السعودي، وبالاستناد إلى دعم أمريكي، وإلى موقف الرئيس الفرنسي «ماكرون» – على وجه الخصوص - الذي حمل في مؤتمره الصحفي بتاريخ 27 أيلول (سبتمبر) الماضي، حزب الله وحركة أمل مسؤولية فشل تكليف الحكومة، ما يعني أنه كان هنالك تساوقاً فرنسياً مع الحريري وبقية أعضاء النادي، في تفسير مصطلح «حكومة الانقاذ غير السياسية» لتنفيذ الاصلاحات المطلوبة. وكان على الحريري ومن خلفة أعضاء النادي، أن يفهموا وأن يدركوا الرسائل التي وجهها الأمين العام لحزب الله السيد «حسن نصر الله» لهم وللرئيس الفرنسي «ماكرون»، في خطابه بتاريخ 29 أيلول (سبتمبر) الماضي، إثر انسحاب «مصطفى أديب» من مهمة التكليف، وفحوى هذه الرسائل أن حكومة المهمات «حكومة الانقاذ « غير الحزبية، لن تمر في حال تجاهل دور الأحزاب والكتل النيابية في تسمية الوزراء غير الحزبيين، وأن برنامج الخصخصة وبيع القطاع العام وخصخصة الميناء وتمليكه للأجانب بعد إعادة بنائه هو الآخر لن يمر، وأن الحكومة – مطلق حكومة- لن ترى النور إذا لم تحصل على ثقة المجلس النيابي الذي يحظى تحالف حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر وتيار المردة والقوى الوطنية اللبنانية، بأغلبية مقاعده.

اشتراطات الحريري لشغل موقع رئاسة الحكومة

ما طرحه الحريري في لقائه المتلفز من اشتراطات لترشيح نفسه تضمن ما يلي: أن تكون الحكومة غير سياسية وفق تفسيره لمبادرة ماكرون، أي استبعاد دور الأحزاب في تسمية وزراء الاختصاص من غير الحزبيين/أن تكون مدة هذه الحكومة ستة أشهر بهدف انقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية/أن يكون على رأس أولوياتها الموافقة على وصفة صندوق النقد الدولي دون أي اعتراض عليها، من أجل الحصول على قروض صندوق النقد الدولي/وهنالك اشتراط ضمني، أن يتم تمرير الحكومة بهذا البرنامج وبهذه المواصفات من تحت قبة مجلس النواب.

بات واضحاً أن الحريري- رئيس تيار المستقبل- ونادي الرؤساء لا يزالوا يستقوون بالعقوبات الاقتصادية الأمريكية على لبنان، ويستقوون بالدور السعودي، وبالتفاهم الأمريكي الفرنسي الضمني، الرامي إلى إخراج حزب الله وحلفائه من معادلة الحكم.

فالحريري ومن معه، بقراءته المتفائلة، لمواقف كل من فرنسا والولايات المتحدة والسعودية ولتفسيرهم للمبادرة الفرنسية على النحو السابق، لا زالوا يصرون على أن الفرصة باتت ملائمة للانقضاض على حزب الله وحركة أمل لإخراجهما من الحكومة، ومن ثم تسديد ضربة للعهد، لتحويل رئيس الجمهورية الرئيس «ميشال عون»، إلى شكل كاريكاتوري تمهيداً لإسقاطه.

لقد رد جبران باسيل – رئيس التيار الوطني الحر - على هذه الاشتراطات بقوة، بقوله: أن «من يريد ترأس حكومة اختصاصيين يجب أن يكون هو الاختصاصي الأول أو أن يتنحى لاختصاصي آخر، وأضاف: «ليس على علمنا أن ماكرون عيّن مفوضاً ليشرف على مبادرته ويقوم بفحص الكتل ومدى التزامها بالمبادرة». وأردف: نحن بصلب المعادلة التي تحمي لبنان، فلا تنفع طائراتكم ولا تهديداتكم ولا عقوباتكم»، معتبراً أن «الخطر اليوم هو من نوع ثاني لذلك سميناه «13 تشرين اقتصادي» لأن الخطر الآن مالي واقتصادي ويهدد لبنان بالزوال».

قراءة خاطئة للحريري لوضع حزب الله وتحالفاته

فات الحريري وفريقه وناديه المستحدث، وفات الإدارتان الأمريكية والفرنسية والحكم السعودي، أن يدركوا أن الأمور ليست بهذه السذاجة والسهولة، وأن هذه الشروط «دونها الرقاب»، ولن تمر على الاطلاق، وفاتهم أن يدركوا بأن قراءتهم للوضع الراهن في لبنان والمنطقة، رغم تداعيات حادث المرفأ وما نجم عنه من أوضاع كارثية، قراءة قاصرة وخاطئة في ضوء ما يلي:

أولا : أن حزب الله – على وجه التحديد يستند إلى بيئة مقاومة غير مسبوقة، بيئة حاضنة للمقاومة لا تستند للطائفة «الشيعية» فحسب، بل بيئة عابرة لمختلف الطوائف والكتل السياسية.

ثانياً: أن تحالف الثامن من آذار (حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر (العوني) وتيار المردة والأطياف الوطنية السياسية الدرزية – باستثناء جنبلاط وحزبه - والقوى الوطنية الأخرى من ناصريين وقوميين سوريين وغيرهم) يشكل بامتداده وحضوره على الصعيدين الديمغرافي والسياسي، أغلبية الشارع اللبناني بالإضافة إلى أغلبية مجلس النواب.

ثالثا: إن الاتفاق التاريخي الذي دشنه نصر الله مع الرئيس عون، في كنيسة مار ميخائيل بتاريخ (6) شباط (فبراير) 2006، لا يزال صامداً، رغم سعي جبران باسيل التمايز في ملفات تكتيكية، وخلق نوع من التباين مع حزب الله، لكن سيد المقاومة لم يقف كثيراً عندها «كرمى للجنرال عون» الذي وقف مع المقاومة بقوة إبان حرب تموز 2006، ودعم سراً دخوله إلى سوريا لمحاربة الإرهابيين.

رابعاً: أن الضغط الاقتصادي الأمريكي على لبنان، والعقوبات المتواصلة عليه ليقايض سلاح المقاومة بالمال الأمريكي وغيره، لن يجدي نفعاً في ضوء صلابة تحالف حزب الله وتماسك بيئته الحاضنة، وفي ضوء الموقف الصارم للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الذي عبر عنه في خطابه بتاريخ 16 حزيران (يونيو الماضي)، رداً على دعوات بعض الأحزاب إلى التظاهر في 6/6 تحت عنوان نزع سلاح المقاومة وتنفيذ القرار 1559 بقوله: «من يضعنا بين خيار القتل بالسلاح أو بالجوع سيبقى سلاحنا في أيدينا وسنقتله».

خامساً: أن مساحة واسعة من الشارع اللبناني، رغم الضخ الإعلامي عبر عشرات وسائل إعلام «14 آذار»، المتعددة وعبر عشرات الفضائيات الخليجية، لم تعد تصدق مسؤولية حزب الله عن الأزمة الاقتصادية، وكما قال « إيلي فرزلي»-

نائب رئيس مجلس النواب اللبناني- إن مساحة كبيرة من الشارع اللبناني، لم تغادر ذاكرتها، حقيقة أن سياسات الحريري الأب والحريري الابن ومن مثلهما في رئاسة الحكومة، ومن عاونهما ومكّنهما من تنفيذ السياسات، هي التي أوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه». كما أن مساحة واسعة من الشارع اللبناني، تدرك جيدا أن الأزمة الاقتصادية جرى خلقها وتعميقها، من قبل مصرف لبنان ورئيسه رياض سلامة، الذي ينفذ علناً إملاءات الإدارة الأمريكية بالتنسيق مع بقايا تحالف «14» آذار، وليس أدل على ذلك أن جزءاً رئيسياً برنامج انتفاضة (17) تشرين أول (أكتوبر) 2019، كان موجهاً ضد رئيس المصرف «رياض سلامة».

تحالف 14 آذار في أضعف حالاته

وفي المقابل فإن تحالف (14) آذار، رغم الدعم الأمريكي السخي لمشروعه، ورغم أل (10) مليار دولار، الذي أعلنت واشنطن عن تقديمها منذ فترة للجمعيات والأجهزة لتنفيذ المخطط الأمريكي في لبنان، إلا أن هذا التحالف يعيش أسوأ أوضاعه وبهذا الصدد نشير إلى ما يلي:

1- أن وليد جنبلاط – زعيم الحزب التقدمي الاستراكي- وأحد أركان هذا التحالف، أعلن بصراحه في مقابلة مع «فضائية الجديد» أنه لن يستقبل وفد تيار المستقبل الذي قال الحريري إنه سيرسله لاستطلاع آراء القوى السياسية، ولن يسمي الحريري لرئاسة الحكومة، لأن اسمه "قد يثير غضب الشارع"، ناهيك أنه قدم رسالة تشي بنوع من التخطئة لنفسه وهي أقرب للاعتذار «باعترافه أنه هو من افتعل أحداث 7 أيار/مايو 2008 لـ"خطأ في الحسابات".

2- إعلان سمير جعجع - رئيس حزب القوات اللبنانية- رفضه دعم أي مرشح، بما فيهم سعد الحريري، ويرى مراقبون أن موقف حزب القوات من شأنه أن يزيد من تأزيم العلاقات المتوترة بطبعها بينه وتيار المستقبل، كما أن جعجع في هذه المرحلة، يضرب تكتيكات الحريري بشأن تشكيل حكومة «اختصاصيين» تستثني حزب الله وحلفائه، عندما يرفع «الدورز» معلناً عن استعداد ميليشياته لمواجهة حزب الله عسكرياً.

ماكرون يدخل على الخط لتذليل الصعاب أمام ترشيح الحريري

لقد دخل الرئيس الفرنسي «ماكرون» على خط الاستشارات، لتذليل الصعاب التي نجمت عن رفض جنبلاط وجعجع ترشيح الحريري، إذ كلف مستشاره لشؤون شمال إفريقيا والشرق الأوسط «باتريك دوريل» للاتصال «بجنبلاط « لإقناعه بالتراجع عن موقفه، ودعم ترشح الحريري، بهدف إنجاح المبادرة الفرنسية. وقد استجاب جنبلاط للاتصال الفرنسي، ما دفع الحريري للاتصال بنفسه مع جنبلاط لتقديم شرح مفصل للنقاط المتعلقة بالاستحقاق الحكومي- وبحسب بيان صادر عن مفوضية الإعلام في الحزب التقدمي الاشتراكي، فإن الحريري وعد جنبلاط بمنح الحزب حقيبتين وزارتين وازنتين - ما دفع الأخير لتغيير موقفه وإبداء الاستعداد لدعم ترشيح الحريري.

وتشير مصادر فرنسية، بأن مستشار الرئيس الفرنسي، سيقوم بالاتصال مع جعجع لنفس الغرض.

حكومة على مقاس برنامج الحريري لن تمر

تحالف حزب الله، لن يسمح بتمرير حكومة على مقاس برنامج وشروط الحريري سابقة الذكر وسبق للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أن كشف ملابسات تكليف رئيس الوزراء المكلف السابق» مصطفى أديب»، حين كان يعمل على تسمية الوزراء دون الرجوع للكتل البرلمانية، وحين حصر عدد الحقائب الوزارية ب (14) حقيبة، في تخل كامل عن الأعراف المعمول بها، وذلك بتوجيه كامل من الحريري ونادي رؤساء الوزراء السابقين. وقد حسم نصر الله في خطابه بتاريخ 29 أيلول (سبتمبر) الماضي، الأمر بشكل قطعي، بأن الأحزاب والكتل النيابية، هي المعنية باختيار ممثليها من غير الحزبيين، مؤكداً على ثلاث مسائل أساسية هي:

أولاً: لا يمكن لحكومة لا تنتمي للأحزاب حتى لو بصورة غير مباشرة، أن تكون مؤتمنة في مسائل البت في قضايا الاصلاح، وإعادة بناء المرفأ، والقضايا المتصلة بمحاربة الفساد، والتصدي لسياسات الخصخصة، وعدم الرضوخ لاشتراطات صندوق النقد الدولي أثناء التفاوض معه، للحصول على القروض اللازمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية المستفحلة.

ثانياً: لا يمكن لحكومة بالمواصفات التي يريدها الحريري ونادي رؤساء الوزراء – المرتهن للسياسات الأمريكية والفرنسية والسعودية – أن تبت في قضايا مركزية مثل: ترسيم الحدود مع فلسطين المحتلة، والتفاوض حول البلوكات البحرية التي تحوي مخزوناً هائلاً من الغاز والنفط، وأن تكون مؤتمنة في التعامل مع هذه القضايا الحساسة، وفي التعامل مع قراري مجلس الأمن (1559) و (1701).

ثالثاً: لا يمكن لحكومة بهذه المواصفات أن تواجه الارهاب الداعشي – الذي بدأ يطل برأسه في الشمال اللبناني- إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الظهور الداعشي مجدداً في كل من العراق ولبنان، جاء بقرار أمريكي لخلط الأوراق في المنطقة، ولإعطاء قوة المبرر لبقاء التحالف الدولي المزعوم لمكافحة الارهاب في المنطقة.

وقد بين نصر الله بوضوح كامل، أن الحزب غدا معنياً بالدخول إلى الحكومات المتعاقبة لحماية نفسه من المؤامرات التي تدبر ضد الحزب وسلاح المقاومة، وذلك بعد قرار حكومة السنيورة في الخامس من أيار 2008، بالتخلص من خط الاتصالات السلكي الخاص بحزب الله الذي وفر للحزب الإمكانية الهائلة لإدارة الحرب في تموز 2006، وتحقيق النصر فيها على العدو الصهيوني.

رد الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله الثلاثاء على ما أسماه السلوك «الاستعلائي» للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في مؤتمره الصحفي؛ رافضاً اتهام الأخير للطبقة السياسية في لبنان بـ«الخيانة» بعد فشلها في تشكيل حكومة رغم تعهدها بتأليفها خلال أسبوعين، كما رفضه لاتهام حزب الله وحركة أمل بتعطيل تشكيل الحكومة، ووصاية ماكرون على لبنان، مؤكداً أن اللبنانيين هم أصحاب القرار في الشأن اللبناني.

مستقبل تشكيل الحكومة برئاسة الحريري

لقد باشرت النائبة بهية الحريري – ممثلة تيار المستقبل – بزيارة الكتل النيابية التالية، حتى قبل الموعد المحدد للاستشارات النيابية: مقر كتلة «لبنان القوي البرلمانية» – التابعة للتيار الوطني الحر – بحضور أمين

العودة إلى الفهرس

سر التكتل النائب إبراهيم كنعان/ كتلة الوفاء للمقاومة التابعة لحزب الله/ كتلة «الجمهورية القوية» التابعة لسمير جعجع... ولا تزال تواصل اتصالاتها مع بقية الكتل النيابية.

وخلاصة زياراتها التي طرحت خلالها سؤالاً محدداً: «هل أنتم مع المبادرة الفرنسية؟»، كانت في ضوء الإجابة «بنعم»، أن حصلت ما يكفي، على نصاب معاودة تكليف ترشيح الحريري لرئاسة الحكومة، بما لا يقل عن (60) صوتاً على النحو التالي: فبالإضافة لكتلة المستقبل، أعلن رئيس «حزب المردة» برئاسة سليمان فرنجية ميلاً لتأييد ترشيح الحريري، كما أن حركة أمل، والطاشناق، وكتلة «الوسط المستقل» أبدت ميلاً لصالحه، وسطَ معلومات تحدّثت عن تجاه «اللقاء التشاوري» إلى تسميته أيضاً، فيما بقي موقف حزب الله غير معلن، أما «كتلة لبنان القوي» بزعامة جبران باسيل، فلا تزال ترفض حتى اللحظة ترشيح الحريري، لكن الموافقة النهائية - في تقدير العديد من المراقبين- من قبل كتلة «التنمية والتحرير» بزعامة بري، ومن قبل حزب المردة ، لا يمكن أن تتم في ضوء الإجابة «بنعم» فقط على سؤال المبادرة الفرنسية الذي طرحته بهية الحريري، بدون التشاور والتنسيق مع حزب الله ومع كتلة «لبنان القوي» بزعامة جبران باسيل؛ إذ لا يمكن لحزب الله و«لكتلة لبنان القوي» أن يدعما حكومة برئاسة الحريري، في ظل الاشتراطات التي طرحها، والتي في ضوئها فشل «مصطفى أديب» في تشكيل الحكومة.

وفي المحصلة فإن تحالف (8) آذار، رغم منح مكونين منه، وهما بري وفرنجية، تأييد الحريري بتشكيل الحكومة، لكن الموافقة النهائية تكون بالتنسيق والتكامل مع حزب الله، وعلى قاعدة تراجع الحريري عن اشتراطاته أولاً، وعلى قاعدة تغيير البند الرئيسي في مبادرة ماكرون المتعلق بتشكيل حكومة من غير الحزبيين، دون إعطاء الكتل النيابية حق ترشيح ممثليها من غير الحزبيين .

ملاحظة: «هذا المقال كتب بتاريخ 16 تشرين أول الجاري، بعد أن أجل الرئيس ميشال عون الاستشارات النيابية إلى 23 تشرين أول».

هل يصمد السودان؟

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي – فلسطين

في الهدف

يقدم السودان نموذجاً هو الأكثر وضوحاً فيما يتعلق بالعجز العربي، والخضوع للتهديدات والضغوطات الأمريكية، التي توظف قدراتها في خدمة إسرائيل.

أربع وعشرون ساعة فقط، كانت الولايات المتحدة، قد أمهلت السودان لكي يقرر تطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل وعود مبهمة، برفع اسم السودان من قائمة الإرهاب الأمريكية على أبواب انتخابات الرئاسة وانشغال الأمريكيين فيها. قد يستغرق أمر رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب وقتاً، والأرجح أن تحتاج السبعة مليارات دولار التي يطلبها السودان، إلى وقت وشروط، بعد أن يكون قد وقع في فخ التطبيع.

خلال الأربع والعشرين ساعة كان على مجلس السيادة السوداني، أن يبعث بمندوب يلتقي الإسرائيليين للاتفاق على التفاصيل بعد أن كسر رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان كل المحرمات، حين التقى في أوغندا مع رئيس الحكومة الإسرائيلية. على أن السودان ليس كغيره من الدول التي هرولت نحو التطبيع مع إسرائيل، طالبة الحماية الأمريكية الإسرائيلية بشروط مُعجّلة لصالح إسرائيل ومؤجّلة لصالح تلك الدول، فالسودان يمر بظروف انتقالية وبعد ثورة استمرت أشهراً حتى أنتجت صيغة هشة.

السودان لا يواجه مخاطر خارجية، لكن أوضاعه الداخلية لا تحتمل هزات وانقلابات سياسية كالتي يقرر البرهان الذهاب إليها؛ فالبلاد فيها حركة سياسية نشطة، وفيها تناقضات قبلية صعبة، وحالة من الفقر، لا تسعفها مليارات أميركا. اتفاق السلام الذي وقعه المجلس السيادي مع ثلاث فرق مسلحة، لا يكفي لضمان الاستقرار، فثمة قوى أخرى مسلحة، تعارض النظام والبلاد مدججة بالسلاح غير الرسمي.

في يوم واحد ثمانية قتلى في كسلا، ولذلك فإن البلاد قد ينتظرها تسونامي شعبي؛ إن واصل مجلس السيادة سعيه نحو التطبيع بثمن سوداني عاجل، مقابل وعود مبهمة.

عن التطبيع والخليج وإيران

كاظم الموسوي –كاتب وباحث سياسي/ العراق

إعلان التطبيع مع العدو الإسرائيلي من قبل حكومات خليجية على الضفة العربية من الخليج العربي، بلا شك يزيد من التهديد والأخطار على الضفة المقابلة، على الجمهورية الإسلامية في إيران. صحيح أن العلاقات الصهيونية وهذه الحكومات لم تكن جديدة أو مفاجئة، إذ صار لها تاريخ معروف بالوقائع والأدلة المعلنة والمخفية، وإيران لم تغفله ولديها الكثير ما يشعرها به ويدفعها إلى الانتباه وتقدير الموقف.

رغم كل ما حملته الوقائع والأحداث، ولاسيما عن الحكومات الخليجية التي وقعت اتفاقيات تطبيع وفتحت أبواب بلدانها علنًا ورسميًا أمام التمدد الإسرائيلي، وهو المعروف في عدائه المتصاعد مع إيران، وفي التحريض المستمر لشن حرب عدوانية عليها، والتخطيط المستمر لمحاصرة إيران واتهامها بكل ما يحولها إلى صورة العدو للعرب واستبداله عنه، بوصفه العدو الرئيسي الفعلي والقائم على الأرض والجغرافية السياسية في المنطقة، وهو ما تقتنع به هذه الحكومات وتمارسه عمليًا وتوفر قواعد انطلاق العداء والحرب على إيران، بينما تعلن الجمهورية الإسلامية موقفًا ثابتًا من وجود الكيان الإسرائيلي وتعمل وحلفاؤها على مقاومته ومحاصرته والدفاع القوي عن الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية والفصائل الفلسطينية المقاومة.

من هنا فرض الواقع الجديد، بعد التطبيع، تحديات جديدة على جميع الأطراف، وبالتأكيد وضع سيناريوهات متعددة في تشديد الحصار على إيران والعقوبات الشاملة والتقرب من حافة المواجهة العسكرية وشن حرب أو التعايش مع المتغيرات من جميع الأطراف أيضًا، ولاسيما إيران، لما تحمله خطط التطبيع والإعلان عنها رسميًا ومن واشنطن وفي ظروف انتخابات رئاسية فيها وأزمات سياسية وصراعات داخلية في الكيان الإسرائيلي؛ من أهداف معلنة ضدها ولمحاصرتها وتهديدها بشتى المشاريع والمخططات العدوانية العلنية والسرية التي تسعى القيادات الصهيونية تنفيذها، والتثقيف الدائم بالخطر الإيراني، ووضعه مشتركًا جامعًا ومبررًا للتطبيع والتحالفات في المنطقة.

قبل التطبيع الرسمي وظفت حكومات خليجية إمكاناتها وطاقاتها للحرب على إيران وتعبئة سكانها بهذا الاتجاه؛ إعلاميًا وسياسيًا وأمنيًا، ووجدت بعد كل ذلك لحمايتها وبقائها في الحكم التطبيع مع العدو المباشر لإيران في المنطقة مخرجها أو حل أزمتها، فضلًا عن الخضوع للضغوط المتنامية من طرف الولايات المتحدة عليها للسير في هذه الطريق، وهو ما صرح به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أثناء إعلانه التطبيع والتوقيع على الاتفاقيات في واشنطن، واعتبره فجر شرق أوسط جديد.

ولا تخفي حكومات الخليج التي طبعت أو التي تنتظر موعدها لذلك؛ حاجتها في الجوانب الاستخبارية والتقنية المتطورة والأسلحة التي تعتقد أنها توفر لها حماية من جارها الإسلامي والتاريخي، باللجوء لجارها الجديد الاستيطاني العسكري العدواني، ويشكل هذا في حده الأول تهديدًا

العودة إلى الفهرس

مباشرًا لإيران، مما يدفعها للقيام بخطوات مقابلة في تعزيز قدراتها العسكرية والاستخبارية، وكذلك تحالفاتها، سواء في المنطقة وخارجها. بمعنى أن التطبيع لم ينته عند الحدود الجغرافية وحسب، بل يمتّد إلى أبعد من رؤية الحكومات المطبعة، وقد يكون الوضع السياسي داخل المنظومة الخليجية معرضًا هو الآخر لهزات داخلية أو تعميق ما بينها لأبعد من أوضاعها القائمة، لاسيما تحالفاتها الخارجية، رغم الغطاء الأمريكي لجميعها.

رغم أن التطبيع مع العدو الإسرائيلي يستهدف القضية والحقوق الفلسطينية، أيضًا يستهدف إيران، لكن مشروعه لا يتوقف عندها وحدها، بل يمتد لمصالح العدو ومخططاته وأهدافه الرئيسية الأخرى خارج حدود إيران الجغرافية، مع تحجيم دورها، ومكانتها وتحالفاتها، وهو ما تراه واشنطن وتل أبيب؛من المصالح الأساسية في إعلان التطبيع مبكرًا عن سياقاته الجغراسياسية، وما يحمله من رسائل واضحة استراتيجيًا وميدانيًا، وتعملان عليه.

شكّل إعلان التطبيع مصلحة إسرائيلية أمريكية أكبر وأهم مما تستفيد منه الحكومات المُطبعة، حيث كشف تبعيتها علنًا في ما تقدمه وتخادمها في ما تؤديه من أدوار وخدمات، وفي هذه الحالة الجديدة أصبحت هذه الحكومات في حالة إعلان عداء سافر مع إيران وحلفائها ضمن إطار خدمة المشروع الصهيوأمريكي في المنطقة، (تلاحظ كلمات الحكام الخليجيين في الدورة العامة للأمم المتحدة الأخيرة)، فصار التطبيع الرسمي كما عبرت عنه القيادات الفلسطينية طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، من جهة، وتكتلًا حربيًا عدوانيًا ضد إيران وحلفائها علنًا، ومدًا استراتيجيًا، عسكريًا وأمنيًا للعدو الإسرائيلي مباشرة من جهة أخرى، كما باتت الحكومات الخليجية المطبعة خاضعة وبرغبتها في تنفيذ المخططات والمشاريع الصهيوأمريكية في المنطقة، مقدمة وقائع جديدة لمتغيرات إقليمية وصراعات عسكرية مبيتة وتوجهات سياسية لن تتوقف عند حدود الخليج بضفتيه.

لذلك واستباقًا لما بعد الانتخابات

الأمريكية وإعلان التطبيع؛أعلنت إيران مواقف واضحة من إعلان التطبيع ومن مجريات ما حصل من احتفالات ومهرجانات مخادعة، فقد حمّل الرئيس الإيراني حسن روحاني حكومتي الإمارات العربية المتحدة والبحرين «عواقب» توقيع اتفاقي تطبيع مع العدو الإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة، محذرًا من تأثير ذلك على الأمن في المنطقة. وسبق للجمهورية الإسلامية أن انتقدت بشكل حاد تطبيع الدولتين المجاورتين لها للعلاقات مع عدوتها الأبرز في المنطقة. فقد اعتبر قائد الثورة آية الله علي خامنئي في الأول من أيلول/سبتمبر الماضي؛ أن الإمارات «خانت العالم الإسلامي»، وذلك بعد نحو أسبوعين من اعتبار وزارة الخارجية الإيرانية أن الاتفاق «حماقة استراتيجية» تصل حد «الخيانة».

وقال روحاني خلال اجتماع أسبوعي لحكومته، إن إسرائيل «ترتكب المزيد من الجرائم في فلسطين كل يوم». ودون أن يسمي المسؤولين المعنيين، سأل الرئيس الإيراني «كيف يمكنكم مد أيديكم إلى إسرائيل، ومن ثم تريدون منحها قواعد في المنطقة؟ كل العواقب الوخيمة التي ستنتج عن ذلك ستقع على عاتقكم، أنتم الذين تقومون بأمر غير قانوني ضد أمن المنطقة».

من جانبه، حذر علي أكبر ولايتي، مستشار قائد الثورة للشؤون الدولية، من أن «الإمارات والبحرين ستدفعان ثمن عملهما المخزي». وقال ولايتي الذي شغل سابقًا منصب وزير الخارجية لفترة طويلة، إن «بعض الحكومات التابعة في الخليج الفارسي أصبحت دمى لأمريكا وإسرائيل على أمل الدعم المزيف لهم، وبنت آمالا فارغة على أوهام ومنزلا على الماء». في كل الأحوال وضع إعلان التطبيع المواقف العربية والإيرانية أمام محك القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني، وأثبت عمليًا من هي الدول القادرة على مواجهة المخططات الصهيوأمريكية الموضوعة للمنطقة، وبلا شك كشف الإعلان عن تخلي الموقعين عليه من القضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني والذهاب طوعًا إلى حظيرة التطبيع المُخزي، دون اعتبار للتاريخ والروابط الدينية والقومية، ولا احترام القواعد والقوانين الدولية في حل القضايا والصراعات وإنهاء الاحتلال والاستيطان وإعادة الحقوق المشروعة لأصحابها، بل أثبت الصور الكاريكاتيرية في التوقيع، ليس تخاذل القائمين به وحسب، بل وسخرية العالم منهم ومن تصوراتهم ورهاناتهم وسقوطهم التاريخي. ولهذا فإن الخطوات اللاحقة التي ستتبع الإعلان ستزيد من التوتر في المنطقة وتصعد الحملات المضادة من ضفتي الخليج، ولكن سيستثمر العدو الإسرائيلي مساحة جديدة على الخارطة العربية أبعد من حدود فلسطين المحتلة، وهذا أخطر عمل تتنازل فيه حكومات عربية للعدو الصهيوني طوعًا واختيارًا، يترك أثاره الخطيرة على القضية الفلسطينية ومستقبل الوطن العربي وعلاقاته مع جيرانه وعلى الاقتصاد والأمن والسلم في الإقليم والعالم.

حقيقة الموقف الشعبي الخليجي من التطبيع مع الصهاينة

رضي الموسوي –كاتب صحفي/ البحرين

يدخل التطبيع بين العدو الصهيوني وكل من الإمارات والبحرين، مرحلة جديدة تشبه السباق الماراثوني بعد أن اتسمت بالهرولة؛ إذ تتسارع عملية التطبيع بصورة فاجأت أكثر الناس تأييدًا لهذا النوع من الانقلابات السياسية في المنطقة، حيث تم الإعلان عن الاتفاق على تسيير 28 رحلة أسبوعية بين العدو ودولة الإمارات، فضلًا عن عشر رحلات لشحن البضائع، وأرسلت برقيات رسمية تطلب سرعة فتح سفارة للامارات في الكيان الصهيوني وسفارة له في أبوظبي. في هذا الوقت يواجه البحرينيون والخليجيون التطبيع الرسمي بمزيد من التمسك بالثوابت الوطنية والقومية تجاه القضية المركزية للامة، رغم كل المنغصات والصعوبات التي يواجهها مقاومو التطبيع في هذه المنطقة التي من المرجح أن تشهد ضغوطًا أكثر لاختراقات جديدة في عملية التطبيع.

في رده على سؤال لصحيفة الوطن البحرينية الصادرة يوم 18 أكتوبر (تشرين أول)، 2020، أفصح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الصهيوني، ليور حيات، عن أن «اتفاق السلام بين البحرين وإسرائيل سوف يكون في مواجهة إرهاب إيران وميليشياتها في المنطقة لاسيما «حزب الله» اللبناني (..) وأن البحرينيين سوف يصلون في المسجد الأقصى قريباً، وهم مدعوون للصلاة في المسجد الأقصى وزيارة الأماكن التاريخية في إسرائيل». وجاء هذا التصريح بعد البيان المشترك بين الكيان ومملكة البحرين برعاية أميركية، وأكد على إقامة علاقاتٍ دبلوماسية بين المنامة وتل أبيب، فضلا عن التوقيع على مذكرات التفاهم في أغلب القطاعات الحيوية ومنها العلاقات الاقتصادية والتجارية والاتصالات والتجارة والخدمات الجوية وتنقل الأفراد والخدمات المصرفية والمالية والطيران والرعاية الصحية والتكنولوجيا والسياحة والزراعة.

اتسم البيان بالعموميات والتكرار، إذا استثنينا فقرة إقامة العلاقات الدبلوماسية ومذكرات التفاهم، لكنه أكد، بين سطوره، على ما كانت قوى المعارضة البحرينية تؤكد عليه؛ من أن مسألة العلاقات مع العدو الصهيوني لم تكن وليدة اليوم، بل هي نتاج عقود من الاتصالات واللقاءات التي أغلبها سرية وبعضها طفح على السطح في المؤتمرات والفعاليات الدولية، حتى جاءت لحظة الحسم والإعلان عنها بطرق شتى ومنها الإعلان عن عقد ورشة المنامة في يونيو 201 بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة بعض الدول العربية ومقاطعة بعضها الآخر، لكن الموقف الفلسطيني الرافض للورشة، والذي أجمعت الفصائل عليه باعتبار أن في الورشة الكثير من عمليات بيع أوهام التسوية والسلام الذي كان ترامب يروجه، بينما كان يوقع صكوك ملكية فلسطين كلها للعدو الصهيوني وينقل سفارة بلاده للقدس، وكذلك الحال مع مرتفعات الجولان السورية، في الوقت الذي كانت التحضيرات تجري فيه بسرعة شديدة للإعلان عن صفقة القرن؛ إلا أن الموقف الفلسطيني الموحد أجهض هذه الخطة الجهنمية التي يدفع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بها ليحظى برضا وتأييد اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وخصوصًا منظمة «إيباك» الصهيونية التي تمتحن مصداقية تعهدات المرشحين للرئاسة الامريكية، قبل بدء السباق في شهر نوفمبر كل أربع سنوات.

كانت ورشة المنامة محطة امتحان أيضًا لموقف الشعب البحريني ومكوناته من مسألة التطبيع وقضايا التفريط في الحقوق الفلسطينية والعربية، وكان الموقف واضحًا وقاطعًا وغير قابل للتأويل أو للتفسير، وهو نفس موقف الرفض الذي اتخذه البحرينيون من

العودة إلى الفهرس

إرسال وفد رسمي للقدس في ديسمبر (كانون أول) 2017، مكونًا من بعض رجال الدين ومسؤولين في بعض الجمعيات المدعومة، وتلقاه المقدسيون بالشجب والاستنكار والطرد، حيث كان محميًا من قبل جنود الاحتلال الصهيوني. في تلك الحادثة، لم يكن أمام هيئة الأوقاف في القدس وبعض المواطنين الفلسطينيين؛ إلا طرد الوفد الرسمي البحريني من الحرم القدسي الذي ذهب تحت مظلة «جمعية هذه هي البحرين» المدعومة رسميًا. أما الصهاينة، فقد احتفوا بالزيارة ووصفوها بـ«التاريخية» كونها الزيارة العلنية الأولى من نوعها لوفد رسمي بحريني للأراضي الفلسطينية المحتلة تحت حماية حراب الاحتلال؛ حينها استحضر الإعلام الصهيوني تصريحات وزير الطاقة هناك يوفال شطاينتسن، والتي كشف فيها قبل أسابيع من زيارة الوفد الرسمي البحريني عن علاقات سرية تربط الكيان ببعض الدول العربية، ولفت إلى أن «هذه العلاقات تبقى طي الكتمان بطلب من هذه الدول».

خارج ورشة المنامة التي فشلت في جرجرة الفلسطينيين لمقصلة الوهم، كان البحرينيون يوحدون مواقفهم تجاه العدو التاريخي للأمة، وقد ساهم الموقف الفلسطيني الموحد تجاه الورشة في تماسك موقفهم، رغم تباين آرائهم السياسية والأيدلوجية والفكرية. لقد وحدّتهم فلسطين في موقف بانت أهميته لاحقًا عندما انبرى بعض أعضاء الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني إلى كنس وتطهير المكان الذي وقف فيه صحفي صهيوني ودنس مدخل الجمعية، كما فعل الشيء ذاته مجموعة من الشباب البحرينيين بتطهيرهم لمنطقة باب البحرين بالعاصمة المنامة من آثار الاقدام الهمجية التي وطأت أقدامها هناك، ووضعت برنامجًا حافلا لزيارة البحرين ولم تنسَ الصلاة في المعبد اليهودي الموجود منذ القرن التاسع عشر في العاصمة البحرينية، لكن عيونهم كانت على التطبيع، وليس الصلاة في المعبد، وهو الأمر الذي فطن له البحرينيونوواجهوه حتى عندما استضاف أحد تجار البحرين في ديسمبر2016 بمجلسه مجموعة من اليهود الأمريكان الذين رقصوا على أغاني النصر الصهيونية، ليتبين فيما بعد أنهم صهاينة أكثر من صهاينة الأرض المحتلة، ما أثار ردود فعل سلبية من أغلب مكونات المجتمع البحريني، فقاد ذلك إلى اعتذار رجل الأعمال لشعب البحرين في رسالة انتشرت بكثافة على وسائل التواصل الاجتماعي. كما كان لزيارة سيدتين مقدسيتين البحرين أثرًا مهما في تحشيد الموقف ضد التطبيع عندما أقدمتا على مبادرة رمزية لتساهما في انتشار الموقف الرافض للتطبيع، من خلال توزيع طبخات شعبية فلسطينية على الجمهور في باب البحرين.

ضغوطات التطبيع المتلاحقة والمكثفة التي مارسها العدو الصهيوني ومن خلفه الإدارة الأمريكية؛أرادت تحقيق أهداف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الهارب من اتهامات الفساد التي قد تقوده للسجن، كما هو الحال مع الرئيس دونالد ترامب الذي يراهن على اللوبي الصهيوني لتجديد رئاسته في دورة ثانية، وتبين هذا أكثر في البيان المشترك الذي صدر عن زيارة الوفد الصهيوني للمنامة، حيث اختفت القضية الفلسطينية من البيان ولم يجر ذكر فلسطين؛ إلا مرة واحدة عندما تمت الإشارة إلى الصراع «الإسرائيلي الفلسطيني»، في محاولة لفرض الرأي الصهيوني، بأن الصراع ليس عربيًا صهيونيًا، وعلى المطبعين تلبية متطلبات الكيان في تحقيق علاقات الاقتصاد مقابل الاقتصاد وعلاقات السلام مقابل السلام، بينما تقوم الدولة العبرية بتطبيق قانون الدولة القومية العنصري وتنفذ متطلبات هذا القانون المتمثلة في مصادرة الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصالها وتحويلها إلى جزر معزولة عن بعضها البعض.

هرولة البعض نحو التطبيع مع العدو الصهيوني وعقد الاتفاقيات معه زادت من تصليب الموقف الشعبي البحريني والخليجي، ضد الاختراقات التي يراد منها تثبيت أقدام العدو في البحرين وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وتهديد الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي. ويدرك البحرينيون والخليجيون أن التطبيع يعني اخضاع المحيط الخليجي والعربي للعدو الصهيوني وإجبار الأول على التصرف بعبودية تجاه الاحتلال الذي قال كلمته: بأن لا علاقة بين التطبيع مع الإمارات والبحرين بموضوعة ضم الأراضي الفلسطينية للكيان، وقد كرر هذا الموقف مرارًا، وكلما قفز وفد خليجي إلى الكيان أو جاء وفد صهيوني للبحرين أو الإمارات، وبالتالي فإن الادعاء والترويج الإعلامي لشرط وقف ضم الأراضي مقابل التطبيع لا يصمد أمام الحقائق الدامغة. ويدرك البحرينيون أيضًا أن ما يحدث هو تعبير عن حالة إرباك تسود المنطقة؛ بسبب فشل خطط وبرامج التنمية المستدامة من تحقيق إنجازات محسوسة على الأرض؛ غير ما يتنطع به الإعلام في كل دولة من الدول اللاهثة وراء التطبيع. هذا الفشل قاد للهروب إلى الأمام والشروع في التطبيع حتى دون دراسة العواقب على المنطقة، وذلك بعد أن تراءى لهذه الدول أن احتمال فشل دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة، سيؤدي إلى إصابة هذه الدول بصداع مزمن؛ بسبب وجود رئيس من الحزب الديمقراطي، سبق وأن اصطدموا مع سلفه إبان الربيع العربي، وبالتالي فإن الاقتراب من اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، قد يسهم في التخفيف من هذا الصداع، لكن الاستراتيجية الأمريكية تتجه نحو التقليل من أهمية منطقة الخليج العربية ومن نفطها لصالح التوجه شرقًا نحو بحر الصين الجنوبي الذي ترى إدارة ترامب أنه الموقع الذي يفترض أن تكون فيه القطع الحربية الأمريكية واستعراض قوتها فيه، للحد من اندفاعة بكين في قضم المزيد من نصيب واشنطن في الاقتصاد العالمي، حتى تبوأت الصين المركز الأول عالميًا من حيث القوة الشرائية.

هذا السيناريو يخيف دول الخليج التي صرفت مئات مليارات الدولارات على التسلح في العقود الماضية، واستقبلت على أراضيها القواعد العسكرية الأمريكية والقطعالبحرية التي تغص بها مياه الخليج العربي، بينما تتأهب إيران لمواجهات محتملة، إذا استمر الحصار الأمريكي عليها، لتتحول المنطقة إلى كرة نار، قد تحرق الأخضر واليابس وتغرق الخليج بزيادة التوتر فيه أكثر مما هو عليه الآن.

يدّعي بعض الإعلام الرسمي الخليجي تمكن حكوماته من وقف سياسة ضم الأراضي، في الوقت الذي تقرر حكومة نتنياهو بناء أكثر من 2000 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وستلحقها بعدد مماثل من الوحدات، ما يدحض كل حديث عن توقيف التطبيع للاستيطان وضم الأراضي الفلسطينية، لكن المؤكد أنه لا خوف على الموقف الشعبي البحريني والخليجي المناهض للتطبيع، والأمر بحاجة للمزيد من العمل المضني ومن عمليات تشبيك علاقات التنسيق مع مناهضي التطبيع على المستوى العربي والعالمي ووضع برامج وخطط عمل من شأنها إفشال مخططات الصهاينة التي تهدد استقرار بلدان مجلس التعاون الخليجي وسلمها الأهلي، وتسلب ما تبقى لديها من ثروات.

مسارات التطبيع ومخاطره على الأمة العربية

د. محمد السويدي – أستاذ العلوم السياسية في جامعة اقرأ للعلوم والتكنولوجيا/ اليمن

مادة مستلة من ورقة عمل مقدمة لندوة علمية في جامعة اقرأ بعنوان : التطبيع ومخاطره على الأمة وقضاياها المصيرية

تسارعت وتيرة تطبيع العلاقات بين بعض الأنظمة الرسمية العربية ودولة الكيان الصهيوني، وتعددت خطواته بين لقاءات وزيارات، وفتح سفارات، ونشر مقالات في صحف إسرائيلية، وفتح الأجواء، ومكاتب التجارة، ورحلات الطيران وغيرها.

ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2019، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بأول زيارة علنية إلى سلطنة عُمان، ثم تلاها لقاءين مع رئيس المجلس السيادي في السودان، عبد الفتاح البرهان، في أوغندا في شباط/ فبراير 2020، وفي 12 حزيران/ يونيو 2020، في الوقت ذاته، كان يجري الترتيب لتوقيع كل من الإمارات والبحرين، لاتفاق تطبيعي مع الكيان الصهيوني الغاصب جرى بتاريخ 15 سبتمبر2020، في البيت الأبيض؛ يتضمن تطبيع العلاقات، وتبادل السفارات والتعاون في مختلف المجالات.

وقبل ذلك كان عددًا من الدول العربية قد عقد ما سمي باتفاقيات (سلام)، وطبَعت مع دولة الكيان الصهيوني، من خلال اتفاقيات استسلاميه عبثية لم تحقق للعرب أدنى متطلبات السلام، حيث يعود البعض استخدام هذا المصطلح (التطبيع)إلى تاريخ توقيع اتفاقيات -كامب ديفيد- المشؤومة التي وقعت عام 1979 بين مصر والكيان الصهيوني، مروراً باتفاق أوسلو 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية، واتفاقية وادي عربة مع الأردن في 1994، حيث وردت عبارة علاقات عادية أو طبيعية.. والمقصود إنهاء حال المقاطعة التي كانت قائمة بين دول المنطقة، وذاك الكيان الغاصب.

المحور الأول: مسارات التطبيع وتحقيق الحلم الصهيوني

مر مسار التطبيع بين العرب والكيان الصهيوني بعدد من المحطات الهامة الذي أثرت في مساره وحولته من صراع وجود إلى صراع حدود، نتيجة الخروج على الثوابت التي حكمت مساره، فبعد أن كانت الأقطار العربية قد أجمعت في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الخرطوم المنعقد في أواخر العام 1967، عقب العدوان الإسرائيلي عدد من الدول العربية في ما يسمي بالنكسة واحتلال أراضي عربية جديدة في ثلاث دول عربية، والذي اتفقوا فيه على اللاءات الثلاث، - لا صلح لا تفاوض لا اعتراف – والذي اعتبره العرب أحد أبرز المؤتمرات الناجحة للقمم العربية التي كثر عددها وقلت فوائدها.

لكن كان منذ أعوام 1978 – 1979، حصل الاختراق والانقلاب الكبر على هذه اللاءات، وفق ما سنعرض لذلك:

أولاً: اتفاقية كامب ديفيد 1979

لن نخوض في تفاصيل تلك الاتفاقية من حيث بنودها، ولا الطريقة التي تمت بين الطرفين للوصول إليها، ولكننا سنشير فقط الى أثرها في مسار التطبيع بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني، إذ يؤرخ كثير من الكتاب والباحثين لها، باعتبارها الخطوة الأولى في مسار التطبيع، بعد أن استطاعت الإدارة الأمريكية الداعمة

العودة إلى الفهرس

للكيان الصهيوني منذ نشأته في أواخر الأربعينيات، من إقناع المسؤولين المصريين، بإنهاء حالة الحرب والدخول في عملية تفاوض مباشرة، لأول مرة منذ بداية الصراع، والتي تم بموجبها عقد "اتفاقية سلام" منفرد بين أكبر دولة عربية والكيان الصهيوني بتاريخ 1979/3/26، تعتبر الأهم والأخطر في تاريخ الصراع العربي الصهيوني، وذلك لعدة أسباب منها:

1- خلق حالة صراع حاد بين الأقطار العربية، حيث انقسم العرب فيما بينهم، وبهذا حقق المشروع الصهيوني أحد أهدافه، خصوصاً بعد أن تم طرد مصر من الجامعة العربية، ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس.

2- إحداث خلل في موازين القوى العسكرية مع الكيان الصهيوني نتيجة إخراج مصر من دائرة الصراع معه.

3- شجعت عدد من الأنظمة العربية التي كانت تتهيب من مثل هذه الخطوة في الإقدام على خطوات مشابهة سراً وعلناً ومهدت الطريق للاتفاقيات الثنائية لعدد من أطراف الصراع مع الكيان الصهيوني، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وتالياً الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، وقد تلحقها دول أخرى. وبهذا تعتبر هذه الاتفاقية بمثابة الكارثة التي أصابت مصر والشعب الفلسطيني والأمة العربية، حسب وصف وزير الخارجية المصري الأسبق محمد ابراهيم كامل، الذي شارك في مفاوضات كامب ديفيد، واستقال من منصبه احتجاجاً عليها (2).

4- أصبح الوجود الإسرائيلي في فلسطين أمراً مقبولاً في نظر كثير من الأنظمة، بل وأمراً هيناً في بعد أن قبلت به مصر (الشقيقة الكبرى)، والدولة القائدة لعملية الصراع إلى فترات غير بعيدة.

5- فتحت شهية الكيان الصهيوني للتوسع واستعراض قوته العسكرية في المنطقة العربية، مستفيداً من حالة الانقسام في الصف العربي، مثل العدوان على لبنان واجتياح قواته للجنوب اللبناني وصولاً للعاصمة بيروت عام 1982م، ومحاولة القضاء على قوات منظمة التحرير الفلسطينية المتواجدة في لبنان، تدمير المفاعل النووي العراقي بواسطة سلاح الجو الإسرائيلي، وغيرها من الأعمال التي مست الأمن القومي العربيً.

والمتأمل لهذه النقاط، يرى مدى الخطورة التي مثلتها تلك الاتفاقية، وكيف اعتبرها الكيان الصهيوني خطوة أساسية، لتحقيق الحلم الصهيوني للسيطرة على المنطقة من خلال اتفاقيات التطبيع.

ثانياً: مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو: 1993–1991

شاركت بعض الأنظمة العربية ومنها منظمة التحرير الفلسطينية مؤتمر مدريد في اكتوبر 1991م في ظل توازنات دولية وإقليمية مختلة لغير صالحهم، فعلى المستوى الدولي انفردت الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل بإدارة النظام الدولي والتربع على عرشه كنظام وحيد، بعد انهيار القطب الموازن لها المتمثل بالاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية، وفي ظل وضع عربي متأزم ومنهار بصورة لم يسبق لها مثيل وصلت إلى حد الحرب الأهلية العربية جراء الأوضاع التي أوجدتها معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني كما سبقت الإشارة أعلى وكذا ما أحدثه التواجد العسكري الأمريكي للمنطقة العربية، وحرب تحرير الكويت عقب غزوها من قبل العراق؛ من انقسام حاد في السياسات العربية (3).

كان مؤتمر مدريد الذي رعته أمريكا وروسيا شكلياً، يهدف إلى استلهام المعاهدة بين مصر والكيان الصهيوني؛ من خلال تشجيع البلدان العربية الأخرى على توقيع اتفاقيات سلام وتطبيع العلاقات معه لإخضاع الشعوب ومحاولة إجبارها على قبول الكيان الاستيطاني، كدولة طبيعية في المنطقة.

أسس مؤتمر مدريد لما سمي مبدأ الأرض مقابل السلام، ليشكّل اتفاق أوسلو الذي عقد سراً في أوسلو في (النرويج) ونشرته بعض وسائل الإعلام قبل الإعلان عنه وتوقيعه رسمياً في واشنطن يوم 13 سبتمبر/أيلول1993، أول اتفاقية رسمية مباشرة منظمة التحرير الفلسطينية؛ نص اتفاق أوسلو على انسحاب القوات الإسرائيلية على مراحل من الضفة الغربية وغزة وإنشاء «سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة» لمرحلة انتقالية، تستغرق خمس سنوات على أن تتوج بتسوية دائمة، وهذا هو الوهم الذي لاوجود له على أرض الواقع حتى اليوم، بعد مرور ثلاثة عقود، ولا يمكن له أن يتحقق عبر اتفاقيات التطبيع .وما تحقق من خلال ذلك الاتفاق يصب في مصلحة الكيان الصهيوني، كما يتضح من خلال الآتي (4):

1- الاعتراف الصريح فلسطينياً بشرعية وجود إسرائيل كدولة، ونبذ ما يسمى بالإرهاب، والقبول بحل النزاع (بدلاً عن الصراع) بالوسائل السلمية، فالاعتراف الفلسطيني لم يقابله التزام إسرائيلي بما ستؤول إليه الحالة الفلسطينية في نهاية المرحلتين التفاوضيتين خلال المرحلة الانتقالية.

2- الاتفاق لم يضمن فقط اعتراف المنظمة بإسرائيل، بل التزام بضمان أمنها أيضاً، بينما لم يتضمن أية إشارة الى أمن الفلسطينيين في الضفة والقطاع القابعين تحت الاحتلال.

3- ان الاتفاق مهد لتطبيع الوجود الإسرائيلي في المحيط العربي، باعتبار قبول أصحاب الشأن بإسرائيل والتفاوض معه على مصير الأرض المحتلة، وبالتالي لم يعد هناك أمور تحول دون تطبيع الأطراف العربية الأخرى مع إسرائيل، على الأقل من وجهة نظر الراغبين في ذلك الفعل.

هذه هي نتائج اتفاقيات التطبيع الفلسطيني الإسرائيلي، مزيد من الضياع ومزيد من الإذلال.

ثالثاً: اتفاقية وادي عربة 1994

في العام نفسه، بدأ المسار التفاوضي الفلسطيني الأردني الإسرائيلي وتوج بعقد الاتفاقية الموقعة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 1994 بين المملكة الأردنية الهاشمية والكيان الصهيوني، شملت عدة مواد أهم ما فيها أنها ترسي مبادئ عامة من الاعتراف والاحترام المتبادل والتعاون الاقتصادي وتبين الحدود وترتيبات أمنية ضد اختراق الحدود، والإرهاب، والمياه، وإقامة علاقات طبيعية، وأحالت قضية اللاجئين إلى اللجنة متعددة الأطراف، واعترفت للأردن بدور رمزي شكلي في رعاية الأماكن المقدسة في القدس، رغم أن الجانب الفلسطيني لم يكن طرفاً في هذه الاتفاقية، إلا أنها أثرت بشكل واضح على المسار التفاوضي بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وعزّزت الأوراق «الإسرائيلية» على طاولة المفاوضات (5).

من الملاحظ أن هذه الاتفاقية تركز

بالدرجة الأساسية على إقامة علاقات طبيعية، ترسخ سيطرة الكيان الإسرائيلي على الأراضي والمياه العربية، ولم تلزم ذاك الكيان بشيء من الحقوق التي يجب أن يقوم بها تجاه الطرف العربي.

رابعاً: اتفاق أبراهام (التطبيع الإماراتي مع الكيان الصهيوني)

تناولت وسائل الإعلام العربية والدولية خبر الترويج لاتفاق (سلام) بين الإمارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني يتضمن الاعتراف الكامل وتطبيع العلاقات بين الطرفين وتبادل السفراء وإقامة علاقات تعاون اقتصادي وسياسي وأمني وتبادل الزيارات واللقاءات بين المسؤولين في البلدين، وتم التوقيع على الاتفاق رسمياً في ساحة البيت الأبيض في واشنطن في 2030/9/15، في صورة باهتة ومذلة للأطراف العربية.

فماذا يعني توقيع مثل هذا الاتفاقللبلدين؟ وماهي التداعيات والمخاطر المحتملة جراء توقيعه على القضية الفلسطينية القضية المركزية للأمة العربية؟ وماهي مخاطر هذا الاتفاق على دولة الإمارات نفسها؟ وما هدف الكيان الصهيوني من هذا الاتفاق؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نقول وباختصار، إن رفع علم الكيان الصهيوني في سماء الإمارات، ليس إلا خطوة في طريق التجسيد العملي لحلم (إسرائيل الكبرى)، وهذه الخطوة ستتبعها بالتأكيد خطوات مماثلة من دول أخرى قريباً.

المحور الثاني: مخاطر التطبيع على الأمة العربية

مما لا شك فيه أن اتفاقيات التطبيع مع الكيان الصهيوني تحت تأثير الضغوط الأمريكية، تشكل مخاطر غاية في الخطورة وأثار بالغة السلبية، على حاضر ومستقبل دول وشعوب المنطقة العربية، بل وعلى الأمة بأسرها وقضاياها المصيرية، كالعقيدة، والأمن، والاستقرار، والحرية، والسيادة، وكذا السيطرة على الثروات، العربية وتسخيرها لخدمة مشروع الهيمنة والسيطرة الاستعماري الأمريكي الغربي المنسجم مع المشروع الصهيوني، في مواجهة القوى الدولية والإقليمية الصاعدة في المنطقة، والعالم؛ من خلال حرمانها من عوائدها في إيجاد تنمية حقيقية تنهض بشعوبها. كل هذا وغيره مصحوباً بشعور (صهيو أمريكي)، بغرور القوة والتفوق، يسانده في ذلك حالة من الضعف والهوان يعيشها الحكام العرب المرتهنين ببقائهم في السلطة لتلك القوى.

تنطوي عملية التطبيع على مخاطر متعددة في مختلف مجالات الحياة، أهمها مايلي:

1- المخاطر الثقافية:

كثيرة هي المخاطر التي قد يحدثه التطبيع في هذا الجانب، نذكر منها على سبيل المثالضرب مرتكزات المنطقة العربية سواء تاريخياً وثقافياً وبالأخص الرواية التاريخية الفلسطينية وأبعادها الثقافية لصالح الرواية الصهيونية المختلقة، وأبعاد ومترتبات ذلك الاجتماعية الفاسدة من الأبعاد القيمية والأخلاقية وصولاً إلى شيوع ألوان الفن المبتذل.

2- المخاطر السياسية:

لا تحتاج هذه الخطوة التطبيعية إلى سبر أغوارها فهي ظاهريًا تلبي فرص الاستثمار الانتخابي لكلا المأزومين نتنياهو وترامب آنياً، وتفتح الطريق أمام تجاوز وتصفية الحقوق الفلسطينية مستقبلياً، وتسرّع الهرولة العربية نحو التطبيع؛ فحسب الادعاءات الإسرائيلية، فإن خمسة عشر نظامًا عربيًا لهم علاقات كاملة مع كيان الاحتلال.

3- المخاطر الاقتصادية والأمنية:

في العمق، مما يجري الترويج له من شعار «التطبيع» أو فرضه على المنطقة ليست مجرد إقامة علاقات لإنهاء أو تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وإنما تتخطى ذلك بشكل أبعد، فليس المقصود من التطبيع إنهاء حالة العداء التاريخية بين العرب والكيان الصهيوني، ولا مجرد إقامة روابط تسوية عادية بين الطرفين؛ إن التطبيع بمعناه الحقيقي كما يجري الترويج له الآن أو فرضه، يهدف إلى إعادة ترتيب الخارطة الجغرافية – السياسية – الاقتصادية والأمنية والثقافية في المنطقة على أسس جديدة تنسجم مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية ومع متطلبات إسرائيل وفق مشروع النظام الإقليمي الجديد، أو ما كان متداول ومطروح سابقاً مشروع «النظام الشرق أوسطي»، واعتبار كيان الاحتلال شريكا أساسيًا في المنطقة له النصيب الأوفر في الثروات النفطية والمائية، واعتباره العقل المبدع في مجمل المحافل السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية والتكنولوجية. ومن الأهمية وعي خطورة هذه المرحلة الهادفة إلى إلحاق الكثير من دول المنطقة بالمشروع الأميركي؛ بغية إنشاء تكتل إقليمي تتوسطه/مركزه (إسرائيل)، ويستهدف تحقيق غايات سياسية وظيفية معنية (6)، وإعلاء العداء لإيران وغيرها لاحقاً، بما سيخلق حالة من عدم الاستقرار الأمني الدائم في المنطقة، وإبقاء منطقة طاردة للاستثمار، بحيث تبقى ثروات المنطقة مسلوبة للمركز الإمبريالي الأمريكي.

هوامش:

1- أحمد سعيد نوفل: ملامح الصراع العربي الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل حتى كامب ديفيد «صراع القرن – الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل غبر مائة عام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت لبنان، بالتعاون مع مؤسسة عبد الحميد شومان، ص 140- 144

2- نفس المصدر. ص 142.

3- زياد أبو عامود «المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،العدد (8)، خريف 1991م، ص 111- 155.

4- ربا الحصري: "فلسطينيو الداخل والخارج في مؤتمر مدريد"،مجلة الدراسات الفلسطينية»، ملف العدد 8 – خريف 1991، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية،العدد (8)، خريف 1991م، ص 111- 155.

5- ناصيف يوسف حتى: "القوى الخمس الكبرى والوطن العربي - دراسة مستقبلية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان، ط1، ص45.

6- محمد أبو شريفة: «قراءة في المشهد التطبيعي الخليجي"، مجلة الهدف، العدد (18) رقميا – (1492)، أيلول/سبتمبر، ص 40.

العودة إلى الفهرس

الصراع والحوار الليبي
ومآل لقائي "بوزنيقة - 2020"

محمد الكبناني– عضو اللجنة المركزية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي/ المغرب

في 20 أكتوبر 2011 قتل الرئيس الليبي معمر القذافي شر قتلة، على يد مجموعة مجرمين يمثلون خليط من متمردين ذوي خلفيات دينية سلفية متعددة، وآخرين ضد احتكار السلطة، وآخرين من أجل مزاياها، وآخرين كعملاء إقليميين وإمبرياليين، ودعم أممي وأطلسي في إطار ما سمي بثورة 17 فبراير 2011 بليبيا..في يوم 23 أكتوبر 2011 أعلن رسميًا عن انتهاء الحرب الأهلية الليبية التي لم تنته إلى الآن، واعتبار هذا اليوم عيدًا وطنيًا يحتفل به بنيّة ووهم إرجاع ليبيا إلى سنة 1951، وإعادة الانطلاق في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي على أسس دينية وعلى أسس ليبرالية وديمقراطية، بعيدًا عن جماهيرية معمر القذافي.بعد هذا اليوم مباشرة أو في الحقيقة قبله، دخل هؤلاء الأطراف في محاولة إقصاء بعضهم البعض والسيطرة على السلطة والموارد الاقتصادية وإعادة الانطلاق على طريقتهم، تتنازعهم الخلفيات والأطماع والإكراهات والعلاقات مع مختلف القوى الدولية والإقليمية التي يمكن تعدادها في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وروسيا وتركيا والسعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة.

لقد نتج عن ذلك تاريخيا كما هو معلوم حتى الآن ما يلـــــي :

1- تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في 2011/2/27.

2- الإعلان الرسمي عن انتهاء الحرب الأهلية في ليبيا يوم 23 أكتوبر 2011.

3- انتخاب المؤتمر الوطني العام في 2011/7/7.

4- تسليمه السلطة في 2011/8/8 وتكليفه بإدارة البلاد مدة سنة ونصف.

5- انتخاب مجلس النواب الليبي في 2014/6/25 الذي أصبح يسمى ببرلمان طبرق، لكونه ينعقد بمدينة طبرق شرق ليبيا، ويرأسه عقيلة صالح ويدعمه خليفة حفتر المدعوم من طرف تحالف السعودية ومصر والإمارات.

6- سيطرة ميليشيات إسلامية (فجر ليبيا) على طرابلس والتشبث بالمؤتمر الوطني العام وتشكيل حكومة الانتقال الوطني برئاسة عمر الماسي.

- اتفاق الصخيرات بالمغرب بتاريخ 17 اكتوبر 2015 الذي انعقد برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، وجمع بين ممثلين عن (برلمان طبرق)، وممثلين عن (المؤتمر الوطني العام)، وممثلين عن المجالس المحلية في مصراته وطرابلس، حيث تم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي يرأسه رئيس الحكومة واعتبار برلمان طبرق هيئة تشريعية وتأسيس مجلس أعلى للإدارة المحلية وهيئة لإعادة الإعمار وإعلان فائز السراج كعضو من برلمان طبرق رئيسًا للحكومة، مع تشكيل مجلس رئاسي من 9 أعضاء ومجلس أعلى من 145 عضو، وحيث حازت هذه الحكومة على الاعتراف الدولي الشيء الذي رفضه خليفة حفتر وعقيلة صالح وبرلمان طبرق.

8 - هجوم قوات خليفة حفتر ابتداء من 2019، من أجل السيطرة على طرابلس والقضاء على المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني التي يرأسها فائز السراج الذي نجح في التصدي للهجوم، مدعومًا من طرف تركيا وقطر.

فرنسا وإيطاليا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وراء الجميع بأشكال ونسب مختلفة،خدمةلمصالحهم، وفي هذا الإطار انعقد لقاء برلين الأول في يناير 2020 الذي لم يستدعَ له المغرب بصفته البلد المضيف لاتفاق الصخيرات، وفي هذا الإطار، انعقد لقاء برلين الثاني في أكتوبر 2020 الذي يظهر من بيانه الختامي أنه يرحب بالحوار الليبي، وبحث السلطات الليبية :إجراء اصلاحات اقتصادية،وإعادة توحيد المؤسسات المالية، ورفع الحصار النفطي، واستئناف تصدير النفط الليبي، وفي هذا الإطار تفهم إشادة السفارة الأمريكية بليبيا بالجهود الليبية لاستئناف الحوار الليبي - الليبي.

وفي هذا الإطار أيضًا، تفهم الجولة الثانية من الحوار الليبي - الليبي ببوزنيقة،بالمغرب خلال الفترة من 2 إلى 7 اكتوبر 2020.

ما هي مدخلات ونتائج هذا الحوار وما المسار المحتمل؟

يتضح من هذا الحوار أنه بالرغم من الأحداث التي وقعت بعد اتفاق الصخيرات **في**2015 وعدم الاعتراف به وإسقاطه والتنازع حول مساره، فإن الأطراف اجتمعوا ببوزنيقة في شتنبر 2020 ثم في أكتوبر 2020، في إطاره وإطار المادة 15 منه، ومعلوم أنه يتكون من مبادئ حاكمة و67 مادة.

المادة 15 من الاتفاق تنص على أن مجلس النواب، يقوم بالتشاور مع مجلس الدولة للوصول إلى توافق حول شاغلي المناصب القيادية للوظائف السيادية.

في هذا الإطار، حددوا حسب ما يتوفر حتى الآن من معلومات، مناصب محافظ مصرف ليبيا المركزي، ورئيس ديوان المحاسبة، ورئيس جهاز الرقابة الإدارية، ورئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس وأعضاء المفوضية العليا للانتخابات،

ورئيس المحكمة العليا والنائب العام، واعتبروها مناصب سيادية يجب الاتفاق على معايير التعيين فيها.
حسب ما يتوفر الآن من معلومات، هذه المعايير حُددت في الكفاءة والخبرة والجنسية الليبية، وعدم تقلد مناصب في ما سبق والمؤهل العلمي، ويبقى من الواضح أنه يلزم في ما بعد الحسم في الأسماء المقترحة، ويلزم طبعًا عقد لقاء أو لقاءات أخرى.
يمكن الملاحظة،أن ما ذكر لا يشكل عملًا كثيرًا بالنظر لمدة الاجتماع، وبالنظر لغياب التفاصيل، والأسماء ومعلوم أن الشيطان أو المشاكل الحقيقية تكمن في التفاصيل، هذا ما يتوفر حتى الآن من معلومات، لكن
الواضح أن الاطلاع على خريطة ميزان القوى بين الطرفين ميدانيًا وعسكريًا اقتصاديًا وسياسيًا وفكريًا، يظهر أن هناك توازن وصراع مرعي إقليميًا ودوليًا،يؤبد الأزمة ويفاقم معاناة الشعب الليبي ومختلف الشعوب العربية. هناك توازن عسكري مرعي، حيث لم يُسمح لحفتر بالدخول إلى طرابلس، كما أن من تصدى له ليس السراج وتركيا وقطر وحدهم.
هناك تنازع بين السلفية والعلمانية، وتوازن مرعي بليبيا ومختلف الدول العربية، مما يفاقم التخبط الفكري والقيمي، وهناك مصالح أمريكية وفرنسية وإيطالية وألمانية وأوروبية، مرعية في مواجهة مصالح الشعب الليبي غير المرعية من قيادته ومؤسساته.
إلى متى هذا الوضع ؟وما مدى إمكانية نجاح حوار بوزنيقة في خروج ليبيا والشعب الليبي من هذه الأزمة التي أوقعوا فيها ؟
الظاهر بالنظر لما ذكر أن ذلك غير منظور في الأجل القريب والمتوسط، والبديل أن يتصالح الشعب الليبي مع ذاته، ويرفع شعار التحرر والديمقراطية والاشتراكية والتقدم والازدهار المبني على العقلانية واحترام الهوية الإسلامية للشعب الليبي، وحقه في النهضة والوحدة العربية بتنوعها الديني والثقافي.في غياب هذا سيستمر الصراع إلى أن يهزم أحد الأطراف الآخر أو يبقى طرفاه يتصارعان إلى ترسيم تقسيم ليبيا..لكن الصراع الحقيقي من أجل مصالح الجماهير الليبية والعربية، اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا سيستمر إلى أن تتحقق هذه المصالح.

فهلوة الساسة كوصفة لتدمير الذات

خاص الهدف

يتواصل مسلسل التهديد والابتزاز الأمريكي لدول هذا العالم، وفي منطقتنا بالذات؛ باتت المعادلة واضحة، ستفرض العقوبات والحصار حتى حدود التجويع والإماتة على كل من يرفض الاستسلام للعدو الصهيوني، بضغط من الولايات المتحدة، والهدف واضح ومحدد هيمنة مطلقة على المنطقة، بحيث تديرها دولة الاحتلال نيابة عن المنظومة الاستعمارية.

الابتزاز الذي خضع له مجلس الحكم السودان ي، بشأن إزالة العقوبات المفروضة على السودان، كان غاية في الوضوح، وهو ما قابله المجلس بالإذعان بظل صمت مريب، ومواقف مرتجفة، من معظم القوى التي تدعي تمثيل الشعب السوداني والانتماء لثورته.

في الوقت ذاته، لا داعي لخداع الذات بشأن مواقف صمود عربي، ففي هذه المنطقة ما يغري العدو بمزيد من الضغط والابتزاز هو هذا الارتجاف في المواقف، والاستعداد للقبول بالمساومات، فما استجلب على السودان هذا الابتزاز؛ إلا فهلوة أعضاء مجلس الحكم والحكومة السودانية، فما أن تبدي أي استعداد للخضوع للسياسة الأمريكية والصهيونية في أدنى نقطة أو قضية، حتى يتوالى الضغط بغية الحصول على استسلامك الكامل.

ما بدأ في لبنان كمحاولة لترسيم الحدود البحرية من خلال مفاوضات غير مباشرة مع العدو الصهيوني، يجري الحديث والعمل في تل أبيب لجعله نوع من اتفاقات التسوية، ومن يتحمّل مسؤولية ذلك، ليس صلافة العدو وحدها، ولكن ذلك الهوس بالمناورة واستعراض مهارات سياسية مدعاة في قضايا لا تقبل أي مساومة.

يحصل حكام العرب على جوائزهم من سادتهم في البيت الأبيض ومستوطنة تل أبيب، فيما يتم تشكيل الحلف الصهيوني الذي سيعمل فيه العرب وتستخدم مواردهم كأتباع للعدو الصهيوني، وتستخدم أراضيهم للعدوان والتجسّس على محيطهم وجيرانهم من شعوب المنطقة، وحين يجرّب العرب دفع أثمان العبودية والارتهان للعدو الصهيوني، من حريتهم وكرامتهم ومقدراتهم، لن نسدي لهم النصائح المسمومة على غرار تلك التي قدمها ربيب الصهاينة بندر بن سلطان، بل سيكون الفلسطيني والمقاوم، حيث موضعه المحتّم في الخندق المتقدّم من المواجهة مع العدو الصهيوني.

إنّ الغرق العربي في دوامة التطبيع، لا يقع ضرره على الفلسطيني فحسب، ودعونا هنا لا نخدع أنفسنا، فأي من الأنظمة المطبعة لم يكن موقفه أو سلوكه ذات يوم مفيد للقضية الفلسطينية، ولكن الضرر الحقيقي الذي سيقع هو على شعوب هذه الدول، فلسنوات طوال تلقى الشعب الفلسطيني وشعوب دول الطوق عبء الاصطدام بالصهاينة، وقدموا وقاية وحماية للشعوب العربية منه، وما يحدثه التطبيع العربي اليوم هو فتح الأبواب أمام عدوها ليدخل حصونها، وشتم حراسها الذين قاتلوا هذا العدو لسنوات وسنوات، في طقوسٍ هستيرية للتقرّب من هذا العدو لن تجدي أصحابها فيّ شيء.

العودة إلى الفهرس

مصر:
بين "كامب ديفيد" والدور العروبي المفقود

خالد المصري – سياسي وكاتب/ مصر

مر هذا العام خمسة عقود؛ أي نصف قرن بالتمام والكمال، على اعتلاء «أنور السادات» «عرش» مصر، في أعقاب رحيل الرئيس «جمال عبد الناصر» في شهر سبتمبر 1970. وكان عبد الناصر» قد اختاره نائباً له، قبل فترة وجيزة من وفاته، وفي ظروف ولدواع غير تامة الوضوح حتى الآن، الأمر الذى سمح له بالانفراد الكامل بالسلطة، نظراً للصلاحيات المُطلقة التي كان، ولازال، يتمتع بها حاكم مصر، وقد تسنى لـ «السادات»، وخاصة بعد وقائع يوم 15 مايو 1971، التى تقدَّم فيها كل أركان السلطة، من خصومه، والذين كانوا يُسيطرون - عملياً - على كل «مفاصل» الدولة (السيادية) وركائز المجتمع: الاتحاد الاشتراكي (التنظيم السياسي)، والقوات المسلحة، والمخابرات، والأمن العام، والإعلام... إلخ، باستقالة (ساذجة)، مُتخلين له، طواعية، عن كافة الأسلحة التي بحوزتهم، وموفرين له الفرصة السهلة لاعتقالهم جميعاً دون أدني مقاومة، بتهمة الانقلاب على النظام، وقد قال «السادات» بعدها، وفي أكثر من مناسبة، أنه اعتقلهم، لا لأنهم دبّروا ضده مؤامرة لقلب نظام الحكم، (فلم يكن هناك في واقع الحال شبهة فعلية لهذا الأمر)، وإنما لفرط سذاجتهم (وهو تعبير مُهذب للوصف الذى أطلقه على سلوكهم، الغريب حقاً، في ذلك اليوم)!

وقد تدَّعمت سُلطة السادات المُطلقة بعد حرب أكتوبر 1973، إذ أصبح «بطل الحرب المُنتصر»، فانطلق بغير ضابط، لكي يُطيح بكل ما تم إنجازه في «العهد الناصري»، علي المستويات كافة: فأولاً: علي المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بادر في أبريل 1974، بإصدار أول حزمة من قوانين «الانفتاح الاقتصادي»، والتي قضت بفتح المجال، بلا ضوابط، لرأس المال المحلي، ولاستثمارات رأس المال العربي والأجنبي، فكانت أول ضربة معول استهدفت تقويض الإجراءات والتنظيمات التي أصدرها «عبد الناصر»، لإصلاح الأوضاع المُتردية في الريف (قوانين الإصلاح الزراعي) بتوزيع أراضي الإقطاع علي المُعدمين من الفلاحين، وانتصاراً للعُمَّال (بالتأميمات وقوانين يوليو الاشتراكية)، التي أممت ومصَّرت الشركات الاحتكارية والأجنبية، ومنحت العمال الحق في المشاركة في إدارة الوحدات الإنتاجية، وتقاضي الأرباح، والتمتُّع بالتأمينات الصحيّة والاجتماعية، وغيرها.

وقد كان الهدف الأساسي من طرح «السادات» لسياسة «الانفتاح»، الذي واكبها إطلاق يد بيروقراطية النظام الفاسدة في بيع ملكيات الشعب والدولة وأصولها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في الداخل والخارج؛ العمل على بلورة نخبة اجتماعية واقتصادية (جديدة) موالية، وداعمة له في كل الإجراءات الخطيرة التالية، والتي مثَّلت انقضاضاً مُباشراً وضارياً، علي كل مقومات الدولة الناصرية، وكذلك «مغازلة» الولايات المتحدة الأمريكية، بإعلان تبنّي النهج الرأسمالي، وإعلان العداء السافر للاشتراكية الناصرية، وللاتحاد السوفييتي، بطرد الخبراء السوفييت، وحملة التشهير بمساعدات الاتحاد السوفييتي التي لا تُنكر لمصر، في السلم والحرب، وبالذات في عملية البناء الاقتصادي، ثم بإعادة بناء الجيش المصري، من تحت الصفر، في أعقاب كارثة يونيو 1967.

وثانياً: بالإفراج عن مسجوني الجماعات الإرهابية والتكفيرية وقيادات وكوادر جماعة «الإخوان»، وإطلاق يدهم في الجامعة والمجتمع للتصدي للمعارضة اليسارية بالقوة والعنف، في ظل حماية أجهزة الحكم ومؤسسات الدولة ورعايتها، بهدف الإجهاز علي المقومات الفكرية والثقافية لحقبة النضال الوطني والتوجُّهات القومية والتحررية، واستخدام مخزون كراهية هذه الجماعات لـ «عبد الناصر» وعهده، في تدعيم صورة «السادات» الذهنية المُصطنعة والمُدّعاة، كرئيس «مؤمن» لدولة «العلم والإيمان»، وبادعاء مُناقض أن «عبد الناصر» كان رئيساً «كافراً» للدولة «الملحدة» البائدة! وهو خطاب كان موجَّهاً لاسترضاء الرجعيات العربية وبالذات المملكة السعودية، وكذلك لخدمة المصالح والسياسات الأمريكية، بتشويه وتخريب الدور التحرري المصري في عهد الرئيس «عبد الناصر»، وهو التوجّه الذى امتد، فيما بعد، إلي مستوى أخطر، بدعم «السادات» لأمراء الحرب والسلاح والمخدرات»، في أفغانستان، بزعم رفع راية «الجهاد»، والدفاع عن حوزة الدين، ضد الغزو السوفييتي الإلحادي لدولة مُسلمة!

وثالثاً: بالخطوة (المنطقية لهذا السياق)، التى توَّجت ما سبق، بالإقدام علي (المبادرة) الانتحارية التى تمثَّلت في زيارة القدس المحتلة، وإبرام اتفاقية «الصلح» مع العدو التاريخي للوطن والأمة، ضارباً عرض الحائط بكل الدماء الطاهرة، التي سالت في الحرب ضد العدوان، وفي الصراع الدامي ضد الحركة الصهيونية المغتصبة، وبالشهداء الأبرار ودمائهم الطاهرة

التى روت الأرض المصرية والفلسطينية والعربية. لقد كانت خطوة السادات هذه ذروة تصعيد درامي في الوقائع والأحداث التي قادته إلي الاغتيال في واقعة «المنصَّة»، يوم الاحتفال بذكري حرب 6 أكتوبر، ووسط «أولاده» من جنود القوات المسلحة.

بدأ هذا التصعيد بانفجار انتفاضة شعبية تلقائية، في 18 و19 يناير 1977، اعتراضاً على مسارات سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي مورست بغير قواعد أو أسس حاكمة، لخدمة المحاسيب ولصوص المال العام، ما دعا الكاتب الكبير الراحل، «أحمد بهاء الدين»، لوصفه بـ «انفتاح السداح مداح»، تعبيراً عن حالة الانفلات والفوضي في التصرُّف في الملكيات العامة من مصانع ومؤسسات وأراض ومشروعات، لصالح نخبة فاسدة، وبلا تاريخ أو رؤية، ممن أُطلق عليهم «القطط السُمان»، اجتمعت فقط علي انتهاز الفرصة التى أتيحت أمامها لنهب ثروة الأمة.

وقد واجه «السادات» هذه الانتفاضة، التى حمَّل الشيوعيين واليساريين ومَن أسماهم بـ «لابسي قميص عبد الناصر» مسؤليتها، والتي كاد أن يهرب خارج البلاد خوفاً من نتائجها، بموجة من البطش والعصف بكل أشكال العمل السياسي والحريات العامة، كان ذروتها اعتقال أكثر من ألف وخمسمائة من كافة رموز العمل الوطني والعام والديني، والزج بهم في السجون والمُعتقلات!

كانت هذه اللحظة هي لحظة الذروة في دفع «السادات» إلي السلوك الانتحاري بالذهاب إلي القدس المحتلة والارتماء في أحضان العدو؛ فقد تصوَّرَ، واهماً، أن منجاته من عُمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المُحتدمة في البلاد، ومن غضب الجماهير الثائرة التي عانت أشد المعاناة من نتائج السياسات الاقتصادية المُطبَّقة، والتي ستُطارده ونظامه، إلي حتفهما حتماً، هو أن تمد له الولايات المتحدة يد العون، وأن تنتشله من مصيره المؤكد، وهي الخطوة التي لم تنقذه من هذا المصير، بل علي العكس من توقعاته، كانت إحدي الدوافع الأساسية، علي الأقل المُعلِنة، لإطلاق الرصاصات التى أردته قتيلاً!

مصير حتمي لبرجوازية مُنبطحة:

هذه المُقدمة، وإن طالت، كانت ضرورية لإدراك أن البرجوازية المصرية التي حكمت مصر، منذ رحيل الرئيس «عبد الناصر» وترسَّخت هيمنتها على مواقع صنع القرار السياسي والاقتصادي في البلاد، حتي الآن، بنظم سلطوية قمعية، كان مُحتماً لها الارتماء في الحضن الأمريكي - الصهيوني - الرجعي، لأسباب موضوعية حاكمة. فهي بسياساتها الاقتصادية التابعة لا تملك أن تحل مشكلات مجتمع يزيد تعداده الآن عن مائة مليون نسمة، وتبلغ مُعدل الزيادة السنوية لسكانه 2,65%، وتسارعت وتيرة تراجع مستوى معيشة الأغلبية العظمي من مواطنيه، في ظل احتكار السلطة والهيمنة علي الاقتصاد، طوال الخمسين عاماً الماضية، إلي درجات غير مسبوقة، بعد أن تخلَّت الدولة عن دورها الاجتماعي، وسلَّمته - متواطئة - لشراذم «رجال الأعمال» من نتاج «رأسمالية المحاسيب»، ومحترفي نهب المال العام، ثم للجماعات الإسلامية والتكفيرية، لكي تملأ الفراغ الناشئ عن انسحابها من وظائفها الاجتماعية الرئيسة قبل ثورة 25 يناير 2011، إضافة إلي انسحابها من دور مصر التاريخي في الوطن العربي والإقليمي، والقارة الأفريقية و«العالم الثالث»، علي النحو المعلوم!

وهذا (التوجّه (الاستراتيجي!) الذي فرضته الإمبريالية الأمريكية علي السياسة المصرية الخارجية، منذ عهد «السادات»، لإدراكها أن فصل مصر عن امتدادها العربي العضوى، وتكبيل حركتها الخارجية، وتنصُّل الحكم عن الدور المصري التاريخي، يُعَرِّضها للذبول، بل ولمخاطر حيوية خطيرة، علي غرار تهديدات سد أثيوبيا لوجود وحياة مصر والمصريين، وتحديات الإرهاب، وغيرهما، لا زال قائماً حتى الآن، وهو الذي يفسر استمرار «الدور العروبي المفقود لمصر»، واستمرار الخضوع لشروط «كامب ديفيد»، وملحقاتها، علي امتداد نحو أربعة عقود متواصلة؛ رغم ما أصاب مصر والمنطقة من ويلات، وقد عبَّرَ عن هذا التوجُّه الانعزالي «سامح شكري»، وزير الخارجية المصري، بقوله: «ليس من أهدافنا أن تكون مصر رائدة، فمصر ليست رائدة، ولكن لها قدرات بحكم موقعها الذي لا يُنافسها فيه أحد!»، (جريدة «الوطن» المصرية، 10 مايو 2016)!

فتقزيم دور مصر السياسي والثقافي والحضاري الموضوعي، تراجع إلي اعتبارها مجرد موقع جغرافي متميز، لا أكثر ولا أقل، في حين تُركت دولة الإرهاب الصهيوني، وتركيا، وإيران، والمملكة السعودية، كلٌ بمشاريعه واستراتيجياته، المُعلنة والخفية، للتمدُّد وتحقيق المكاسب اليومية، علي حساب المصالح الاستراتيجية لمصر والدول العربية الأخرى.

ولم يتغير الموقف بعد الانفجارات العاصفة التي وقعت منذ عشرة سنوات وزلزلت الأرض المصرية والعربية، قبل التحولات التي طالتها وأجهضت محاولاتها للتغيير باتجاه المستقبل، بل وتطورت الأمور في اتجاهات مُعاكسة، وخاصة بعد أن تم إزاحة ثورة 25 يناير من المشهد بضراوة، والتعامل مع انتفاضة الملايين من المصريين، باعتبارها «عملية مُخابراتية أمريكية الصنع»، ومع رموزها باعتبارهم «عملاء وخونة»، وتجاهل الدوافع الحقيقية والأسباب الموضوعية التي دفعت لانفجارها، بل وتجاهل تواطؤ أجهزة ومؤسسات الدولة في إيصال جماعة «الإخوان» وحلفائها إلي السلطة، بتوجيهات أمريكية صريحة، لقطع الطريق علي تجذُّر الانتفاضة المصرية وتحولها إلي ثورة راديكالية تغير مصر والمنطقة والعالم، علي نحو ما حدث بعد ثورة يوليو 1952، لا لموقع مصر الجغرافي وحسب، ولكن لوجود قيادة سياسية ثورية، أدركت عبقرية هذا الموقع، وتماهت مع إرادة شعبه، وسعت للاستقلال وتحرير الإرادة الوطنية من أغلال الاستعمار، وحملت أعباءها تجاه وطنها العربي وقارتها الأفريقية والعالم الثالث، فكان في موقفها هذا في مصلحة مصر ومصلحة الجميع معاً.

وللأسف الشديد فقد أضيف للمشهد الراهن، مشاهد الحرب ضد جماعات الإرهاب، التي كانت قد تغولت في فترة شهر العسل الممتد، بينها وبين «السادات»، والذي استمر منذ تحالفه معها في أوائل السبعينيات، وحتي اغتياله في أكتوبر 1981، ولم يتغير الوضع كثيراً في ظل حكم «مبارك» الذى أرخي لهم العنان للسيطرة علي جوانب عديدة من الاقتصاد المصري، وعلى اتحاد الطلاب في الجامعة، وعلي النقابات المهنية، وتساهل معهم حتي اخترقوا جهاز الدولة والمجتمع، فيما استمرت ملاحقات الأجهزة الأمنية للقوى والتظيمات المدنية اليسارية

العودة إلى الفهرس

والتقدمية، حتي الإنهاك، ثم بدأت «الجماعة» في تدريب كوادرها عسكرياً استعداداً لـ «يوم الحسم»، وتمادت في التحدي، فأبرزت قدرتها العسكرية في استعراضات علنية مصورة ومبثوثة، حينها انتبهت أجهزة الأمن، وأدركت أن خطة «التمكين» الإخوانية تُهدد وجود الحكم بقوة، وحاولت المواجهة، لكن بعد فوات الأوان.. وفي سنة حكم الإخوان استفحلت «الظاهرة الإرهابية»، مدعومة بـ «الإخوان» في الحكم، والقوى المضادة لمصر والعرب، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، من الخارج، فاستفحل الخطر الإرهابي في سيناء، وتدفقت إليها، من كل صوب وحدب، جحافل «الجهاديين» الداعشيين والأجانب.

وفي مواجهة الإرهاب المحلي والخارجي، لجأت السلطة العسكرية في مصر إلي المواجهة العنيفة لجماعات الإرهاب المُسَلّح، التي تمركزت في سيناء، مدعومة بأجهزة مُخابرات، ومراكز قوى، ودول لها مصالح في هدم الدولة المصرية، انتقاماً من إزاحة حكم «الإخوان»، كقطر، وكتركيا الأردوغانية التي لن تغفر أبداً تبدد حلمها بإعادة تأسيس الإمبراطورية العثمانية الجديدة، انطلاقاً من استيلاء جماعات الإسلام السياسي والتطرف علي جوهرة الخلافة المُستعادة، البائدة: «مصر».

وقد اقتضي قيام النظام المصري بهذا الدور، الذي يتطلب مساحة حركة وحرية أكبر للقوات المسلحة المصرية في سيناء ـ بالطبع ـ تنسيقاً أمنياً مع العدو الإسرائيلي، مما صب في تدعيم التزام النظام باتفاقية «كامب ديفيد» وبنودها وتوافقاتها، والتخلّي عن أية محاولة للتحرر من الالتزام بها، أو حتي الضغط من أجل تعديل بنودها، وتحسين شروطها!

وضاعف من أسباب تقييد دور مصر، انزلاقها إلي مُستنقع الديون المشروطة، وخاصة من «صندوق النقد الدولي»، و«البنك الدولي»، ومن الدول النفطية العربية وبالذات المملكة السعودية ودولة الإمارات، حتي وصلت إلي رقم غير مسبوق يقترب من 120 مليار دولار، تستنزف نسبة كبيرة من موارد الدولة، قدَّرها الدكتور «مصطفي مدبولي»، رئيس الوزراء، في الندوة التثقيفية للقوات المسلحة المصرية، بمناسبة ذكرى حرب أكتوبر 2020، بما يوازي تريليون و300 مليار جنيه، حيث يذهب منها 550 ملياراً، (بنسبة تساوي 42%) إلي سداد الفوائد والقروض، فضلاً عن الديون الداخلية المتعاظمة. ثم أضافت جائحة «كورونا المُستجدة»، وما خلّفته من تأثيرات سلبية عديدة، على مصادر الدخل القومي: السياحة وعائدات القناة، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج، والإنتاج الداخلي، وغيرها، أسباباً إضافية عديدة لتعظيم الارتباط الرسمي المصري بالموقف الأمريكي، وبالتالي المزيد من الارتباط بالسياسات الأمريكية وتوجهاتها الرئيسة في منطقتنا والعالم.

ضوء يسطع وسط الظلام:

ورغم كل ما يثيره هذا الوضع من إشارات سلبية، إلا أن ما يمنح الأمل ويطرح أسباباً للتفاؤل، هو استمرار الموقف الشعبي المصري وموقف الجماعة الثقافية والسياسية المصرية، الصامد في مواجهة كل الضغوط والإغراءات، طوال العقود الأربعة المنصرمة، المعادي للصهيونية، والكيان الصهيوني، وللتطبيع بمختلف أشكاله، والداعم للقضية الفلسطينية، رغم المحاولات المُستميتة من أطراف عديدة لإثنائه عن هذا الموقف، أو حتي للتخفيف من حدته؛ فعلي سبيل المثال: لا زال الموقف الرسمي لجميع النقابات المهنية (الصحفيين، والمحامين، والمهندسين، والعلميين، والأطباء، والفنانين... إلخ)، والنقابات العمالية، وكثير من الهيئات الثقافية الرسمية، كمؤتمرات مثقفي العاصمة والأقاليم، على حالها الرافض، جملةً وتفصيلاً، للتطبيع مع العدو الصهيوني، منذ اتُخذت في أعقاب توقيع اتفاقية «كامب ديفيد»، عام 1979، وحتي الآن.

وعلي سبيل المثال أيضاً، فقد أصدر القضاء المصري، في 26 سبتمبر الماضي، حكماً تاريخياً بعدم الاعتداد بإجراءات السلطة بالاعتراف بمولد «أبو حصيرة» اليهودي، وأيدت «المحكمة الإدارية العليا»، حكماً قضائياً سابقاً يمنع الاحتفال بمولد هذا الحاخام، الذي كان يُقام سنوياً بمحافظة البحيرة بدلتا مصر، وأمرت بشطب ضريحه المدفون فيه من قائمة الآثار الإسلامية والقبطية، ورفضت طلباً بنقل رفاته إلي «إسرائيل»، كما رفضت الطعن الذي تقدمت به الحكومة المصرية، ليصبح الحُكم باتاً، ولا يجوز الطعن عليه.

ومثال ثالث أيضاً: يخص مُسلسل «رأفت الهجّان» التلفزيوني الشهير، الذي يحكي ملحمة أسطورية للمخابرات المصرية، استطاع بطلها، واسمه الحقيقي «رفعت الجمّال»، القيام بدور غير مسبوق في اختراق المجتمع الصهيوني، والتغلغل في أوساطه العسكرية والسياسية والاقتصادية العليا، وقد نال هذا المسلسل نجاحاً هائلاً منذ عرض أجزائه الثلاثة لأول مرة، وأُعيد عرض حلقاته منذ إنتاجه مئات المرات، حتي أنه، يُعرض الآن علي مدار العام، وعلى مدار ساعات اليوم، وعلى عدة قنوات فضائية ومحلية مصرية في آن واحد، ويحظي بمتابعة جماهيرية كبيرة، رغم مرور 33 عاماً علي إنتاج أولى حلقاته عام 1987.

ويبقى أنه رغم كون مصر أول دولة مارس نظامها الحاكم عملية «التطبيع» مع العدو الصهيوني، رغماً عن إرادة شعبها، فلا زالت هذه العملية حبيسة دائرة ضيقة للغاية من رجال الأعمال وأصحاب المشاريع السياحية، الذين يبذلون قصاري جهدهم في ممارسة هذا الفعل الشائن، في السر، والتكتُّم علي تفاصيله كما يتكتَّم المجرم علة جريمته، ويخفي دلائل إدانته.

ويعترف كافة سفراء العدو الصهيوني في مصر، بشعورهم بالاختناق والحصار والعزلة عن المجتمع المصري الذي يضج بالحيوية والصخب، وقد كتب العديدون منهم، ومنهم «موشيه ساسون»، مذكراتهم عن فترة خدمتهم بالقاهرة، مُعبرين عن هذا الإحساس، حيث لم يكن بإمكانهم التحرك إلّا وسط حراسة مُشددة، وفي نطاق التحركات الضرورية، خشية التعرض للخطر!

وعودة إلى ما ذكرناه في السابق، فالبرجوازية المصرية التي حكمت مصر، منذ رحيل الرئيس «عبد الناصر» وترسَّخت هيمنتها على مواقع صنع القرار السياسي والاقتصادي في البلاد، حتي الآن، بنظم سلطوية قمعية، كان مُحتماً لها الارتماء في الحضن الأمريكي ـ الصهيوني ـ الرجعي، لأسباب موضوعية حاكمة، ومن ثم فهي مُجبرة علي الالتزام بمعاهداتها واتفاقياتها، وهي لا تملك القدرة علي التحرّر من إسارها، وفقط حال توفر بديل شعبي حقيقي، يستطيع استعادة الإرادة المرتهنة، يمكن لمصر أن تعود لذاتها، ولدورها المفقود في المحيط الحيوى لها.

التطبيع وإسرائيل:
المخاطر والتحديات

شاكر شبات – كاتب مختص في الشأن الإسرائيلي / فلسطين

اتفاق التطبيع الإماراتي البحريني مع دولة الاحتلال ليس مفاجئاً، وليس قفزة في الهواء، وليس منفصلا عن السياق التاريخي لعلاقات سرية تتقاطع فيها المصالح بين أنظمة حكم عائلية قبلية همها البقاء والسيطرة والثراء، وبين دولة وظيفية «إسرائيل» إحد أدوات الإمبريالية الاستعمارية؛ فاتفاقيات التطبيع هي العلاقة المنطقية بين هذه المكونات السياسية التي ترى أحدهما مصلحتها مع الآخري، فهناك تماهي كبير وواضح ومنطقي أيضاً بين حكام مملكات وإمارات ليست مرتبطة بأي إرث تاريخي قومي وديني في أبعاده الثقافية والإنسانية مع الشعوب العربية، وبين دولة وظيفية صنعها الاستعمار الإمبريالي لتكون قاعدة عسكرية أمنية لحماية مصالحه ومصالح حلفائه؛ من حكام الإمارات والممالك بذرائع الحق الديني والتاريخي لليهود في فلسطين.

الاتفاقيات كما لها بعدها التاريخي والمصالح المشتركة، فإن الإعلان عنها وإشهارها في هذا التوقيت ليس منفصلا عن خدمة مصالح مكونات الاستعمار وحلفائه وأدواته.

أولاً: أسباب الإعلان عن اتفاقيات التطبيع

1- العلاقات بين الدول التي أعلنت عن توقيع اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل «الإمارات والبحرين» وغيرها من الدول العربية التي لم توقع بعد على اتفاقيات تطبيع علنية، ترتبط بعلاقات كانت محاطة بالسرية مع إسرائيل؛ فالعلاقات ليست جديدة، فقط انتقلت من حالة السرية إلى العلن في ظروف سياسية تسمح بالإعلان عنها لتحقيق أهداف تتقاطع مع الظروف الإقليمية والدولية المناسبة، وكذلك لتحقيق مكاسب شخصية لترامب الذي يخوض حملة انتخابية صعبة في مواجهة المرشح بايدن الذي يتصف بأنه خصم عنيد يتفوق على ترامب في استطلاعات الرأي، وكذلك مكاسب لنتنياهو الذي يخوض معركة البقاء في مواجهة أقوى وأطول حراك شعبي في إسرائيل، يطالبه بالاستقالة على خلفية ملفات الفساد وفشله في إدارة معركة الكورونا.

2- الإعلان عن اتفاقيات التطبيع في هذا التوقيت، يأتي في إطار استكمال تنفيذ ما تبقى من بنود خطة ترامب الأمريكية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي التي أخذت مصالح إسرائيل الاستراتيجية كمحور أساسي عند إعدادها، فلقد تم إعدادها وفق رؤية ترامب وفريقه اليهودي الصهيوني الذين تتقاطع رؤيتهم مع خلفيتهم الأيدلوجية الدينية التي أساسها أرض إسرائيل؛ أرض الآباء والأجداد؛ أرض الميعاد والقدس عاصمة أبدية للشعب اليهودي، المقاربة أو الخطة تحتاج لتنفيذها سياسة تحطيم الأواني في العلاقات بين إدارة ترامب ودول الممالك والإمارات، فلم يراع ترامب في علاقاته معهم أي حساسية أو أصول التعامل بين رؤساء الدول، فلقد تعامل معهم بكثير من الوقاحة والدونية، حيث وجه لملوكهم وأمرائهم السباب والشتائم على شاشات التلفزة بالبث المباشر، وهذا يؤشر علي قدرة ترامب وإدارته في تطويع هذه الدول، وتنفيذ ما يطلب منها في أي توقيت سياسي عام أو شخصي يراه مناسب.

3- ترامب وفريقه اليهودي الصهيوني وانطلاقاً من قناعاتهم الأيدلوجية، وفي إطار خدمة المشروع اليهودي الصهيوني؛ عملوا بالتشاور المستمر والعميق مع نتنياهو وحكومته اليمينية على إعداد وتصميم خارطة سياسية وأمنية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط؛ شرق أوسط جديد تتربع فيه إسرائيل على كرسي الزعامة، وتكون فيه محور العمليات الاقتصادية والأمنية والسياسية، وتتحول فيه إسرائيل إلى دولة طبيعية وشرعية، والعلاقات معها ليست من المحرمات، بل حاجة وضرورة لاستقرار هذه الدول وحكومتها وحماية مصالحها، هذا التموضع الإسرائيلي في المنطقة، وإن كان له أسبابه السياسية والأمنية لضمان استقرارها والاعتراف بها وبشرعية وجودها، فإن العامل الأهم المصاحب لهذا الانجاز وهو الجانب الخفي وغير المعلن يتمثل من وجهة نظر الصهاينة المتدينين ومعهم فريق ترامب اليهودي الصهيوني؛ انتصار الرواية التوراتية الصهيونية وتكذيب الرواية الفلسطينية العربية الإسلامية، وأن وجود إسرائيل كما هو ضروري لأهميتها السياسية والأمنية والاقتصادية فهي أيضاً دولة طبيعية، وليست نبته شيطانية غريبة في قلب المنطقة.

4- الإعلان عن اتفاقيات التطبيع يعني وبوضوح أن الصراع في المنطقة وعدم الاستقرار لم يعد مرتبطاً بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل بصراعات أخرى متمثلة في إيران، ومحور ما يطلق عليه محور المقاومة، فلقد أوهم نتنياهو وإدارة ترامب بأن العدو الذي يهدد هذه الدول ومصالحها واستقرارها؛ إيران الشيعية الفارسية، وليست إسرائيل التي تتشارك معهم كأحدي ضحايا الأطماع والتهديدات الإيرانية، هذا التشارك في معاداة إيران وحلفائها بات القاعدة والأساس الذي يجب أن تقوم عليه العلاقات بين هذه الدول وإسرائيل، خلق هذا العدو الوهمي والنجاح في بيع هذه الرواية الأمريكية الإسرائيلية لبلدان التطبيع هدفه الأساسي ليس فقط بناء علاقات دبلوماسية طبيعية متبادلة، بل يأخذ في طريقه إزاحة ملف الصراع الفلسطيني الاسرائيلي عن أجندة هذه الدول والتركيز علي العدو الوهمي؛ إيران ومحورها، وهذا بالتأكيد يتطلب دعماً واسناداً من هذه الدول للرؤية الأمريكية الإسرائيلية المسماة صفقة القرن لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي بكل بنودها؛ من الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل الموحدة ونقل السفارة، مروراً بدفن المبادرة العربية وكل قرارات الشرعية الدولية، هذه الرؤية كي تتحقق بات من الضروري إخراج اتفاقيات التطبيع للعلن والتوضيح، بأن خارطة المنطقة وقواعد تحالفاتها، قد تتغير وباتت الحلقة المركزية الآن إلى جانب تعزيز العلاقات بين إسرائيل

العودة إلى الفهرس

ودول التطبيع؛ مواجهة إيران، من خلال إقامة حلف عسكري أمني اقتصادي يواجه محور الممانعة، وأي حالة ثورية وطنية أو قومية.

5- الإعلان عن التطبيع ليس فقط خطيراً في كونه أثر سلبياً علي العمق العربي للقضية الفلسطينية وأسقط أحد أدوات الصراع، فلقد تجاوز ذلك، حيث ذهبت الدول المطبعة أبعد من ذلك؛ من خلال حملة كي الوعي للشعب الفلسطيني والعربي بتصديق الرواية اليهودية الصهيونية في صراعها مع الشعب الفلسطيني، وتحميل الشعب الفلسطيني وقيادته المسؤولية عن عدم إنهاء الصراع.

ثانياً: مخاطر التطبيع على الموقف الفلسطيني

- لا شك أن العمق العربي لعب دوراً ولو في الحد الأدنى من بعض الدول العربية في إسناد الموقف الفلسطيني في معاركه الدبلوماسية والاقتصادية في مواجهة الاحتلال على مدار سنوات الصراع؛ سواء تمثل في تبني الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية أو المحافل الإقليمية وغيرها، مروراً بحالة الإجماع التي شكلت سنداً وظهيراً لتقوية الموقف الفلسطيني في معركته مع الاحتلال، وكذلك الدعم المالي من بعض الدول العربية للشعب الفلسطيني لاستخدامه كوسيلة لدعم صموده، هذا الموقف العربي من بعض الدول كما أسلفنا قابله دعماً في ظاهره مؤيداً للشعب الفلسطيني في معركته مع الاحتلال، وفي جوهره كان يستهدف إجهاض أي عمل فلسطيني عميق، يستهدف مواجهة الاحتلال؛ فالمواقف المعلنة من بعض هذه الدول كانت مواقف استخداميه ارضاءً للرأي العام الشعبي المعادي لإسرائيل، حتى أن الدعم المالي من هذه الدول؛ دول البترول لعب دوراً تخريبياً في كثير من الأحيان، عندما تم توجيهه إلى جهات وأشخاص وقيادات اغتنت وتربحت منه، مما ساهم في خلق شريحه قيادية فاسدة؛ عبثت بالقضية الفلسطينية ومقدراتها ورهنتها لمصالحها الخاصة.

- رغم تواضع الدعم العربي عند البعض والتآمر عند البعض الآخر؛ إلا أن إعلان التطبيع بهذه الطريقة، وهذا الأسلوب الوقح بالتأكيد له ارتدادات زلزاليه علي وعي وثقافة الشعوب العربية والشعب الفلسطيني، فلقد قلبت هذه الاتفاقيات الموازين والحقائق، وتهدف كما أسلفنا كي وعي الشعوب العربية والشعب الفلسطيني لتغيير نظرته إلى المنطقة بطريقة، تتجاوز بديهيات الصراع الحقيقي المتمثل بالاحتلال الإسرائيلي واستبدال هذه الحقيقة، بأن إسرائيل ليست دولة معادية، وأن وجودها طبيعي وشرعي، وأن «الخلافات» الفلسطينية الإسرائيلية، يمكن حلها بالتفاهم وتقديم بعض التنازلات، فالهدف ليس فقط عزل الشعب الفلسطيني عن عمقه العربي، بل عزل الرواية التاريخية لأسباب الصراع في المنطقة.

- الموقف الفلسطيني قبل إعلان التطبيع وبعده يعاني من مشاكل جوهرية بدءاً من الانقسام مروراً بالتنسيق الأمني والعلاقات الاقتصادية مع دولة الاحتلال والاستمرار بالرهان على سراب المفاوضات، وحصار غزه وإغراقها في مشاكلها الحياتية؛ الكهرباء، البطالة، الفقر، الجوع، في محاولة لانتزاع غزه عن عمقها الفلسطيني وعزلها عن الانخراط في الصراع الفلسطيني.

- حالة الضعف في النظام السياسي الفلسطيني؛ أحد أهم أسباب إعلان الإمارات والبحرين عن توقيع اتفاقيات التطبيع، فلم تعد هذه الأنظمة تحسب أي حساب لاي رد فعل فلسطيني، فمن وجهة نظر هذه الأنظمة أن الفلسطينيين ضعفاء وغير قادرين ولا يمتلكوا؛ إلا الاحتجاج الصوتي بإطلاق التصريحات والشجب والاستنكار.

ثالثاً: الموقف الإسرائيلي من التطبيع وأثر ذلك على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

- رغم أن اتفاقيات التطبيع مع الإمارات والبحرين ودول أخرى عل الطريق، يعتبر نجاحاً واضحاً لإسرائيل، ولرئيس الحكومة نتنياهو، في كثير من الجوانب التي نرصد منها:

1 - اختراق واضح لما كان يعتقد أنه من المحرمات في العلاقات الإسرائيلية العربية.

2 - استغلال إسرائيل لكل المتغيرات في المنطقة لتحقيق مصالحها.

3 - تحييد أنظمة عربية وازنه اقتصادياً؛ الإمارت والبحرين عن الصراع.

4 - كي وعي لقطاعات واسعه من الجمهور العربي، بأن إسرائيل ليست دولة عدوة للشعوب العربية، وتحويل ثقافة هذه القطاعات لاستيعاب وتفهم وجود إسرائيل كدولة طبيعية في المنطقة.

5 - اتفاقيات من شأنها أن تساهم في تعزيز وتقوية الاقتصاد الإسرائيلي القوي على حساب اقتصاديات عربية أضعف؛ تمتلك ثروات هائلة، وستكون هذه الدول واقتصادياتها تابعة وملحقه للاقتصاد الإسرائيلي.

6 - تعميق التنسيق الأمني وتبادل للمعلومات الأمنية في مواجهة أعداء إسرائيل، وتحديداً محور المقاومة؛ تنسيقٍ من الممكن أن يشكل خطراً حقيقياً على إيران وحلفائها في المنطقة.

7 - استثمار هذه العلاقات لإضعاف الموقف الفلسطيني وإيصاله إلى مرحلة القبول بالفتات المعروض عليه من خلال صفقة القرن.

بالرغم من كل هذه الإنجازات سواء لإسرائيل كدولة أو لنتنياهو كزعيم له بصمته الشخصية على إنجاز هذه الاتفاقيات، تبقى هناك حقائق لا يمكن تجاوزها بتوقيع هذه الاتفاقيات:

- الصراع الفلسطيني الإسرائيلي سيبقي قائماً وله تداعياته علي استقرار أمن المنطقة، لا سلام ولا استقرار ولا هدوء مع إبقاء الصراع دون حل يقبل به الشعب الفلسطيني؛ فالقضية الفلسطينية قنبلة موضوعه على الطاولة ممكن أن تنفجر في كل لحظه.

- لن يشعر الإسرائيلي ولا المستوطن باتفاقيات التطبيع عند وقوع أي عملية مقاومة؛ فالإمارات والبحرين لم تشكلا يوماً أي تهديد أمني لإسرائيل.

- التطبيع وإن أحدث اختراقاً في بعض القطاعات الشعبية العربية، لكنه لن يشطب من العقل العربي والثقافة الوطنية والقومية لقطاعات واسعه في الشارع العربي، أن إسرائيل دولة احتلال ووجودها غير شرعي، ولا يمكن أن تقبل هذه الشعوب بالتعايش معها؛ فالشعب المصري والأردني والذي رغم مرور سنوات على اتفاقيات السلام، لم يطبع، ولم تتغير مواقفه من اعتبار إسرائيل معادية ودولة احتلال.

الطهارة العرقية للشعب اليهودي
العنصرية الصهيو-داخلية

زهير أندراوس –كاتب سياسي/ فلسطين

لا يختلف عاقلان بأنّ الحركة الصهيونيّة هي حركة عنصريّة بامتياز، وأنّ مطامعَها لا تَتوقّف عند حدود فلسطين التاريخيّة، بل تمتّد كالإخطبوط إلى الوطن العربيّ من المُحيط إلى الخليج، عُلاوةً على ذلك، فإنّنا نرفض رفضًا قاطعًا الطرح الانتهازيّ والانبطاحيّ للبعض الكثير من الـ"عرب الجُدُد" (!)، الذين يُقِرّون بدون خجل أوْ وجل بأنّ الحركة الصهيونيّة تضم أيضًا "اليسار الإسرائيليّ"، علمًا أنّه وفق اعتقادنا المُتواضع، واستنادًا لما كتبه ونشره أقطاب هذه الحركة الاستعماريّة، نجزم بأنّ اليسار بمفهومه الكلاسيكيّ والعصريّ على حدٍّ سواء لا يُمكنه أنْ يسير سويّةً معَ هذه الحركة، ذلك أنّ الصهيونيّة واليسار يتواجدان على طرفيْ نقيض.

في هذا المقال لن نتناوَل عنصريّة الحركة تجّاه كلّ مَنْ ينطُق بالضاد، من مُنطلق عدم الحاجة لتأكيد المؤكّد، بل سنُحاول تسليط الضوء على العنصريّة المُستَشريّة داخل المُجتمع الإسرائيليّ (اليهوديّ)، حيث جاء وباء (كورونا) المُستجّد ليُسقط القناع عن القناع ويُثبت للقاصي والدانِي أنّ الكره الأعمى داخل الفئات التي تُكوِّن المجتمع الصهيونيّ في دولة الاحتلال، فاق التصوّرات، رغم أنّ الواقع لا يتفوّق على الخيال إلّا لمامًا: اليهود من أصول غربيّة (الاشكناز)، يكرهون اليهود الذين أُستُجلِبوا إلى فلسطين من الدول العربيّة، وبشكلٍ خاصٍّ من دول المغرب العربيّ (تونس، الجزائر، المغرب)، المتديّنون على خلافٍ حادٍّ مع العلمانيين، وحتى داخل الفئاتِ المتديّنة هناك تباينات جوهريّة، مثلًا حول تعريف مَنْ هو اليهوديّ، وأيضًا هل منَ المسموح الخدمة في جيش الاحتلال أم لا؟ قد تبدو الخلافات بينهم لأوّل وهلة عاديّة كما في كلّ مجتمع آخر، ولكنّ، هنا يجب التشديد على أنّه بعد 72 عامًا من النكبة الفلسطينيّة، وإقامة دولة الاحتلال على أنقاض الشعب العربيّ-الفلسطينيّ الذي هُجِّر في أفظع جريمة ارتُكِبَت على مدار التاريخ، فشلت الصّهيونيّة في تحقيق "رؤية" داَفيد بن غوريون القاضية بإنشاءِ الأمّة الإسرائيليّة، وبقيْ المُجتمع مُبتذلاً، ربّما تتفق جميع شرائحه على رفض الآخر، العربيّ، المُختلِف من الناحية العرقيّة، وبالتالي لا تستغرّبن أحدٌ انتقال المجتمع الصهيونيّ في دولة الاحتلال من مرحلة العنصريّة إلى حقبة الفاشيّة، لأنّ هذا الانتقال هو تحصيل حاصل، ونِتاج طبيعيّ لحملة غسيل الأدمغة التي عكفت الصهيونيّة وموبقاتها على نشرها بكثافة منذ ما قبل اغتصاب فلسطين، مع ذلكَ أخفقت الصهيونيّة في منع "رعاياها" من كره الآخر-اليهوديّ. وَجَب التنويه إلى أنّ التعميم ليس صحّيًا، وبالتالي عندما نذكر هذه الفئة أوْ تلك من المُجتمع الإسرائيليّ، فإنّنا لا نقصدهم كلّهم.

مُضافًا إلى ما ذُكر أعلاه، تمكّنت الصهيونيّة من خلق دولة، أسمتها إسرائيل، ونجحت في تسويق روايتها المزعومة في الغرب بأنّ "فلسطين هي أرضٌ بلا شعبٍ لشعبٍ بلا أرض"، والاستعمار، كما عُلّمنا التاريخ، قادرٌ في ظروف جيو-سياسيّة مُعينة على خلق الكيانات والدول من الناحية الجغرافيّة، ولكنّه أوهن من خلق شعبٍ ومُجتمع يتساوق في السّراء والضّراء، لأنّ الجغرافيا قابلة للتطويع،

العودة إلى الفهرس

ولكنّ المُجتمعات الإنسانيّة "ترفض" التصّنع والاصطناع والابتذال، ولا ضير في هذه العُجالة من توجيه السؤال الجوهريّ: ما الذي يجمع بين اليهوديّ (واللتنوبيه لا مشكلة لدينا مع اليهود بتاتًا، بلْ مُعضلتنا مع الصهيونيّة)، ما الذي يجمع بين اليهوديّ المُستجلَب من المغرب، واليهوديّ المُستقدَم من روسيا، واليهوديّ الذي يسكن في حيّ بروكلين في نيويورك؟ فالمغربيّ، وهو بالمُناسبة يتبّوأ المكان الأخير في إسرائيل من الناحية الاجتماعيّة-الاقتصاديّة، ما زال يتكلّم اللغة العبريّة-العربيّة، أمّا المُستقدَم من الاتحاد السوفييتيّ سابقًا، فإنّه يُواصل التحدّث باللغة الروسيّة والتقوقع في مناطقه الجغرافيّة، فيما لا يعرف اليهوديّ في بروكلين، ولا يُريد أنْ يعرف اللغة العبريّة بالمرّة ويتكلّم لغة غربيّة، تُسمى في إسرائيل (إيديش)، وهي مزيج من الألمانيّة والآراميّة (1)، أيْ أنّ القاسم المُشترك الوحيد بينهم هو الانتماء للدّين اليهوديّ، فيما تختفي باقي مُقوّمات الشعب أوْ الأمّة مثل التاريخ المُشترك، الحضارة واللغة. وبطبيعة الحال، وَجَبَ التوضيح أنّ هذا الطرح ليس عنصريًا بالمرّة، ذلك أنّنا كبشر ننتمي أولاً وقبل كلّ شيء للإنسانيّة، ونُفضّل هذا الانتماء على أيّ انتماء آخر، لإيماننا القاطع بأنّ الانتماء أولاً وأخيرًا للإنسانيّة يؤهّلنا لأنْ نكون بشرًا.

ومنَ المُفيد جدًا التذكير بأنّه جاء في كتاب جديد أصدره الباحث الإسرائيليّ في جامعة تل أبيب، إيتان بلوم (2)، حول تاريخ مَنْ يُطلَق عليه في الحركة الصهيونيّة، الأب الروحي للاستيطان، أرتور روفين، (1943-1867)، أنّه آمن بالنظرية العنصريّة، والتي تماهت مع الحركة النازيّة في ألمانيا، لا بلْ أكثر من ذلك، فإنّ الباحث يؤكّد أنّ كتابات روفين ساعدت النازية في تطوير نظريتها، ومنحت النازيين شرعيّة لتطويرها، على حدّ قوله. ووفقًا لكتاب الباحث فإنّ روفين رأى بالزعيم النازيّ هتلر، سياسيًا "مُنعشًا"، مع أنّه لم يجزم فيما إذا قام هتلر بالاطلاع على منشورات القائد الصهيونيّ، مُشيرًا في الوقت عينه إلى أنّه من الصعب تجاهل الحقيقة بأنّ منشورات روفين منحت شرعيّةً للمزاعم التي آمن بها أقطاب النازيّة في ألمانيا، في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي.

واعتبر المؤرّخ توم سيغف، الذي أجرى مُراجعةً للكتاب نشرها في صحيفة (هآرتس) العبريّة، اعتبر الكتاب استفزازيًا وفيه العديد من الثقوب، ولذا ينصح القرّاء بالتعامل مع الكتاب لدى قراءته بشكل حذر، مُوضحًا أنّ المقارنة بين النّازيّة والصهيونيّة ليست أمرًا جديدًا، ولكن اعتمادها على كتابات ومنشورات لأحد أقطاب الحركة الصهيونيّة، تدفع الإنسان لتوجيه سؤاليْن اثنيْن: الأوّل، هل ما كتبه بلوم كان صحيحًا؟ وإذا كان الجواب إيجابيًا فإلى أيّ مدى كان صحيحًا؟ والسؤال الثاني، هل هذا الأمر مُهمًا وإلى أيّ حدٍّ؟ ويُجيب سيغف على السؤاليْن بنفسه إذْ يقول إنّه لمِنَ المُعيب أنّ الإجابة، على ما يبدو إيجابيّة، على السؤاليْن، ولكنّها أقلّ أهميةً ممّا يدّعيه المؤلّف.

وبما أنّنا أتينا على ذكر العنصريّة الصهيو-داخليّة، فنؤكّد أنّه وفقًا لسيغف، فإنّ روفين لاحَظَ خلال مسيرته؛ التردّي المُقلق في الطهارة العرقيّة للشعب اليهوديّ، لأنّ العديد من الفئات اليهوديّة اختلطت بالأعراق الساميّة، الأمر الذي حوّلهم إلى "شخصيات بدويّة"، حتى وصل الأمر إلى الشكّ فيّ انتمائهم للشعب اليهوديّ، وهؤلاء تحوّلوا فيما بعد إلى اليهود في الدول العربيّة، لافتًا إلى أنّ روفين آمن بأنّ هؤلاء اليهود أصبحوا متخلّفين، كما قال.

ويكشف الكتاب النقاب عن أنّ روفين، وافق على استجلاب يهود من اليمن، الذي رأى أنّ بشرتهم سمراء أكثر من اللازم، ومع ذلك، آثر أنْ يعملوا هم في الأراضي الفلسطينيّة، على أنْ تستخدم الصهيونيّة العمّال العرب، مُضيفًا أنّه بعد استجلابهم إلى فلسطين، تمّت معاملتهم بشكل مُخزٍ ومُخجلٍ ومُشين، طبقًا لأقواله. كما أنّ روفين، بحسب الكتاب الجديد ومُراجعته من قبل المؤرّخ سيغيف، اعتقد دائمًا أنّه يجب القيام بعملية ترحيل جماعيّ للعرب (ترانسفير)، وأكثر من ذلك، ذات مرّة قال روفين إنّ الرجال العرب يرغبون ويهوون النساء اليهوديّات! والمقولة الأخيرة حول هوى الرجال العرب، تحمِل في طيّاتها المزيج من العُنصريّة والشوفينيّة، والنظرة الاستعلائيّة-الفوقيّة للصهيونيّة في كلّ ما يتعلّق بالناطقين بالضاد (3). سيغيف خلُص إلى القول في مُراجعته للكتاب إنّه كحدٍ أقصى في العام 1937، ربط دافيد بن غوريون، أوّل رئيس وزراء إسرائيليّ، ربط نفسه بشكل علنيٍّ بنظرية ترحيل العرب (ترانسفير) ونزع ملكيتهم للأراضي في فلسطين.

خلاصة الكلام: الشعب العربيّ-الفلسطينيّ، وحتى الأمّة العربيّة، أوْ ممّا تبقى منها، لم يضَعوا حتى يومنا هذا إستراتيجيّةً جامعةً لمُواجهة الحركة الصهيونيّة فكريًا، والقصد هنا ليس التصدّي العسكريّ، كما أنّ الأنظمة الشعوب العربيّة لم ترتقِ إلى مُستوى الحدث، إذا جاز التعبير، في استثمار الخلافات الجوهريّة داخل المُجتمع الصهيونيّ في دولة الاحتلال، من أجل النهوض، في إطار مرحلة التحرّر الوطنيّ، نحو تحقيق المشروع العربيّ-الفلسطينيّ، وللأسف، حدث ما كُنّا نتوقعّه منذ زمن طويل: فعوضًا عن التصدّي للتحدّيات الجسام باتَ التطبيع العربيّ الرسميّ وأيضًا الفلسطينيّ، (اتفاق أوسلو المنكود وتداعياته الكارثيّة)، شعار المرحلة الراهنة، والأخطر من ذلك، أنّ الآتي أعظم: إذْ أنّنا أمام (سايكس-بيكو) جديد، تقوده إسرائيل، فيما تلعب الأنظمة العربيّة الرجعيّة والمتواطئة دور الكومبارس في المسرحيّة العبثيّة-الهزليّة التي نعيش فصولها في هذه الأيّام، لنقول جازمين إنّ (كورونا) التطبيع أشّد ضراوةً على الأمّة العربيّة من الفيروس التاجيّ الذي يفتك بالبشر دون الالتفات لعرقهم، دينهم ومكان سُكناهم.

مراجع:

1. اللغة اليديدية وتسمى باليديشية هي وحسبما جاء في الموسوعة العربية العالمية لغة يهود أوروبا وقد نمت خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين من لغات عدة منها الآرامية والألمانية والإيطالية والفرنسية والعبرية. يتحدثها ما يقارب 1.5 ملايين شخص حول العالم، أغلبهم يهود أشكناز.
2. صحيفة (هآرتس) الإسرائيليّة الـ15 من أيلول (سبتمبر) 2020.
3. http://alistenhadh.com/news/41304

"الإسرائيليون": يهيلون التراب على حزب العمل!

أكرم عطا الله – كاتب صحفي فلسطيني/ بريطانيا

يحق لمؤيدي حزب العمل أن يلبسوا ثوب الحداد بعد استطلاعات أكتوبر التي تعطى للحزب التاريخي الذي أسس «الدولة» نسبة واحد في المئة، حيث لا يتجاوز الحزب نسبة الحسم، فلا أحد من الإسرائيليين؛ عاد يفكر في هذا الحزب، ولم يعد يعني أحدًا منهم، بل أن المناخات القائمة، تشير إلى أنه أصبح جزءًا من الماضي، وبلا عودة.

لم تكن أزمة الحزب أنه افتقد للقيادة فقط، صحيح هذا واحد من العوامل الهامة، حيث مر الحزب بتجربة شديدة الصعوبة بعد اغتيال رابين وسقوط شمعون بيرس عام 96 الذي اعتبر واحدًا من المؤسسين، وبعدها تقلد القيادة جنرال يميني هو ايهود باراك، ثم الشرقي الذي يخلو من أي كاريزما بنيامين بن اليعازر واسمه العربي فؤاد، حيث يقود الحزب الغربي الاشكنازي، وأيضًا عمير بيرتس، وكذلك الرجل الباهت ابن رئيس الدولة السابق اسحق هرتسوغ وعميرام مستناع وأفي غباي، ثم العودة لعمير بيرتس الذي التحق مؤخرًا بحكومة نتنياهو اليمينية كحالة ذيلية محزنة بألسنة لمؤيدي الحزب، والذي تسبب في انشقاق الحزب، حيث رفضت ميراف ميخائيلي الانضمام للحكومة، وبقيت في المعارضة ليكتب الشرقي عمير بيرتس نهاية الحزب الغربي؛ ممثل يهود أوروبا الغربيين.

لم يكن غياب القادة والقيادة هي العامل الرئيس والبارز في تلاشي حزب العمل، وإن كانت هامة؛ فمثلًا حين ينشق أحد أباء الحزب التاريخيين مثل شمعون بيرس تاركًا حزبه لينضم إلى حزب كايدما ويرأس الدولة منتخبًا من هذا الحزب، ولكن هناك عوامل كثيرة ساهمت في اضمحلال هذا الحزب، والذي لم يهبط بسرعة، كما أحزاب الوسط التي كانت تتشكل فجأة وتصعد بسرعة لدورة انتخابية واحدة وتهبط في الدورة التي تليها، بل كان نزولًا هادئًا على سلم بياني هابط.

يمكن تقسيم نظام الحكم في إسرائيل في العقود السبعة التي تساوي تقريبًا عمرها إلى ثلاثة أقسام، ففي العقود الثلاثة الأولى حكمها العماليون، أي حزب العمل وتحالفاته هذا إلى حين انقلاب 1978، والذي جاء بالليكود ومناحيم بيغين، ثم عقدين من التساوي بين اليسار واليمين «مفهوم اليسار: مفهوم اقتصادي اجتماعي وليس سياسي»، هذا فترة الثمانينيات وحكومات التناوب والتسعينيات، ثم مطلع الألفية، منذ تسلم شارون؛ انفرد اليمين بالحكم وأصبح حزب العمل أو ما يمثله من يسار ملحقًا بحكومات الليكود أو كاديما الذي انشق عنه.

اليمين كان يتزايد بهدوء، واليسار كان يتلاشى بهدوء إلى أن التقيا وتعادلا في ثمانينات القرن وتسعينياته، ثم انكسر الميزان لصالح اليمين، والذي كان يزداد يمينه مع كل انتخابات للكنيست إلى الدرجة التي تخلى فيها نتنياهو عن شريك شبه وسطي، وهو حزب «هناك مستقبل» الذي يرأسه الصحافي السابق يائير لابيد ابن تومي لابيد، وبقي يشكل حكومات من يمين خالص، بل أصبح لديه فائض من هذا اليمين يستغني عنه في المعارضة؛ مثل الحزب اليميني الذي يرأسه القومي المتطرف نفتالي بينيت.

في الاستطلاعات الأخيرة برز نفتالي بينيت كمن يقترب من رئاسة الحكومة، حيث مفاجأة حصوله على ثلاثة وعشرين مقعدًا، مقابل ستة وعشرين مقعدًا لصالح ليكود نتنياهو، وتلك لها مؤشراتها بالتوازي؛ أن هذه الكتلة ربما التي كان يجب أن يحصل عليها حزب العمل ومع بقاء الليكود انتقلت تمامًا: ماذا يعني ذلك، أن يختفي حزب العمل من الخارطة السياسية؟ هذا يعني أن الحزب الذي قاد دولة العدو وهندسها يختفي، ويعاد هندسة الدولة من جديد، وفقًا لمنظومة يمينية جديدة، ستترك آثارها على الداخل والخارج؛ تعود إسرائيل أكثر نحو الدين الذي غادرته أوروبا والعالم.

وعلى صعيد الفلسطيني فحزب العمل هو من افتتح محاولة «إيجاد» حل مع الفلسطينيين، حين كان الليكود معارضًا، ويقيم ما يشبه المأتم، هذا يعني أن لا حل، وأن الاستيطان سيستمر، وأن من باتوا مقتنعين بأرض التوراة هم من يحكمون إسرائيل؛ التوراة التي تعتبر أن كل أحداثها تمت في الضفة الغربية، هذا يعني أننا أمام استمرار للصراع لا يجسده غياب حزب العمل الذي كان يناور ويخادع أكثر من اليمين، لكننا أمام وضوح في الرؤية يجسدها المشروع العدواني الاستيطاني... هذا هو الواقع، وتلك هي صورة إسرائيل بعد اسدال الستار على الحزب الذي أسسها، ولأن هناك حالة اشتباك وارتباط قسري بين الفلسطينيين وإسرائيل، فإن هذه الصورة تعني الكثير لهم من جهة، ومن جهة أخرى تتطلب تفكيرًا سياسيًا فلسطينيًا مختلفا عن السائد..!

العودة إلى الفهرس

تطويق روسيا بالفوضى
وجهة نظر

د. صلاح زقوت – رئيس البيت العربي/ أوكرانيا

تشهد العلاقات الأمريكية الروسية توتر في العديد من الملفات وتنذر باندلاع مرحلة ساخنة من الحرب الباردة بين البلدين، وتزعم الولايات المتحدةأن هناك تدخل روسي في الانتخابات الأمريكية بالإضافة إلى عدم التوافق بشأن الأمن الاستراتيجي كالملف السوري والليبي والأوكراني وملفات الغاز. وتشدد الولايات المتحدة وحلفائها العقوبات الاقتصادية على روسيا،حيث انسحبت الولايات المتحدة؛ من معاهده الأسلحة القصيرة والمتوسطة المدى وطورت هذه الأسلحة ونشرتها بالقرب من الحدود الروسية، ويواصل حلف الأطلسي الناتو وروسيا تعزيزقدراتهم العسكرية في شرق أوروبا وهناك زياده في حجم القوات الأمريكية في أوروبابلغ أعلى مستوياته منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث وصل 20 ألف جندي أمريكي للمشاركة في مناورات (2020)، وبالمقابل تعمل روسيا على تطوير أسطول البلطيق الروسي، بالإضافةإلى ذلك المخاوف الأمريكية من مشروع الغاز (نورد ستريم2) في الإضرار بمصالحها الاقتصادية في أوروبا والتقليل من حصة واشنطن في السوق الأوروبية، وهذا يتيح لروسيا التحكم في إمدادات الطاقة الأوروبية.

إن من شأن هذه العوامل أن تؤدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين، وتلعب الولايات المتحدة من خلال حلفاءها بخلق حالة من الفوضى والاضطرابات في الفضاء الحيوي لروسيا، وهى جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابقة لإضعاف روسيا ونفوذها على المستوى الدولي، وهذا ما نلاحظه في بيلاروسيا وقرغيزيا والصراع الأذري الأرمني.

تطورات الوضع السياسي والأمني في بيلاروسيا

انطلقت الاحتجاجات الشعبية في بيلاروسيا بتاريخ2020/8/9 عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت وحصل فيها الرئيس الحالي الكساندر لوكاشينكو على نسبة 81% من الأصوات، وحصلت منافسته في الانتخابات سفيتلانا تيخانوفسكايا على 11% من الأصوات حسب النتائج التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية البيلاروسية، ولكن أحزاب المعارضة؛ رفضت نتائج الانتخابات، وادعت بأن النتائج تم تزويرها وأن مرشحة المعارضة تيخانوفسكايا؛ فازت بالانتخابات بنسبة 80%، ونزل مؤيدي المعارضة إلى الشارع رفضا لنتائج هذه الانتخابات، ولكن قوى الأمن ومكافحة الشغب قمعت هذه الاحتجاجات وسقط العديد من الجرحى والقتلى ومئات المعتقلين، وأدت القسوة في قمع الاحتجاجات إلى نزول أعداد أكبر من المحتجين إلى الشوارع والساحات،بالإضافةإلى اضراب العديد من المصانع الضخمة في البلاد، وبعد قمع الاحتجاجات طلبت سفيتلانا تيخانوفسكايا من السلطات مغادرة البلاد إلى ليتوانيا وسمحت لها السلطات بالمغادرة، وقبل مغادرتها بيلاروسيا طالبت المحتجين بكلمة متلفزة بالهدوء والعودة إلى منازلهم حفاظا على أرواحهم، وقالت بأنها ليست سياسية وأنها ربة منزل ولديها طفلان

تريد تربيتهم، ولذلك فإنها تغادر البلاد، ولكن بعد وصولها لليتوانيا تغيرت لهجتها، وقالت بانها أجبرت على تسجيل كلمتها قبل مغادرتها بيلاروسيا ودعت الشعب إلى الاستمرار في الاحتجاجات حتى قبول الرئيس الحالي بإجراء انتخابات جديدة، وطالبت بوقف قمع المتظاهرين وإطلاق سراح المعتقلين، وفي آخر كلمة لها طالبت الرئيس بالتنحي عن الحكم قبل 2020/10/25، الموعد النهائي لانتهاء صلاحياته كرئيس، وإلا فالبديل سيكون إعلان العصيان المدني الشامل الذي سيشل البلاد.

السياسات الداخلية والخارجية للرئيس البيلاروسي

تسلم الرئيس البيلاروسي الكساندر لوكاشينكو السلطة قبل ستة وعشرون عامًا، بعد فترة قصيرة من تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهج سياسة الحفاظ على النهج الاشتراكي في البلاد والحفاظ على ثروات البلاد، وخاصة المصانع والأراضي الزراعية وغيرهما، ورفض خصخصتها أوبيعها لرجال الأعمال الروس أو الغربيين، وحارب الفساد وتعتبر بيلاروسيا حسب شهادات الأعداء قبل الأصدقاء خالية من الفساد، وحافظ على البنية العلمية والتقنية في بيلاروسيا، وحسب تقديرات اليونيسكو في 2012 فإن التعليم المدرسي في بيلاروسيا؛ حصل على المركز العاشر في العالم، ولكي يحافظ الرئيس على هذه المكتسبات، فإنه استخدم سياسة القبضة الحديدية ضد خصومه السياسيين، وركز كل السلطات بيده، حيث اعتبره الكثيرين بأنه ديكتاتوري، وكان يزج بمعارضيه بالسجون قبيل كل انتخابات رئاسية، وبالرغم من سياسة القبضة الحديدية،إلا أنه كان يحظى بتأييد شعبي كبير، وخاصة في مناطق الريف،أما معارضيه فكانوا أقلية من المثقفين الليبراليين؛أصحاب التوجه للانفتاح على الغرب وخصخصة المصانع والأراضي، وكان الشعب يؤيد الرئيس لأنه حافظ على الأمن والاستقرار في البلاد، بالرغم من كل العواصف التي اجتاحت دول الجوار في الاتحاد السوفييتي السابق والمعسكر الاشتراكي.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، فإن سياسته كانت معادية للغرب، وحاول انتهاج سياسة تحالف مع روسيا، ولكن مع الحفاظ على استقلالية بيلاروسيا، وأقام علاقات جيدة مع الصين وكوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية والعراق (زمن صدام حسين)، ونتيجة لهذه السياسة، فإن الغرب كان يحارب بيلاروسيا ويعتبرها البقعة الاشتراكية الوحيدة المتبقية من الاتحاد السوفييتي، وكان يفرض عليها العقوبات الاقتصادية ويضعها في القوائم السوداء ويدعم كل المعارضين لنظام لوكاشينكو، وبالنسبة للعلاقات البيلاروسية الأوكرانية بعد ماسمي بثورة الكرامة في 2014، فإن بيلاروسيا اتخذت موقفًا واضحًا وصريحًا بالحفاظ على وحدة وسلامة الأراضي الأوكرانية، ولم تؤيد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، بل استضافت العاصمة البيلاروسية (منسك) كل الحوارات بين روسيا وأوكرانيا والاتحاد الاوروبي لحل المشكلة الأوكرانية، والتي أسفرت عن اتفاقيتي منسك الأولى والثانية، وما زالت منسك تستضيف جولات الحوار بين أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبمشاركة الانفصاليين الأوكران. أما موقف روسيا من الرئيس لوكاشينكو، فإنها تعتبره حليفا استراتيجيا، ووقع بين البلدين اتفاقية الدفاع المشترك، وتوجد قواعد عسكرية جوية وبرية روسية في بيلاروسيا وتمر معظم التجارة بين روسيا والاتحاد الاوروبي عبر بيلاروسيا، ولكن القيادة الروسية لا يعجبها استقلالية الرئيس البيلاروسي وحاولت أن تفرض على بيلاروسيا قيام وحدة فيدرالية، ولكن لوكاشينكو رفض هذه الفكرة لأنه يعتبرها بمثابة تفريط باستقلال بيلاروسيا.

أسباب وآفاق تطورات الأزمة في بيلاروسيا

إن موقع بيلاروسيا الجيوسياسي الاستراتيجي بين روسيا والغرب؛ جعلها أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الحالية، حيث ينتهز الغرب أي فرصة للإطاحة بالرئيس المشاكس لسياساتها والمجيء بنظام موالي لها، كما حصل في أوكرانيا، ولذلك فإنها دعمت باستمرار كل المعارضين، ولكن بعد الانتخابات البيلاروسية الأخيرة والاتهامات بالتزوير وخروج الجماهير إلى الشارع للاحتجاج، فإن الغرب اعتبر بأن الفرصة الذهبية قد واتته للإطاحة بالرئيس لوكاشينكو وطعن روسيا من خاصرتها الثانية، بعد خسارتها لأوكرانيا، لذلك فإنه احتضن زعيمة المعارضة سفيتلانا تيخانوفسكايا التي اعتبرها فائزة بالانتخابات، وفرض عقوبات على نظام الرئيس لوكاشينكو ومن اعتبرهم مسوولين عن تزوير الانتخابات وقمع المتظاهرين، واستدعت معظم دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة وبريطانيا وأوكرانيا سفرائها من منسك للتشاور، وأعلنت هذه الدول عدم اعترافها بالرئيس لوكاشينكو بعد قيامه بحفل التنصيب.أما روسيا، فإنها اعتبرت الاحتجاجات التي اندلعت عقب الانتخابات في بيلاروسيا بمثابة فرصة لترويض الرئيس البيلاروسي، وبالفعل فبعد اندلاع المظاهرات، فإن الرئيس لوكاشينكو سافر إلى روسيا ووقع عددًا من الاتفاقيات التي كان يرفض سابقًا توقيعها، وحصل على مباركة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين واعترافه بنتائج الانتخابات واستعداد روسيا لتقديم كل أشكال الدعم العسكري والأمني والاقتصادي لبيلاروسيا ورئيسها لوكاشينكو.أما زعيمة المعارضة،فإنها تتنقل بين عواصم الدول الغربية وتحاول تأجيج الوضع الاحتجاجي في بيلاروسيا، وتحاول مغازلة روسيا للتخلي عن لوكاشينكو، ولكن موسكو حسمت خياراتها لصالح الرئيس لوكاشينكو وبالنسبة للتحركات الاحتجاجية،فإنها ما زالت، ولكنها فقدت الكثير من زخمها، خاصة وأن كل اعضاء لجنة التنسيق المعارضة؛إما في السجون أو غادرت لخارج بيلاروسيا.

وعلى ضوء ما جرى ويجري في بيلاروسيا، فمن الممكن الاستنتاج، بأن الأمورقد حسمت لصالح الرئيس لوكاشينكو الذي اجتمع مع زعماء المعارضة المعتقلين وأفرج عن اثنان منهم،وأعلن بأنه سيقوم بتعديلات دستورية والتخلي عن بعض صلاحياته، والاستنتاج الثاني بأن روسيا لن تتخلى عن بيلاروسيا بأي شكل من الأشكال،لأن ضياعها يشكل تهديدًا خطيرًا لأمنها القومي ويجعلها مكشوفة بالكامل أمام الغرب وحلف الناتو.

الوضع السياسي في قرغيزيا

بعد الانتخابات كما جرى في بيلاروسيا اعترضت المعارضة على نتائج الانتخابات، واعتبرتها مزوره

العودة إلى الفهرس

وخرج المؤيدين للمعارضةإلى الشوارع وشهدت فوضى واضطرابات، ولم يتم تدخل لقمع المعارضين، وتم إلغاء نتائج الانتخابات وتسلمت المعارضة رئاسة مجلس الوزراء ودعا الرئيس إلى الهدوء وحفظ الأمن،ثم بعدهاقدم استقالته، ودستوريًا يفترض أن يحل رئيس البرلمان حتى يتم انتخاب رئيس جديد،ولكنه رفض استلام الرئاسة؛ فالنظام لم يتشكل بشكل نهائي لأن أغلب القيادات لاتمتلك القدرة على إدارة البلاد التي يمزقها الصراع القبلي والمناطقي بين الشمال والجنوب،أيأن مايجري هو أوسع من احتجاجات، ويستهدف تغيير السلطة.

تحتل قرغيزيا موقع استراتيجيفي وسط آسيا فهي تربط مابين الصين ودول الاتحاد السوفييتي السابق وأفغانستان مرورًا بأوروبا،أي طريق الحرير (اتفاق التعاون والأمن)، وقد كان في قرغيزيا قاعدة عسكرية أمريكية؛ ألغيت عام2014، والآن توجد قاعدة عسكرية روسية فيها.

تركيا وأذربيجان يتعاطيان مع قرغيزيا من موقع أنها امتداد لتركيا في وسط آسيا، بحكم اللغة التركية، وهذا له تأثير مباشر على دور روسيا، بالإضافة إلى أن الصراع الأذري _ الأرمني يجذب آلاف المتشددين الإسلاميين.

وهنا يبدو أن الصين ولما لها من تأثير مع روسيا ستتعاون معها لضبط الوضع والخروج من هذه الأزمة، وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن الشعارات المناهضة لكلا البلدين ترفع في الشوارع، ولن تسمح روسيا باستمرار الفوضى،كما لها تأثير كبير على العديد من القوى، فقد تم إلغاءالانتخابات وقدم الرئيس استقالته،وسيتم تغيير قانون الانتخابات وإعادتها وستساهم كل القوى السياسية، والتي غالبيتها ترتبط بعلاقات مع روسيا في الخروج من هذه الأزمة، وستذهب الأمور نحو التهدئة.

الصراع الأذربيجاني ـ الأرميني

يدور الصراع الأذري_الأرمني حول ناغورنو كاراباخ؛ المقاطعه الأذرية جغرافيًا، حسب الحدود المعترف بها دوليًا من قبل الأمم المتحدة، والأرمينية اثنيًا، وتعتبر الجولة الحالية من القتال الذيبدأ في 2020/9/27 بين البلدين الأشرس منذ عقود، ويعود الصراع إلى العام 1988، عندما اندلعت مواجهات داميه بين القوات الأذربيجانية والانفصاليين الأرمن في المقاطعة؛ انتهت بتركها فيأيدي الأرمن بعد توقيع هدنة 1994.

إن مايحدث الآن هو صراع بين دولتين في العلن، ولكن في جوهره صراع بين عدد من الدول للسيطرة على منطقه، تعتبر بوابه آسيا، بالإضافةإلى أن منطقه القوقاز؛ محطة رئيسية عالمية لنقل النفط والغاز،وإلى بحر قزوين الذي يعتبر أكبر مسطح مائي مغلق في العالم، وتبلغ مساحته 370 ألف كليومتر مربع، وهذه الإمدادات تشمل: روسيا، تركيا، أذربيجان، أرمينيا، ودول آسيا الوسطى، وهنا يتجلى الحضور: الإيراني،التركي،الإسرائيلي -الأمريكى، والروسي.

فإيران تحتفظ بحدود برية مع البلدين المجاورين، وقد ازداد قلقها من انتشار رقعه الحرب إلى أراضيها،وهى تميل إلى أرمينيا لمواجهه النفوذالتركي- الإسرائيلي الأمريكيفي أذربيجان الذى يشكل تهديد جدى لها.

أما تركيا هي الدولة الإقليمية الوحيدة التي اتخذت موقفًا واضحًاإلى جانب أذربيجان، واتسم تدخلها بشكل واضح وصريح، ووضعت كافه امكانياتها العسكرية واللوجستية تحت تصرف باكو، وترى تركيا أن أذربيجان امتداد لها، وتريد من خلال ذلك التوسع في وسط آسيا بالاستناد إلى أن لغتها تركية، وتعتبر أذربيجان ثانيأكبر موردي الغاز إلى تركيا بنسبة 30% بعد روسيا، كماترتبط تركيا بأذربيجان من خلال خط نقل الغاز (تاناب) الذى يربط أذربيجان بأوروبا، ويبلغ طوله 3500كم،ويمنح هذا المشروع دورًا أكبر على صعيد الطاقة العالمية، بالإضافةإلى الخط الحديدي الدولي الذى يربط بين أذربيجان وتركيا مرورًا بجورجيا.

أما دوله الكيان (إسرائيل) فهي حليف قوى لأذربيجان، باعتبارها سوق خصبه لشراءالأسلحة؛ إذ بلغ حجم مشتريات أذربيجان خمسة مليار دولار، فيما تسعى السياسةالخارجيةالإسرائيليةإلى تضييق الخناق على إيران؛ من خلال ايجاد نفوذ لها على حدودها، كما تعتبر باكو مصدر مهم لتزويد إسرائيل بالغاز والنفط، كما تعتبر إسرائيل وجودها فيأذربيجان وسيله ضغط على روسيا لمقاضيتها في مناطق النزاع خصوصا في سوريا وإيران. وتحظى كلًا من تركيا وإسرائيل بدعم أمريكي خفي، رغم انشغال الأمريكان بالانتخابات الرئاسية، لأن جوهر موقفهاهو وقف امتداد مناطق النفوذ الروسي وخلق مشاكل له في حديقته الخلفية.

أما الموقف الروسي، فقد التزم الحياد في هذا الصراع ووصف القتال بين البلدين بالمأساة وفق تعبيرالرئيس الروسي، وروسيا يربطها تحالف عسكري مع أرمينيا ولها قاعدة عسكرية على تخوم أوروبا فيها، وفي الوقت نفسه، تحتفظ بعلاقات وثيقه مع حكومةأذربيجان، ولها مصالح اقتصادية معها، بما في ذلك صفقات كبيرة من السلاح الروسي، وترتبط روسيا بعلاقة مع أرمينيا بعضويتهما في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وتفدم موسكو ضمانات لأرمينيا، ولكنها لا تمتد إلى مناطق القتال في ناغورنى كاراباخ التي تعتبر بالعرف الدولي جزءًا من أذربيجان. كما أن روسياإحدى الدول المشاركة في مجموعه منسك التي تتوسط في النزاع، وإذا اقتصر القتال على منطقه كاراباخ، فإن روسيا ستحافظ على حيادها فيه، وستلعب دور الوسيط، ولكن إذا حدث نزاع طويل الأمد مع تدخل تركى متزايد؛ يهدد الهيمنة الروسية في المنطقة، والتي تعتبر جزء من فضائها الحيوي،فهذا يستدعى استجابةسريعة ومباشرة بالتدخل وفق اتفاقية الدفاع المشترك، لأن أي اعتداء على أرمينيا يعتبر اعتداء على روسيا، وتركيا تدرك ذلك جيدًا ذلك، وبالتالي ستكون تحركاتها محسوبة بدقة، بحيث لاتدخل بمواجهة مباشرة مع روسيا، ولهذاتبعاته في سوريا وليبيا وشرق المتوسط. كذلك تمتلك روسيا ورقه ضغط في منطقه (توفوز _نافوش) التي تتسم بطابع استراتيجي، لكونها نقطة وصل ليس لأنابيب النفط من أذربيجان ةلى أوروبا عبر البوابة التركية فحسب، بل لشبكة طرق رئيسية في القوقاز، وهذا يحمل رسالة روسية عبر حليفتها أرمينيا إلى أمريكا؛ بشأن إمكانيه تعطيل خطوط الإمداد عبر القوقاز، ولاسيما بعدالتضييق الأمريكي المتواصل على خط (نورد ستريم) ومحاوله تحجيم خط (تورك ستريم)، علاوة على لعبة الطاقة الجارية شرق المتوسط، فإن التهديدات لهذه الأنابيب والطرق المهمة للنفط والغاز، تشكل مصدر قلق للمختصين بأسواق الطاقة.

هل ينجح التعايش مع كوفيد -19؟

قراءة تحليلية

م. تيسير محيسن–باحث وكاتب وعضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني/ فلسطين

في كل مكان تقريبًا ثمة حالة «طوارئ» لمواجهة كورونا: قيود على الحركة، حظر الاتصال، إجراءات نظافة صارمة، إغلاق المدارس والمؤسسات الثقافية، إعادة تنظيم عالم العمل، شلل الاقتصاد، إغلاق الحدود وتوقف حركة القطارات والطائرات... ولكن إلى متى؟! مع غسل اليدين بشكل متكرر والتباعد الاجتماعي، مع هذه الممارسات وغيرها التي باتت جزءًا من حياتنا اليومية، ومع ومراكز التسوق المغلقة والمطاعم الشاغرة والملاعب الخالية من الروح، نتجه نحو عالم جديد، مرورًا بما يسمى «التعايش»!

لا شيء يوقفه؛ ينتشر متخطيًا الحدود ليُحدث اضطرابًا هائلًا في حياة البشر؛ فيروس كورونا الذي لا تناقش القضايا إلا ارتباطًا به؛ من أزمة الغذاء إلى تغير المناخ، ومن أنماط القيادة إلى استراتيجيات التعافي، ومن التعليم المنزلي إلى القيود على السفر، ومن الانتخابات الأمريكية إلى الحرب في ناغورني كرباخ، وهكذا. كما ارتبط مصير العالم به، وباحتمالات التغلب عليه اليوم أو غدًا؛ ندرك أن «غدًا» يختلف كليًا عن «أمس»، وبين هذا وذاك نتحدث عن التعايش الذي يكتسب زخمًا مع الفشل في إيجاد علاج أو تطوير لقاح!

في الطوارئ

فرضت حالة الطوارئ واتخذت تدابير تقييدية في معظم بلدان العالم، بينما لم يتوقف الفيروس عن الانتشار، وبرزت مخاوف جدية بخصوص الشأن العام، وتركيز السلطة وتعطيل الفصل بين السلطات وانتهاك الحقوق والحريات، وثمة اتجاه عام وعالمي نحو الاستبداد، ومن المشكوك فيه أن يُوقف قريبًا.

يؤكد خبراء أن التغلب على الفيروس كان بفضل التكنولوجيا، وليس «استبداد الدولة». ومع ذلك، يحذر حقوقيون أن توسيع نظام «المراقبة الرقمية» يشكل انتهاكًا صارخًا للحقوق والحريات؛ فالخوف من الموت يجب ألا يقودنا إلى الأسوأ. في الواقع يصعب الحكم: ثمة تدابير ومنظورات شتى في معالجة الأزمة؛ سلطوي، وديموقراطي، وثالث تضامني بين الدول، لكن أيها أرشد وأقل ضررًا، لا أحد يعرف يقينًا.

يمكن الانتقال من الطوارئ إلى التعايش ويتم عبر: الالتزام بالتوصيات التي يقدمها الأطباء وعلماء الأوبئة، وليس رجال السياسة والأمن (القرار وبائي وليس سلوكيًا)؛ تعزيز ثقافة الامتثال الطوعي المدني لدى المواطنين، وليس الإكراه؛ تشجيع التضامن الاجتماعي والتعاون وتبادل المعلومات وحماية المتضررين والكف عن استخدام الردع؛ تحقيق التوازن في الإجراءات بحيث لا تشعر أي جماعة بالتمييز، وبحيث لا يقع الضرر بقطاع دون آخر، دون خضوع لمنطق التجريب والارتجال. الفيلسوف الإيطالي جيورجيو أغامبين (صاحب نظرية الاستثناء) أعلن رفضه للإجراءات الحاسمة التي اتخذتها السلطات الإيطالية معتقدًا أن العمل الشمولي لا يثير إلا الذعر!

في التعايش

يحتدم النقاش حول كل شيء تقريبًا في السياسة والاقتصاد والمجتمع والعلم والبيئة، فيما يمكن اعتباره أكبر عملية تعلم وتكيف تحدث بصورة جماعية تنخرط فيها أمم الأرض جميعًا. أفضى جدل الواقع إلى تبني فكرة «التعايش» التي تتباين المنظورات حولها، ومع

العودة إلى الفهرس

التباين ثمة ما هو متفق عليه وهو أن التعايش عملية تراكمية وطبقية تقتضي تحولا كبيرًا في أنماط السلوك والفعل، وتفترض الصراع وغلبة فئة على أخرى.

يعد التعايش مطلبًا للجميع؛ فالكل بحاجة إلى العمل والدخل والحركة والتفاعل الإنساني! ويبقى السؤال كيف تحقق البشرية هذا التعايش بحيث «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم»؟

للفيروس والتعايش معه تأثيرات ودلالات اجتماعية واقتصادية وفلسفية، سوف نتوقف قليلًا عند بعضها:

منظور اجتماعي:

للوباء والتعايش معه تأثيرات على جميع جوانب الحياة الاجتماعية؛ فمصادر الترفيه تتغير فيما يعرف اليوم بالتدفق عبر منصات (OTT)، ستخضع مشاهدة مباراة كرة قدم، أو فيلم سينمائي أو حضور حفل موسيقي أو فعالية ثقافية إلى تغيير جذري؛ فالعالم يحضر إلى صالون بيتك أو غرفة نومك! وسوف نفكر مليون مرة قبل أن نتسوق، سيخضع الأمر للاحتياج الفعلي دون بذخ أو تباهي، كما يصبح للبقاء على قيد الحياة تأثير واضح! الاكتفاء بما لدينا. يكتشف الناس أهمية التوفير والادخار للطوارئ. اختبار إجراءات جديدة للسفر، والتكيف مع طقوس مختلفة لتناول الطعام في المطاعم والتعامل مع الخدمة الرقمية.

كورونا فرصة أمام المجتمعات لتعيد تنظيم ذاتها، هناك من يطالب بتطبيق الصفقة الخضراء؛ الجمع بين الحد من التفاوتات الاجتماعية ومكافحة تغير المناخ. يعد الوباء سيصبح كل شخص مسؤولًا عن صحته ويتخذ إجراءات لحماية أسرته وزملائه في العمل، بينما يبحث المشغلون (القطاعان العام والخاص) عن طرق لتقليل مخاطر العدوى أثناء العمل، كما يمكن أن يتغير فن العمارة والتخطيط الحضري، وكذلك الفضاءات العامة؛ الملاعب والمطاعم ودور السينما والمكاتب الإدارية وخطوط الإنتاج، هذا وسوف يطرأ تحول على علاقاتنا وأوقات فراغنا وأنماط استهلاكنا؛ تُعزز «الرقمنة» ذلك بقوة، وبشكل خاص في مجالي العمل والتعليم في المنزل، حيث نختبر تجربة ربما تغير عاداتنا. قد تزعزع التجربة أسس عالمي العمل والتعليم، وتطرح إشكاليات كبرى: الفجوة المعرفية، إمكانية الوصول والمساواة، التفاعل الإنساني والاتصال الشخصي.

منظور اقتصادي:

الفيروس نفسه لم يتسبب في الأزمة، وإنما أثار عواملها الكامنة في النظام الاقتصادي السائد (السوق المعولم والنيوليبرالي والأبوي). أدت تدابير الاحتواء إلى بروز مشاكل أخرى. التعايش هنا يعني الاستجابة للوباء وتأثيراته على المدى القصير وأيضًا الشروع في تطبيق استراتيجيات التعافي الاقتصادي (ويفضل أن تكون طبقًا لمبدأ البناء بصورة أفضل). تشمل الاستراتيجيات إجراءات من قبيل؛ دعم البنى التحتية للطاقة النظيفة، بالإضافة إلى تعديل مباني المكاتب لتحسين الكفاءة وغير ذلك. ومن بين الأشياء التي يجب الانتباه لها والنضال ضدها احتمال أن تعدل الشركات أنماط العمل وشروطه باتجاه الأتمتة طبقًا لمبدأ غير إنساني «الآلات لا تمرض». كما يجب أن يولى الإمداد الغذائي أهمية فائقة خشية انقطاع سلاسله والتسبب في أزمة غذاء كبرى، وأيضًا ربما تتزايد الاتجاهات الحمائية، وتندلع حروب تجارية، وتقر عقوبات اقتصادية، مع نزعة استبدادية في الحكم وتراجع دور التعاون والمؤسسات الدولية.

منظور فلسفي:

أولًا، يمكن النظر للفيروس باعتباره إشارة من الطبيعة لإعادة ضبط الحضارة الإنسانية (الاقتصاد، النظام العالمي، المبادئ التوجيهية الأخلاقية)، وأيضًا بوصفه ضرورة تاريخية ومنطقية للإجهاز على النيوليبرالية والعولمة.

ثانيًا، أيضًا بوصفه تحذيرًا أخيرًا حول التهديدات. كورونا ليس مشكلة طبية، ولا مشكلة اقتصادية، ولا مشكلة سياسية؛ بل مشكلة وجودية وأخلاقية ومزيج معقد مما ذكر!

ثالثًا، كشف الوباء عن هشاشة العالم الحديث وضعفه، على الرغم من تقدم التكنولوجيا وعلوم الأحياء والوراثة والتحكم الآلي، والطب، والرقمنة والإبداع والذكاء الاصطناعي.

رابعًا، العمل عن بُعد، يخلق الوهم بأن التقنيات العالية هي الدواء الشافي، هذا رهان خاسر وخاطئ؛ التكنولوجيا لا تحل مشكلة الإنسان كإنسان، ولا يمكنها أن تحل محل التواصل البشري المباشر، الذي نشأت منه الحضارة الإنسانية، يمكن للمرء الاستغناء عن الوسائط، ولكن لا يمكن الاستغناء عن التواصل الوجاهي؛ التكنولوجيا مفيدة والعالم الافتراضي رائع، ولكن الحياة خارجهما لا تزال أفضل وأكثر روعة!

خامسًا، جهات كثيرة توظف الوباء والتعايش معه بما يخدم مصالحها: النخب الحاكمة، وهي تبحث عمن تلقي عليه اللوم عن مشاكل العالم، الشركات فوق القومية، حيث يندلع الصدام على النفوذ واقتسام العالم. الأوليغارشية العسكرية وهي تبرم صفقات السلاح.

سادسًا، النظام الذي برز منذ 300 عامًا مع الثورة الفرنسية ينهار؛ عالم جديد قادم غائم الملامح، هنا يبرز السؤال حول دور الدولة ومنطقها، بوصفها التجسيد المؤسسي للنظام.

سابعًا، تراكمت مشاكل دون حل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. الثورات، طبقًا لماركس، "قاطرات التاريخ". العالم في حاجة إلى ثورة. كورونا يفعل فعل الثورة، يحول التغييرات الكمية إلى تغييرات نوعية، يخلخل العلاقات والبنى، يؤثر على مسارات التنمية الاقتصادية، ويغير من حدود الجغرافيا السياسية.

ثامنًا، بينت المعطيات أن الدول الأكثر إصابة هي الدول الأقوى اقتصاديًا، بينما دول "السوق الاجتماعي" أقل نسبيًا؛ دول المجموعة الثالثة (روسيا والصين وبيلاروسيا وفيتنام وكوبا)، المتمسكة بالاشتراكية أو بعضها، خصوصًا، في مجال الرعاية الصحية، تشهد أقل معدلات الإصابة والوفيات عدة مرات.

تاسعًا، أمريكا تغادر، الصين قادمة. تقود أمريكا عالمًا قائمًا على التخمين والحرية. عالم الصين قائم على الأرقام والضرورة. تأسس الغرب على أسطورة الوجود، ويستند العالم الجديد إلى أسطورة القدر. الحضارة القائمة على التخمين مستعدة للتخلي عن دور الإنسان في الاقتصاد، لكنها لا تستطيع التخلي عن الذاتية التي تكشف الحاجة إلى العمل من خلال الحرية؛ إذ لا يمكن فصل الوعي عن الإنسان!

شكل فيروس كورونا هجومًا وقحًا ومفاجئًا على الإنسان وتسبب له بمصيبة مهولة. ثمة مقاومة؛ حرب بكل ما فيها من حشد وإخلاص وتضحية.. لا أحد يعرف إلى أين سيقود هذا الطريق، لكن من المنطقي السير في طريق جديد إذا كان الطريق القديم أفضى إلى كومة أنقاض.

النظام الأمريكي: عجيب وفريد

هاني حبيب– كاتب صحفي/ فلسطين

بعد أيام قليلة تجري الانتخابات الرئاسية الأمريكية الـ59، هنا نسجّل بعض غرائب هذه الانتخابات وأعاجيبها وتفردها، فهذه الانتخابات لا تسمح وفقًا للدستور الأمريكي بأكثر من ولايتين متتاليتين للرئيس، ويعتبر الدستور الأمريكي، أول دستور على مستوى العالم الذي يحدد فترتين فقط للرئاسة التي يتوجّب أن يكون المرشح عضوًا في أحد الحزبين، الجمهوري أو الديمقراطي، والاستثناء الوحيد كان لمرة واحدة، وهو الرئيس جورج واشنطن أول رئيس لأميركا الذي كان مستقلاً، والحملة الانتخابية الأمريكية تبدأ قبل عام من إجراء الانتخابات، وهي أطول مدة مقارنة مع باقي الدول، في هذه الفترة تجري انتخابات تمهيدية في الحزبين، وهي التجربة الأولى في تاريخ الانتخابات التي اتبعتها بعض التجارب الأخرى فيما بعد، والدستور الأمريكي هو الأول الذي ابتدع غرفتين برلمانيتين، النواب والشيوخ، وفيما بعد، اتخذت بعض الدساتير هذا الأسلوب في تشكيل برلماناتها.

وإذا كان نموذج «المجمع الانتخابي» يعبر عن انتخابات غير مباشرة نوعًا ما، فإنّ هذا النموذج يعتبر أحد عيوب النظام الانتخابي؛ هيلاري كلينتون حصدت أصواتًا أكثر من ترامب في الانتخابات السابقة تزيد عن مليوني صوت من مجموع أصوات الناخبين، إلا أنّها خسرت الانتخابات، وهذا ما حدث مع آل جور لصالح جورج بوش؛ ولايتين فقط رفضتا هذا النظام، حيث تجري الانتخابات وفقًا للنظام النسبي.

وإذا كان ذلك ليس كافيًا لوصف هذه الانتخابات بالغريبة والعجيبة، فيكفي أن نقص حكاية مقاطعة كولومبيا التي هي العاصمة واشنطن، فسكانها محرومون من حق التصويت لانتخابات الكونغرس، ويمثلهم في مجلس النواب عضو واحد ليس له حق التصويت، بينما ليس لهم ممثلاً في مجلس الشيوخ، فيما يتشكّل مجمعهم الانتخابي بثلاثة أعضاء في انتخابات الرئاسة، يعود هذا الاجحاف بحق المواطنين الأمريكيين دافعي الضرائب في المشاركة الفاعلة في الانتخابات إلى خلاف جرى لدى اختيار العاصمة الأمريكية واشنطن في ظل المنافسة بين المدن الكبرى، وأصبحت واشنطن في مقاطعة كولومبيا، تابعة مباشرة للإدارة الفيدرالية، في حين تعتبر من الناحية النظرية الولاية 51 التي لا يعترف بها ولا بمواطنيها في ظل النظام السياسي الأمريكي، ونتحدث هنا عن واشنطن المقاطعة – العاصمة، وليس ولاية واشنطن التي تقع شمال غرب المحيط الهادي في الولايات المتحدة بالقرب من الحدود مع كندا.

أواخر حزيران يونيو الماضي، أقر مجلس النواب الأمريكي في جلسة تاريخية مشروع قانون يحوّل مقاطعة كولومبيا، أي العاصمة واشنطن إلى ولاية بحيث تصبح عمليًا الولاية 51 من الناحية الرسمية، إلا أنّ مثل هذا التصويت لا جدوى منه ذلك أنه يتطلّب موافقة مجلس الشيوخ، الذي يُعارض هذا التوجّه بالنظر إلى تركيبة العاصمة السكّانية، حيث يشكّل السود واللاتينيون والأسيويون غالبية السكّان، ويقترعون عادة لصالح الحزب الديمقراطي، مما يعني مقعدين في مجلس الشيوخ ومقعد في مجلس النواب لصالح الحزب الديمقراطي في حال نجاح هذا التوجه.

عدا العاصمة واشنطن، هناك مناطق بحسب السياسة الأمريكية لا يملك مواطنيها الحق في المشاركة في الانتخابات مثل: بورتوريكو وغوام وجزر ماريانا الشمالية وساموا الأمريكية، والتي لا تمتلك الحق في المشاركة في مختلف أشكال الانتخابات في الولايات المتحدة، والتي لا تجري إلا في يوم واحد من أيام الأسبوع، وهو يوم الثلاثاء فقط.

خارج النص

العودة إلى الفهرس

عن مفهوم الثقافة ودور المثقف

يمكن القول أن الثقافة هي جملة ما يبدعه الإنسان والمجتمع على صعيد العلم والفن ومجالات الحياة الأخرى؛ المادية والروحية، من أجل استخدامها للإجابة على الأسئلة الكبرى التي طرحها علي أومليل للإسهام في حل مشكلات التقدم والتطور، وهنا تتجلى خصوصية الواقع -واقعنا العربي ومنه الفلسطيني بخصوصيته- التاريخية والراهنة وتفاعلها مع المفهوم العام المعاصر للثقافة بكل أبعادها ومكوناتها العلمية، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في اللحظة الراهنة من تطور البشرية. والانحياز إلى هذا التعريف للثقافة، بحسب ما يرى المفكر غازي الصوراني، كونه يتناولها كمجموعة من الأنماط السلوكية والفكرية والتربوية بمضامينها المستقبلية التي تؤطر أعمال الإنسان في علاقاته الثلاثية مع الطبيعة والمجتمع وما وراء الطبيعة، من خلال التواصل الدؤوب مع مسار التنوير والحداثة والنهضة والتقدم العلمي، آخذين بعين الاعتبار أن لكل عصر ثقافته.

أما حول مفهوم المثقف فهو ليس مفهومًا مجردًا، وليس عنوانًا أو فرضيةً، بل هو ملخص منظومة فكرية مكتملة تحققت تاريخيًا عبر الممارسة في مجتمع معين في مراحل تطوره المختلفة، وأدت أو أسهمت في تغيير العديد من الأنماط والأنظمة السياسية؛ عبر دور فعَّال في نشر مبادئ العقلانية والتنوير والحداثة والثورة... الخ، وهذا ما يتوجب أن يمارسه –وبوعي- المثقف العربي الملتزم بقضايا العقلانية والتقدم والعدالة الاجتماعية في بلادنا؛ فالمثقف بحسب «الصوراني» هو الحامل لرسالة؛ لموقف؛ لرؤية نظرية مستقبلية من ناحية، وهو أيضًا المثقف العضوي؛ (الداعية، الاختصاصي، المُحَرِّض، صاحب الأيديولوجيا) أو حاملها، المدافع عن قضايا الحقوق والحريات، الملتزم بالدفاع عن قضية وطنية وقومية، أو قيم ثقافية ومجتمعية أو كونية، بأفكاره أو بكتاباته ومواقفه تجاه الرأي العام، هذه صفته ومنهجيته، بل هذه مشروعيته ومسئوليته تجاه عملية التغيير التي يدعو إليها، وهنا يحضر ضرورة الجمع بين المثقف؛ حامل الرسالة، وبين المثقف العضوي الملتزم تنظيميًا، بحكم تقاطع أو توحد الرؤيتين في نقطة التقاء هامة، وهي الوظيفة النقدية للمثقف، والوظيفة النقدية هنا تتخطى التبشير أو الرسالة إلى التغيير وتجاوز الواقع.

الشاعر جواد العقاد للهدف
أنا منحاز للكادحين والمهمشين في كل زمان ومكان

أجرى اللقاء: د. وسام الفقعاوي– رئيس تحرير "الهدف"

جواد لؤي العقاد، شاعر فلسطيني شاب، من مواليد قطاع غزة عام 1998، يعمل في الكتابة والتحرير الأدبي، وعضو في الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين.
ترأس تحرير بوابة اليمامة الثقافية لمدة عامين، وحرر مجلة نازك الصادرة عنها.
حصل على درجة البكالوريوس في الأدب العربي من جامعة الأزهر في غزة، وأصدر مجموعة شعرية بعنوان (على ذمة عشتار)، وكتاب (تأملات في الصوفية الجمالية)، وتنشر مقالاته في صحف عديدة.

*** كيف يقدم جواد العقاد نفسه للقارئ؟**

**أصعب سؤال يمكن توجيهه للإنسان هو «من أنتَ»؛ لأنه يضعه أمام تساؤل وجودي حقيقي، ويكون أصعب حين يوجه إلى شاعر أو مبدع؛ لأنه يعطيه حق شرعنت نفسه في مجاله الإبداعي، لكن ببساطة وبعيدًا عن هذا الارتباك، أنا جواد لؤي العقاد من مدينة خان يونس، أحاولُ كتابة الشعر منذ عشر سنوات وحديثًا كتبتُ القصة القصيرة، إضافة إلى كتابة المقالات في الأدب والصحافة، درستُ الأدب العربي في جامعة الأزهر بغزة، وعضو في الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين، وحصلت على عدة جوائز وتكريمات في مجال الشعر. أحاولُ أن أعيش الحياة بكل تناقضاتها لا سيما أنها صعبة في قطاع غزة المحاصر منذ سنوات، هذه الحياة التي حملتني همًا فكريًا ووجوديًا وقوميًا ووطنيًا أحاولُ التعبير عنه بالكتابة؛ فهي معراجنا الوحيد نحو سماء الأحلام أو على الأقل تُشعرنا بالتوازن والسلام الداخلي.

*** تجربتك الشعرية كشاب لا تزال حديثة، و«على ذمة عشتار» كان ديوانك الأول؛ فكيف تقيم تجربة البدايات؟**

**في مجموعة «على ذمة عشتار» كنتُ أكتبُ بفعل الحبِّ والخوف والتساؤل والقلق الوجوديِّ والتجريب، وتقوم المجموعة على البديهة الشعرية أكثر من فنيات اللغة؛ لذلك كانت الجملة الشعريّة عفويّة غالبًا، في فترةِ كتابةِ المجموعة، القصيرة نوعًا ما، لم أكن أرى الشّعرَ غير أنّه تنفيسٌ وتطهيرٌ للنفس، ولم يكن يهمني شكل القصيدة والتقنيات الفنية؛ لذلك كنتُ أكتبُ بشجاعة غير مكترث للعبارة ومدى شاعريتها، ربما. أما حين تعمقتُ في مفهوم الشّعر أصبحتُ أخافُ القصيدةَ وأراها مسؤوليّةً عظيمةً، بعد أن كانَ الشعرُ تنفيسًا، في وعيي، صرتُ أرى القصيدةَ الجيدةَ مُثقفةً وتحملُ همًا جماليًّا وفكريًّا، ولا يعني ذلك تحميلُ الشّعرِ ما لا يحتملُ. لذلك أصبح الاهتمام بالجماليات مهمًا؛ كي لا أقعَ في المباشرة أو أقدمَ درسًا فكريًّا خارجَ لغةِ الشّعرِ، ولهذا لم أجرؤ على نشرِ عملٍ جديد إلى الآنِ. تبقى «على ذمةِ عشتار» التجربةَ الأقربَ إلى القلبِ بلغتها النقيّة وأسلوبها العفويّ وحبها الأزلي.

*** اهتمامك تجاوز كتابة الشعر، إلى الغوص في عالم الصوفية، وقد أنجزت كتابًا بهذا الصدد، فماذا وجد جواد الشاب الشاعر في هذا العالم؟**

**في الحقيقة الشعرُ هو دافعي الأول للدخول في عالم الصوفية، كنتُ أقرأ الشعر الصوفي من ينابيعه الصافية فاطلعتُ على شعر الحلاج وابن عربي ورابعة العدوية وآخرين، وأخذتني هذه النماذج بسحرها اللغوي والإيقاعي والعاطفي إلى جماليات خاصة ناتجة عن رُؤى مختلفة وطريقة شعور بالعالم مغايرة للسائد، إذن كان مدخلي الأول جمالي ومن هنا بدأ الغوص في أعماق الفكر الصوفي والذي يحتاج مهارة غير عادية في البحث والتفكير، وقد ساعدني في ذلك معرفتي باللغة الشعرية المرتكزة على الإيجاز والإيحاء وهي تقارب اللغة الصوفية في هذا، وبشكل أدق، إن اللغة الصوفية شاعرية.

عكفتُ على قراءة الفكر الصوفي من مراجعه الأم، قرأتُ فتوحات ابن عربي

العودة إلى الفهرس

وطواسين الحلاج وغيرها من أمهات الكتب إضافة إلى كتب معاصرة أهمها الصوفية والسوريالية للمفكر أدونيس، فاكتظت الأفكار في ذهني، ولهذا كنتُ محتاجًا للكتابة؛ لأنها نقاش مع الذات وتعبير دقيق عن الفكر، ولأني أريدها كتابة تبحث في الجمال أكثر من الفكر رصدتُ العلاقة الوطيدة بين التصوف والفن وكيفية تأثير كلاهما في الآخر، فتقدمتُ للكتابة في الموضوع باحثا عن بقعة الضوء الصغيرة الممثلة بالفكر الصوفي الحق وسط ظلام الادعاء والخُرافة، ومحصلة هذا الجهد كان كتابي» تأملات في الصوفية الجمالية» الذي يضم دراسة النزعة الصوفية في مجموعة من النصوص الأدبية المعاصرة، وعرجتُ على تأثر عامة الفنون بالصوفية ناهيك عن إشارات من الفكر الصوفي وتحليلها. وللحق إن الفكر الصوفي، بعيدًا عن ما يُروج من أدعيائه وأعدائه، يمثل فهمًا جوهريًا للأديان والكون والبشر، ولأنه يدعو إلى التفكير والتفكر؛ اضطهد وهمش وشوه على مدار التاريخ، فمثل هذا الفكر لا يتماشى مع المصالح السلطوية.

***في التداخل بين المسألتين؛ الوطنية والاجتماعية، أين تجد نفسك؟ وهل أنت بين همّين بالدارج العامي أم بين قضيتين في الإصلاح العلمي والسياسي؟**

**الأديب مهموم بطبعه، ليس بالمعنى الساذج للكلمة، وإنما بمعنى أنه صاحبُ قضية يتبناها ويدافع عنها في كتاباته وإن لم يكن بشكل مباشر أحيانًا، وأنا لا أستطيع أن أتخذ دور السياسي أو المصلح الاجتماعي في النص الإبداعي؛ فليست وظيفة المبدع التنظير، مع أني مارست ذلك في المقال ولكن يبقى الشعر مبتغاي الأول، ولست مع إخضاع الأدب إلى الأيديولوجيا بما أننا في صدد الحديث عن السياسة، ولكني أتناول القضايا من ناحية وجدانية إنسانية تخاطبُ أعماقَ النفس البشرية كما فعل غسان كنفانَي «في عائد إلى حيفا» مثلًا. في نهاية المطاف أنا منحاز إلى الكادحين والمهمشين في كل مكان وزمان أما على الصعيد الوطني فلا يمكن لفلسطيني أن يخون وطنه، فهو ابن معاناة سواء داخل الوطن أو في الشتات.

*** كعضو في الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين؛ هل هو المبتغى في وضعه القائم؟ أم أن الأمنيات يقطع وصلها سوء حال المؤسسات الوطنية إجمالًا؟**

**الاتحاد اليوم يخطو نحو تحقيق دوره الريادي المنشود بأقل الإمكانيات رغم التحديات التي يواجهها لا سيما على الصعيد المادي، ناهيك عن الانقسام الفلسطيني الذي عطل دور الاتحاد في قطاع غزة سنوات عدة إلا أنه عاد ليأخذ دوره الطبيعي في حمل راية الوطن والإبداع، كما كان دائمًا منذ تأسيسه، باعتباره جزءًا أصيلًا من منظمة التحرير الفلسطينية. وهو يمارس هذا الدور من خلال الفعاليات والورشات واللقاءات الدورية وحفلات التوقيع والأمسيات إضافة إلى إصدار الكتب والمنشورات الداعمة للشباب، وهذا جهد لا بأس به إلا أنني أطمح كما زملائي في الهيئة العمومية والأمانة العامة لأن يكون الاتحاد قادرًا على إقامة الفعاليات والمؤتمرات الكبرى وإصدار المطبوعات بشكل دائم وهذا يحتاج دعمًا رسميًا جادًا ليس للاتحاد فقط، وإنما للقطاع الثقافي بعامة كونه خط الدفاع الأقوى عن الحق الفلسطيني

الثقافة:
بين جدلية التفكير ومشروع التحرير

مروان عبد العال– كاتب وروائي وقيادي فلسطيني/ لبنان

لوحة للفنان عبد الحي مسلم

يقول فون هردر: «إن ثقافة شعب معين هي دم وجوده»، هكذا جدلية الكلمات، قد تكون كالطلقات التي تقتل بدون جراح، وتنبض كالعروق التي سال فيها الحبر جداولاً من دماء وأستحال النص ميداناً فكرياً للدفاع عن رواية الوجود والهوية والحلم الفلسطيني في اشتباكه التاريخي الطويل المقاوم للعدوان والإقصاء وإلالغاء والاقتلاع والطمس والاسكات.

هناك قول شائع أن أكثر القادة لا يقرأون لأن الوقت لا يسعفهم لممارسة هذا الترف! أو ربما لأن القراءة قد تذكرهم بحقيقة ومرارة وقساوة أرض الواقع أو قد تسبب لهم إحراجاً ونوعاً من الإحباط الذاتي، ولأن القادة لا يعيشون في كوكب آخر، هل علينا أن نذكرهم أن تآكل النظام وتجويف سلطة القرار يبدأ بنبذ الثقافة أو في البحث عن مثقف الديكور الذي يجيد مهمة «مسح الجوخ» والبارع في النقل لا النقد، وفي تبرير الهزيمة لا تفسيرها، وبالاستقواء بها بدل وعيها ومراجعتها والانتصار عليها! وهل هذه مسؤولية السياسي وحده أم أن الأمر متعلق بسوء فهم لدور المثقف؟

يكون المثقف فاعلاً حين يعتبر نفسه في دائرة الصراع ولا يتنازل عن دوره المتقدم في الاشتباك المجتمعي التاريخي الشامل، فالحلم بالحرية يقتضي أن يدفع كلفة نيل الحرية، وأولها أن يعتبر نفسه معني بالمشروع الوطني ولا يسيء فهم التفكير النقدي الموضوعي لتأكيد فكرة الانتماء كمشاركة في صناعة النجاح من خلال تصويب المسار، والمثقف المهزوم الذي يستحق هزيمته الذي يرفض المراجعة، ويصر على هزيمته وعدم مشاركته في كتابة التاريخ.

لم يكتمل المشهد الفلسطيني تاريخياً، دون الوجوه النضرة لمبدعين شكلوا وجدان وعزيمة الشعب الفلسطيني ولعبوا دوراً جوهرياً في صياغة هويته الوطنية، وصاغوا نظرية التحرر الوطني والحرية الإنسانية، وصانوا المعنى من السرقة والتزوير في مواجهة الظلم والظلام والظلامية والجهل والقهر والاستعباد والاحتلال. فالاشتباك الشامل لن يستوي دون البعد الثقافي كمضمون حضاري وإنساني، ولن يستكمل قوام مشروعنا النضال الوطني التحرري إلا بعودة المكوّن الثقافي ليلازم المسار السياسي.

إذا بحثنا في المعنى الايتيمولوجي لكلمة ثقافة نجد في لسان العرب ما يلي: «ثقّفَ الرمح» أي قوّمه وسواه، لتتخذ الثقافة معنى التقويم والتهذيب وإصلاح الاعوجاج؛ إذن، لا يمكن للثقافة أن تكون غاية في ذاتها ولا يمكن أن تكون مطلوبة لذاتها، فالمقاومة الثقافية هي العلاقة بين الثقافة كمعرفة وقيمة أخلاقية وإنسانية، والمقاومة كفعل وطني وإنساني، للدفاع عن كل ما هو نبيل وجميل وإنساني، مثل الوطن والكرامة والحرية، ضد الكراهية والتعصب والقبح، والصدق مع الذات ضد الكذب والجهل والظلم. إن استعادة الثقافة لحضورها في السياسة يعني أن السياسة نفسها يجب أن ترتكز على منظومة ثقافية متكاملة ومتوازنة تساعد على تربية النشء تربية حضارية غير متنصلة من ماضيها وغير لا مبالية بحاضرها وغير عازفة عن صناعة مستقبلها، وترفع المستوى الثقافي لدى الأجيال الجديدة لتواجه مخاطر فقدان المناعة الوطنية، وتسكن عقول الناس ووجدانهم وتكتسبهم وعياً مستداماً. هذا يستلزم عودة المثقف إلى المكانة التي يستحقها في صياغة المشروع الوطني والمشاركة في القرار، فالثقافة هي عنصر قوة وخير أداة في إدارة صراع ما زال قائم بين جبهتين؛ الأولى تحمي معنى

العودة إلى الفهرس

فلسطين، وتعيد إنتاجها باستمرار في العقل والوجدان والروح، وتسمى ثقافة المقاومة، مقابل ثقافة الاستلاب التي تشوه الفكرة وتسعى لخلق التباس بين النضال ومعناه الوطني، وبين معنى الوطن من أجل نفي وجوده وتدميره ومحوه إن استطاع. هكذا يزرع الاستعمار آثاره المدمرة في عقول المجتمعات المستعمرة، وكما وصفها فرانز فانون: «الإمبريالية تترك وراءها جراثيم العفن التي يجب أن نكتشفها سريريًا ونُزيلها من أرضنا ومن عقولنا أيضاً». كيف نزيلها؟ من يتصدى لذلك وأين الجبهة الثقافية المناط بها تطهير جراثيم العفن العالقة في العقول؟ ولماذا تتفشى جراثيم العفن فينا حتى الآن؟

وإذا كانت السياسة بمعناها البسيط هي فن الممكن، فإن الثقافة هي فن المستحيل، فن المقاربة بين مشروعي التفكير والتحرير، وشرعيتي الواقع والحلم، تدمج بشكل مبدع بين إطلاقية الأيديولوجيا وقسرية الواقع. إن أزمة المشروع الوطني هو نتيجة شلل منظومة العقل التي تجسد موقع المثقف في حركة الوعي وصناعة القرار وإحداث عملية التنوير والتثوير والتغيير، الذي يتجلى في:

1- غياب الوعي: في تشويه مفهوم المشروع الوطني الفلسطيني، الذي تشكل تاريخياً على أسس واضحة ورؤية سليمة وحدت حولها جميع الفلسطينيين، ولتكون الخطيئة السياسية في اختزاله فئوياً وجهوياً وأي شيء عدا تمليكه صفة الوطنية.

2- هدر الطاقات: في تغييب الوعي بالوحدة الحقيقية، وخصوصية مرحلة التحرر الوطني التي لا بدّ أن تتجسد في برنامج سياسي موحد، تبنى على غاية وطنية جامعة، وتتحول إلى استراتيجية عمل مباشرة ومتعددة وممكنة عملياً ومقبولة فكرياً وآنياً ومستقبلياً.

3- تقزيم الحلم: في عدم إدراك علمي للطبيعة التناحرية للصراع والتي تفترض استثمار كل مكونات القوة على أوسع مديات الصراع واستنادها لمنطق المقاومة وتركيز الهدف الوطني على دحر الاحتلال، وليس الوصول إلى شبه سلطة تختزل القضية الفلسطينية من تحرير كل فلسطين إلى الصراع الداخلي على مهمة «إدارة السكان تحت الاحتلال».

4- احتلال العقل: واهمال الدور المطلوب في تحرير الوعي الفلسطيني والعربي من ثقافة الهزيمة والاستسلام وذهنية الفشل، فشرط الإصلاح والتغيير يبدأ من سؤال المراجعة النقدية، أي من خلال القراءة الموضوعية للمقدمات التي قادت إلى الأزمة، وبناء الهدف الأساسي الذي قام عليه المشروع الفلسطيني وهو تحرير كل فلسطين.

لنذكر أن غسان كنفاني وصف أدب المقاومة بـ «صرخة شجاعة»، جسدت حالة من حالات «الصمود للمحتل في الحياة اليومية»، وأن «الالتزام بالقضية؛ الالتزام الواعي، هو الإطار الذي أستطاع أن يقود خطوات أدب المقاومة»، وأنه الأدب «المعبر عن الذات (الواعية بهويتها) و (المتطلعة إلى الحرية) في مواجهة الآخر العدواني، على أن يضع الكاتب نصب عينيه جماعته وأمته، ومحافظا على كل ما تحفظه من قيم عليا... ليس متطلعًا إلى الحرية بمعنى الخلاص الفردي». هذا الأدب المقاوم ساهم في وعي الهزيمة من دون المبالغة بالوجع أو المبالغة بالبطولة، كما فعل الخطاب السياسي السطحي والمناسباتي في صناعة سوبرمان أو شخصية المنتصر الوهمي، وقدم شهادة حية عن سؤال الذات وعمن نكون، فهل نحن أبطال أم ملاحقون؟ بحارة أم غرقى؟ مقاتلون أم قتلى؟ والحقيقة تقول: إن المنتصر قد يكون شريراً، وليس بالضرورة أن يكون عفيفاً. هناك فارق نوعي بين حكايتين، بين الذاكرة والنسيان، بين الحق والباطل، بين المقاومة والاستلاب، وبين البطل والفهلوي وحكاية البطل أيام الثورة الكبرى الذي باع أساور جفرا ليحمي ضفائرها، لا حكاية الشاطر الذي باع جفرا من أجل أساورها.

رغم الدرجة الرفيعة التي وصلت إليها ثقافة المقاومة يوماً، إلا أنها تكافح في الآونة الأخيرة ضد جملة من العاهات التي أبعدت عنها روح النضال في رونق الإبداع وجمالية الذوق وتدفق الإنتاج. إن استشكال واقع الثقافة واستشراف آفاقها في المستقبل بات أمراً ضرورياً، في وجه ثقافة تجارية استهلاكية استعراضية، نحن بحاجة إلى العمل بجد على الربط بين الثقافة والحضارة في منظومة تلتزم بالنقد وفضح كل أشكال تشويه والاغتراب التي يتعرض لها الإنسان، وتشجع التثقيف الملتزم المرتبط بالقيم الأصيلة والوعي النقدي. نحن بحاجة إلى أدب يربطه فهم إنساني، عميق وجريء وشجاع، ومنفتح بغير محدود على الإنسان في قوته وضعفه، في إيمانه وجحوده. هنا النص يحتفظ بعفويته وإبداعيته وقيمته الجمالية وعمقه الوجداني. نحن بحاجة إلى أدب يواجه عين اللحظة التاريخية ويلاقيها بوعي نقدي عميق يزود الجماهير بقوة الأمل والوعد والحلم، ويؤمن للجماهير إمكانية تحقيق أهدافهم الكبرى ولو بعد حين من الدهر.

لقد كانت الثقافة الفلسطينية الشاملة بأجناسها المتعددة من الأدب والفن والفكر محفزاً للأمل، بتشاؤم العقل وبتفاؤل الإرادة ومقاومة حالات الإحباط واليأس، إذ هذا ما تطلبته تلك المرحلة التي اتسمت بالمقاومة والتحدي. لم تتغير الظروف كثيرًا، إلّا أن الحاضر الفلسطيني يشهد حالة بؤس عامة؛ فالواقع الفلسطيني والعربي مأزوم ومهزوم وهناك شعور مزمن بالهزيمة وسرقة مستقبل الإنسان والأوطان كما السطو على الثورات. كل هذا انعكس بالضرورة على نفسية الإنسان الفلسطيني والعربي، لكن الأمل يأتي نتيجة للخيبة.

كان محمد الماغوط أكثر المبدعين تشاؤماً وانكساراً، بينما كان أدبه أكبر محرك للحلم وانتظار واقع أجمل. لا نريد ثقافة تبنى على خطاب مخادع؛ لم يعد هذا النوع من النص الثقافي النقدي زائراً أسبوعياً مرحباً به على صفحات الجرائد أو على الشاشات أو المنابر الشعبية، بل ملازماً في مواقع التواصل وهاتف لقارئ يعي ما يعيشه؛ بحاجة إلى مخاطبة عقل الجماهير وعاطفتهم بصدق لا بتجميل واقع ينهار، بل من أجل تحدي الواقع القبيح؛ بحاجة إلى إخضاع الواقع إلى سؤال الشكل، والبحث في أغوار الإبداع والصدام مع السلطة المعرفية من ناحية، ومع البنية الثقافية العربية ومآلاتها في التخلف، وكل رواسب الانحطاط والفساد والرجعية. يكون الأدب مقاوماً حين يكون تحررياً بامتياز وتقدمياً ينطلق في رحاب الحياة لاجتراح معجزة التقدم الإنساني. نحن بحاجة إلى قفزة نوعية في الشكل والمحتوى، لا سرديات ومطولات تعيد إلى الأذهان المنبرية والمباشرة والخطابة. نحن بحاجة إلى حالة طلاق مع الجمود والانتظار والتأملية، والتجاوز الدائم

لأشكال ووسائل التعبير المفترضة التي تتجلى ملكاتها الإبداعية وتكتشف في الممارسة النصية، كلمة وروحاً، والتصدي للممارسة هذه برؤى مسبقة.

هذه القفزات لا يصنعها إلا «المثقف الملتزم» العضوي، الذي هو أداة واعية للعمل الثوري بحسب غرامشي، المثقف الذي يكون أول من يقاوم وآخر من ينكسر؛ لا «مثقف رسولي»، كما وصفه إدوراد سعيد، أو صوت «الوجدان الشقي» كما في مفهوم هيجل، بل المثقف المقاوم والمشتبك والمناضل والنقدي والذي يقول لا في زمن نعم، والذي ينتصر لثقافية أصلانية، كما أبدع الكاتب الكيني نغوجي واثينغو بوصفها بقوله: «المقاومة، أجدى أشكال البقاء، فهي موجودة حتى في الـ (لا) التي تقال في وجه الظلم والطغيان. إن كنت تؤمن بأنك على الحق، تمسك بمعتقداتك وهي التي ستساعدك على النجاة». قوة الرفض هذه هي حركة نقدية لتأصيل وتحديث المشروع الوطني، من داخل الصراع وفي قلب حركة التاريخ وليس من خارجه، لإعادة تشكيل الروح في وجه مشاهد الخراب، وبناء حجارة المشهد السياسي من جديد؛ لأن لغة اليقين لا تعني أبداً تفكيك العلائق بقضية الالتزام بالثورة في الإبداع والواقع، بل إلى الإفضاء بهذه القفزة إلى مختبر فني يفتح انشغالاته على مغامرة تخلق بذاتها حدودها داخل أدب يقيم علاقة جدلية بين الجماعي والفردي، بين العام والخاص، كما صادق وملتزم ونقدي وجميل وصالح وعمومي وعميق.

أمام مشروع متكامل، مطلوب إنتاج ثقافة تحرر مكتوبة من لحم ودم، قادم من الحياة، معجون بتجربة البشر، ليس ابن لحظته بل يتذكر سابقه ويحلم بالقادم.. أن يكون برزخاً بين عالمين، حيث القطائع غير نهائية ولا انعطافية، بل تكميلية باتجاه الارتقاء، دون قطع الأدب والسياسة عن واقعهم أو عن التاريخ، ودون جعلهم أسرى الطارئ الدخيل حتى لا نموت معه وفيه.

أمام مشروع متكامل، مطلوب رؤية بديلة وحديثة تجدد وتؤصل الصراع وأدوات فعل جديدةٍ قادرة على الابتكار. نعود دائماً إلى الزمن الكنفاني الذي امتلك استراتيجيته في المقاومة الثقافية المتعددة والمتنوعة والشاملة، والتي عجزت عنها أنظمة وأحزاب ومؤسسة كاملة؛ تجربة جسدت روح الثورة الفلسطينية المعاصرة وأحلام الجماهير الجماعية تحركها حوافز إنسانية ورغبات سياسية وقيم وغايات نبيلة، في بوتقة واحدة تحتفي بها كل الأشياء، وتظل مرتبطة بالأسئلة الوجودية الكبرى. فالإنسان في نهاية الأمر هو قضية، قضية صناعة المستحيل، أن تقرأ الماضي لصناعة المستقبل لأن فلسطين ليست حفنة ذكريات، بل استعادة الذاكرة في صناعة المستقبل ونظرية الأمل التي تجسر الهوة بين التحدي والاستجابة، تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة والتاريخ والثقة بالانتصار من أجل أن نستعيد العافية للنسيج الوطني والشخصية والوطنية والهوية ولثقافة نقدية ومنتجة، تقوم على الاستقواء على الهزيمة من خلال وعيها ودراستها وتفكيكها لتجاوز مقدماتها وأسبابها وتفسيرها، وليس تبريرها والخضوع لنتائجها كما في ثقافة الهزيمة. فالتاريخ لا يكتبه المنتصر فقط، بل أيضاً يكتبه المهزوم وأكثر عمقاً وإشراقاً في مراجعة جادة طليعتها الثقافة كتعبير عن الضمير الجمعي التي تمتلك فرصاً هائلة للإلهام الإيجابي وتحقق شرعية البقاء.

لا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون، كما أن الكهرباء لا يصنعها الأميّون! فالثورات دائماً تخذلها العقول الفارغة والقامات القصيرة، نحن الآن أمام تحدي استعادة منظومة العقل وسلطة القرار وإدخال الثقافة إلى مؤسسة القيادة، القوة الروحية والأخلاقية للنضال التحرري المقاوم، دون إحداث تناطح أو خلق تناقض بين الثقافة والمقاومة، أو المثقف والسياسي، هذه خدمة مجانية لدعاة ثقافة الاستسلام، ودعوة صريحة لتجويف العمل السياسي من قيمته الثقافية، بل ليكن المثقف مسيساً والسياسي مثقفاً.. ولا حياة لمشروع وطني فلسطيني حقيقي دون مانيفستو الثقافة، وإلا كل فصيل سيظل كسيحاً دون مقاومة ثقافية متطورة ومتجددة تواكب العصر، وتتجسد فيما نكتبه ونغنيه ونرسمه وننحته ونبدعه سرداً وشعراً وتربية ودراما وفيلماً وتواصلاً اجتماعياً للرقي بفكرة المقاومة كرافعة لقيم الحرية والعدل، وكفن من فنون صناعة المستقبل وتحقيق المستحيل، كما في طموح درويش في ختام قصيدته: «لم ينتصر ليموت، ولم ينكسر ليعيش/ فخذ بيدينا معاً، أيها المستحيل».

العودة إلى الفهرس

الحزب الثوري:
حلقة الوصل بين الوعي والممارسة

خاص الهدف

تتعاظم إمكانات الحزب الثوري في إطار العلاقة الحية ما بين الأيديولوجيا وأدوات فعله التنظيمي، وتغدو مقولة أن (لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية) بالغة الأهمية في هذه المرحلة التاريخية من حياة القوى والأحزاب السياسية والاجتماعية التقدمية؛ ارتباطا بالتحولات الكبرى التي تمخضت عن انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، وتفرد أمريكا بقيادة العالم في إطار نظام دولي جديد، والتغيرات التي تبدت على الصعيد الدولي والعربي والفلسطيني منها على وجه الخصوص، ما بين استسلام القياد الرسمية الفلسطينية باسم السلام، مرورًا بانتفاضات شعبية عربية منقوصة، بل استطاعت الثورة المضادة أن تنجح في سلبها من جماهيرها، وعدم بلوغ أهدفها المرفوعة، وصولا لمشهد الرضوخ الرسمي العربي تحت ما يسمى التطبيع مع العدو الصهيوني، بما عناه كل هذا من إضافة المزيد من المعضلات والأعباء وطرح الجديد من القضايا والمهام على قوى العمل الثوري والتقدمي التي بات مطلوبًا منها الاستجابة الفاعلة لما استجد من حقائق ومعطيات وما تبلور من مفاهيم ومقولات في الميدان الواسع للحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فعالم اليوم محكوم بشبكة علاقات دولية جديدة في مركزها لا يزال استمرار نظام القطب الواحد، وحيث تتحول أقاليم ومجتمعات هذا العالم لمناطق سيطرة سياسية اقتصادية أكثر قوة لهذا النظام، ولمواقع تغلغل ثقافي – قيمي له؛ عبر أوسع الأبواب من خلال شبكة تكنولوجية جبارة لوسائل الإعلام والاتصال، حولت هذا الكون المترامي الأطراف لقرية كونية حقًا، تتلقى ضخًا كثيفًا بشتى نظريات ومؤثرات هذا النظام الدولي، بما يطرح واقعيًا مهام واستحقاقات نوعية جديدة على القوى الثورية، خصوصًا على جبهة الأيديولوجيا دفاعًا عن ثقافة وطنية وديمقراطية ثورية، وصراعًا مع ثقافة تكرس الاستبداد وتشرع أوضاع الظلم الاجتماعي على المستوى العالمي والعربي.

في ضوء هذا الواقع تواجه القوى والأحزاب الثورية والتقدمية عمومًا، مهمة إعادة الاعتبار للأيديولوجيا الثورية كحلقة مركزية، مثلما تواجهها مهمة بنائية داخلية، تستدعي ممارسة تنظيمية منهجية لتثقيف أيديولوجي دؤوب يراكم مفاهيم ومضامين الفكر العلمي، وكل ما هو تقدمي وديمقراطي بالتراث العربي والإنساني لدى هيئات وقواعد الأحزاب الوطني والقومية، وينهض بواقع الحياة التنظيمية استنادًا لجدل العلاقة بين الثقافة والتنظيم، حيث ترتقي العملية التنظيمية وتمتلك عناصر الانضباط والقوة مع المرونة والتجديد والإبداع؛ قدر ارتكازها لمضامين فكرية، وارتباطًا بوعي الكادر والأعضاء للأهداف الثورية التي تناضل لأجلها الأحزاب ولمعاني المشروع التقدمي الذي يفترض أنها تمثله.

وبمقدار الأسف الذي تثيره الصورة العامة للحالة الفكرية والفعالية الثقافية في إطار حياة الأحزاب الراهنة، بما تعكسه من انحسار لدائرة الاهتمام الأيديولوجي بأضيق نطاق، ومن ضعف نظري وثقافي وتنظيمي عام، فإنها تثير قلقًا جديًا متعلق خصوصًا بالشبيبة الناشئة لهذه الأحزاب التي لم تتدرج خلال مسيرتها الحزبية، في أي عملية بناء أيديولوجي وثقافي جدي وحقيقي، مع غياب شبه كامل لأهمية الوعي النظري والارتقاء بالإمكانات الفكرية للأعضاء، حيث اختزلت علاقتهم بالأحزاب، بحدود المهام الوطنية العامة والفعل السياسي اليومي، الأمر الذي أنتج حالة من الانفصال ما بين السياسة والفكر ووضع العمل السياسي في دوائر العفوية والارتجال، وقطع السياق على عملية بناء دعاة ومنتجين للفكر في إطار الأحزاب.

ففي معرض تأكيده على التحام السياسة والثقافة ومسألة الوعي، يقول الشهيد المفكر مهدي عامل: «لا تعارض بين السياسة والثقافة، وكيف يكون تعارض بين الاثنتين؟ وكيف يصح اختيار الواحدة ضد الأخرى في منظور التاريخ الثوري؟ لئن كانت في البدء الكلمة، فلقد كانت، بدئيًا، مبدعة وللحرية كانت ضد القمع، تناضل وتثابر في رفض الظلم، وللحب كانت قلب الإنسان، تؤسس في فعل التغيير معناها، وتجود بالجميل يحتج على قبح العالم في نظم الاستبداد، هكذا تتكون الثقافة دوماً ضدّيًا، تنمو وتتكامل في صراع مستمر ضد كل قديم يموت. وفي البدء كانت السياسة، صراعًا مستمرًا بين قوى التغيير الثوري وقوى تأبيد الواقع».

في ضوء ما سبق، فإن المهمة الرئيسية، تضعنا في مواجهة مباشرة، مع ضرورة أن تنتبه الأحزاب إلى عملية التثقيف كأولوية لا يجوز التهاون فيها، تحفزنا في ذلك مقولة الحكيم جورج حبش: أيها الرفاق، اقتصدوا في كل شيء إلا الثقافة، وعليه، ترتقي مهمة إعادة الاعتبار لمسألة التثقيف الداخلي إلى مستوى الضرورة التي يجب أن تعمل الهيئات المركزية في الأحزاب بشكل رئيسي، على مأسستها في الجسم الحزبي والتنظيمي والأطر الجماهيرية. إن الثقافة وعملية الوعي والسياسة كلها شيء واحد، لا انفصام أو انفصال بينهما، وإذا حصل هذا، لا تصبح الثقافة هي، ولا السياسة هي أيضًا، وإذا كانت الثورة تعني تغييرًا في النظام ذاته، في بنية المجتمع، فالحقيقة المؤكدة أن الثورة لا يمكن أن تكتمل؛ إلا إذا صاحَبها تغيير في الثقافة ذاتها بالمعني الواسع، أي تغيير في وعي الناس، وتغيير وعي الناس، يتطلب أن يتم الارتقاء بالثقافة الوطنية والتقدمية الأخلاقية الديمقراطية والإنسانية.. والمقصود هنا الثقافة الثورية، التي تشكل نقيضًا جذريًا للثقافة المستبدة السائدة أو الأصولية، وهذه الثقافة الثورية لا تؤتي ثمارها ونتائجها المرجوة، دون ممارسة ثورية حقيقة، عمادها الحزب الثوري الذي يخلق ذلك الانسجام الموضوعي الخلاق بين القول والفعل، بين الخطط والبرامج والممارسة، حيث هنا يتجلى قول: أن الممارسة أرقى أشكال الوعي، كما يترسخ دور ووظيفة وطليعية الحزب الثوري الذي يستحق اسمه حينها.

المثقف والتجديد الدائم

وليد عبد الرحيم – كاتب ومخرج فلسطيني/ سوريا

لوحة للفنان عبد الحي مسلم

قد يكون أهم توصيف لـ « الثقافة» هو المرجعية اللغوية العربية التي تشتق هذا المصطلح من ثقّف ثقافةً فهو مثقف، وثقف الرمح تعني شذبه وأزال شوائبه لكي يصبح حاداً مصقول الرأس!

لكن الغريب في المرحلة الراهنة هو أن العرب هم أكثر من يخلطون بين art والفن culture مفهوم الثقافة والحضارة Intelligentsia والنخبة «Science، والعلم «civilization علماً بأن هذا الخلط لا يقتصر على الـ» العامة» فحسب، بل ينتشر في صفوف المثقفين، وأنصافهم والدارسين المبتدئين بشكل واسع النطاق.

لا تحتاج مسألة التعريف– وببساطة شديدة- سوى العودة إلى الاشتقاق اللغوي العربي، فالمثقف هو ببساطة من شذب وصقل شخصيته المعرفية من خلال هضم المعلومات ومكتسبات التجربة التعلّمية، فصاغها بمنهجية ورؤية ذاتية تفرُّدية، مستفيداً من استخلاصاته المعرفية، وهذا لا يعني الثبات، بل هو يشترط التحول الدائم أساساً لتحقيق وإنجاز الشخصية المثقفة، لكن هذا التحول ذاته لا يتوقف؛ إلا عند الأسس «القاعدة» المعرفية، وهنا ليست بالضرورة هي الأسس الإيديولوجية، وإن كانت هي ذاتها «الإيديولوجيا» قابلة للإقلاع الكلي أو الجزئي عنها!

هذا أيضاً لا يعني خيانة المبادئ، وإنما يتضمن الشرط الأساسي لتحقيق التجديد الدائم، الذي هو بمثابة شرط أول للكينونة الثقافية، مع إدراك فشله في حال كان مفتعلاً غير نابع من التجربة الذاتية ذاتها، سواء أكان بفعل مصلحية مالية نفعية أو تحت ضغط سلطة أو مجتمع أو...، ففي هذه الحالة يحدث ما يمكن تسميته بخيانة المثقف لذاته- قناعاته، وهو ما يفقده صفة المثقف التي تشترط حرية ذهنية شبه مطلقة في صياغة الرؤى والمواقف والمفردات.

شرط التجدد الدائم هذا يتطلب ما يمكن تسميته بالديمومة المعرفية، أي المتابعة النظرية المتواصلة وصهرها بالتجربة، وكأن المثقف في ذلك يعمل كمرجل دائم الحركة ينتج خلاصة كلية باستمرار ويشذب ما لا يكترث لفحواه حتى يصل في كل مرة لرؤية متجددة، قد تتقاطع أو تتنافر مع رؤيتهالسابقة ذاتها؛ هل يعني هذا مثلاً الخروج على «الثوابت الأخلاقية والسياسية»؟ بالتأكيد لا، لكنه يعني إعادة تقييمها أو لنقل صياغتها ومحو شوائبها، لهذا فشرط الثقافة ليس معرفياً بحتاً، بل هو نتاج ومُحصِّل هذه المعرفية واستخلاصاتها.

ومن المعروف بأن مستوى الإدراك المعرفي يتغير مع تغير الاستخلاص وتعمق التجربة، ومن الطبيعي بالتالي أن تتغير المقولة الثقافية ومفرداتها، بل وشخصية المثقف ذاته، وهنا تكمن خطورة القناعة أو الاقتناع بالوصول إلى سُدَّة وهم الكمال المعرفي، ففي هذه الحال يتوقف الإنتاج العقلي ويختفي الإبداع وتنتشر السكونية، لهذا نلاحظ أن المثقفين والمبدعين الذين يتوهمون اكتمال شخصيتهم يسقطون في حالة التراجع التدريجي، بسبب توقف الدافع والرغبة في تعلم ما هو جديد، ومن هنا فإن استمرارية التطور ثقافياً تشترط ضرورة القناعة بأن المثقف يبقى مقتنعاً بكونه تلميذاً في مدرسة الحياة ومصادرها، سواء كانت تثقيفية قرائية ذاتية أو أكاديمية أو بتطور تجربة المثقف ذاته كمحصلة، ومن هنا أيضاً تعني حالة التوقف عن الاكتساب المعرفي الموتَ ذاته.

التجديد إذن شرط حصري للاستمرارية في مسيرة المثقف، وإلا كيف سيقوم بمهامه- الاجتماعية والثقافية والسياسية- المتغيرة أو أن يكون «عضوياً» ما لم يتجدد باستمرار ؟!

الحالة الثقافية الفلسطينية:

ربما لم يحدث في المرحلة التحررية الفلسطينية الفرز الضروري للمفاهيم والاختصاصات، فبات متفشياً ذلك الخلط العجيب القائم بالذات في أروقة المؤسسة الرسمية والفصائل، وهو محو الفارق بين المثقف والمبدع من جهة، والكادر الحزبي أو الموظف من جهة أخرى، أو المتسلق حتى، وتم الخلط بالتالي بين المثقف والكادر السياسي،

العودة إلى الفهرس

بين الإمكانية الذاتية والموقع الوظيفي، وهو ما أدى مع التراكم إلى تراجع ملحوظ، بل وفاضح في سويَّة الكتلة الثقافية الفلسطينية التي كان يقال بأنها الأهم عربياً، بل وصلت صورة المثقف والثقافة في فترة ما إلى العالمية من خلال أصوات فردية وحالات جمعية عدة وعلى كافة المستويات.

كان ذلك مترافقاً مع فترة نضوج ثوري، شجَّع المنتوجَ الفكري والثقافي ، بل ورعاه رعاية متميزة من خلال مؤسسات منظمة التحرير والفصائل المتنوعة، لكن ذلك خلق بدوره وفي الوقت ذاته نموذج المثقف الوهمي، من خلال الخلط بين المرتبة الحزبية والإمكانية - كما أسلفنا- ولذلك فإنه كلما اشتد التراجع السياسي تراجعت الكتلة الثقافية الحقيقية وهيمنت الوهمية، فقد تساوى المميز بالعادي، كما وصلت مفاعيل الإحباط واستشرت داخل سيكولوجيا المثقف ذاته، الذي إما صمت وتوقف في مكانه«موت» أو زيَّفَ فحواه وقناعاته ليستمر في العيش ضمن المؤسسات المختلفة، وربما تحول إلى مثقف يشبه مثقفي الأنظمة العربية ذاتها التي تشترط السكونية والتوقف عن حالة الإبداع، كي تستمر في توظيف المثقفين والمبدعين والفنانين، لا رعايتهم!

فقد المثقف إذن – عموماً- دينامو التجديد، الذي هو كما أسلفنا شرط من شروط الاستمرارية، وتحول النموذج المتماسك إلى نموذج للاضطراب، بسبب لقمة العيش والارتهان للسياسي ومؤسسته وأطره ورغباته؛ بإمكاننا قول عبارة سوداوية، وهي أن نموذج «المثقف المرتزق» يسود الآن فلسطينياً، فلمجرد الانتقال من مؤسسة إلى أخرى- لنفترض من تنظيم يساري إلى ديني- فجأة تُقلب القناعات السابقة والمفردات والمعاني، ويختلف النهج والمقولة، وهذه خطورة الخلط بين المثقف العضوي وأنصاف المثقفين والدخلاء.

عربياً:

على الرغم من تفاوت مستوى القمع لدى الأنظمة العربية وتباينها؛ إلاأن أسلوبية تركيع المواطن عامة والمثقف خاصة، بقيت في غاية التشابه،مع اختلاف في الصيغةوالأدوات والأساليب، وقد فعلت الدكتاتورية فعلها في تدجين الحالة الثقافية العامة، بحيث ارتهنت لقمة العيش اليومي بمدى تناسب المقولة المعرفية ذاتها مع رغبة السلطة من خلال المؤسسة المهيمنة، بخاصة وأنٍ المثقف والمبدع العربي لا يمتلك غالباً استقلالية اقتصادية، بل يعتاش على الوظيفة أو الاستكتاب في الصحف والمجلات وخوض الفضائيات ومختلف المؤسسات التي تهيمن عليها الدول وتفرعاتها، من هنا نجد مثلاً هذه الأيام أصواتاً وأسماءَ مهمة لا تكترث لرفض أو مواجهة حمى التطبيع مع العدو النازي الصهيوني؛ بسبب الخوف من الطرد والتنحية والجري خلف الرغيف أو الاعتقال والتنكيل في كثير من الحالات، وهو ما يسود الآن في العديد من دول الخليج العربي، تماماً كما نرى صمتاً، بل ودفاعاً وتجميلاً أحياناً تجاه تطبيع لبنان من خلال تسمية موارية هي «ترسيم الحدود» الذي هو عادة آخر مراحل مسيرة التطبيع وأخطرها، لا بل نجد أيضاً مثقفين فلسطينييينيصمتون عن ذلك ويزيفون المعنى، وهو ما يفقدهم صفة الثوري أوالمثقف أو الفنان أو المبدع.

في مختلف أنحاء الوطن العربي تستمر الأنظمة الحاكمة بتسيير الرموز المثقفة، بما يتناسب مع سياساتها وتحجب ثقافة التجديد والإبداع، ومع الزمن تحول المثقف المسترزق إلى مجرد موظف مقيَّد في أروقة المؤسسة.

عالمياً:

يدركٍ كل من تابع أو من التقىمثقفين ونخباً في مختلف أنحاء العالم أن هؤلاء عامةً يدركون الحقيقة في مختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والإنسانية، لكن سيادة وهيمنة الثقافة الإمبريالية المتوحشة مباشرة، خنقت هؤلاء، بحيث اختفت أصواتهم المناوئة للقتل والإرهاب ومنها جرائم الصهيونية، هنا سوف تلحظ، بل تُدرك مسألة جدٌّ مهمة، وهي أن المعطيات والحقائق التي يعارضون النازية الألمانية الهتلرية هي ذاتها المعطيات التي يؤيدون النازية الصهيونيةبناءً عليها، بل ويتم تزييف وعيهم ذاته وبرغبة شخصية منهم، بفعل حاجة الصمود في وجه متطلبات الحياة وجلب الأرزاق من خلال عنكبوت المؤسسات السلطوية المهيمنة التي تحجب بحرفية عالية كل أشكال الدعم عن المثقف المختلف – المتجدد الرؤية، ولذلك يصلك انطباع عام عن اختلاف في حالة ومستوى التعبير وحريته في الدول الغربية مع تطابق نهج الخضوع بين حالنا وحالهم؛ في « الهولوكوست- » مثل فاضح على ذلك،Holocaust فالآراء التي تتجه لمجرد مناقشة أعداد الضحايا - الأعداد فقط لا غير- تعتبر « منكرة للهولوكوست ومعادية للسامية وقد تَحاكم، بل إن تلك الأصوات التي تتعاطف مع الضحية العربية والفلسطينية تتهم بذات التهمة، ولذلك نستشعر ذلك التناقض الكلي الانفصاميوالدائم بين المفردات الإنسانية المنطوقة من ناحية والدفاع عن جرائم النازية الصهيونية من أخرى، بين مدح العنصرية الصهيونية كمقولة «الدولة اليهودية» مثلاً والحديث عن التعايش الديمقراطي والحرية والليبرالية وحقوق الإنسان، وهو ما يكرس فقد العدالة وانحدار الأخلاق، ليس فقط في السياسة، بل في التصنيف القانوني حتى، لتصبح مثلاً جريمة قتل صحفي وتقطيعه بمنشار داخل سفارة بلاده جريمة موصوفة،ثم تنقلب تسميتها فجأة بعد تقديم مليارات للإمبريالية المهيمنة، أو تصنيف دولة أو منظمة على أنها إرهابية إن تمسكت بمبادئها، ورفع صفة الإرهاب خلال دقائق دون تغير أي شيء في حال أقامت علاقات وتطبيع مع كيان الإرهاب الصهيوني!

المشكلة هنا في الواقع لا تكمن في السياسة وهيمنة القوة العالمية، بل في صمت أو مشاركة الأغلبية من مثقفي الغرب والعالم بذلك.

خلاصة:

تشترط اصطلاحية المثقف والثقافة على شجاعة الموقف وتجدده، واللا صمت تجاه القضايا الإنسانية والاجتماعية والسياسية، واللا خضوع لمؤسسة أو دولة أو كتلة اقتصادية، فليس هناك في الواقع العميق للتصنيف مثقف عضوي ومثقف لا عضوي، ذلك أن المرء المثقف؛ إما أنٍ يكون عضوياً أو لا يكون مثقفاً أصلاً، لأن ذلك يصنع خللاً ديالكتيكياً، ولأن السكونية تنفي فحواه، والتجديد والتجدد هو بمثابة شرط أساس لوجوده، ولأن المهيمن يحاول تكريس السكونية والتكلس.

خيار العلمانية: مطلب وضرورة

المحجوب صبيبي – شاعر وباحث– عضو قيادة حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي /المغرب

كنا نطمح بعد صراع عنيد عشناه كقوى للتحرر أن نكون قد قطعنا أشواطًا على طريق بناء الدول الوطنية الديمقراطية، وأن نلج القرن الواحد والعشرين وقد حسمت العديد من المعضلات ووجدنا مخارج مناسبة من المآزق الكثيرة التي كانت تحيطنا واجتزنا المسالك التاريخية الاجبارية؛ مستفيدين من أخطاء ونجاحات الشعوب التي سبقتنا إلى التقدم، وكيف عالجت مشكلات الحروب الدينية وسيطرة الكنيسة وتحالفها مع الأنظمة الاستبدادية التي تمثلت في الحكم الثيوقراطي (...)، وكيف انتقلت عبر مسالك صعبة، ومعارك حامية الوطيس وعبر مسارات تاريخية يعتبرها الكثير من الدارسين كونها مسارات إجبارية لا يمكن الارتقاء والتطور دون سلكها مهما كلف ذلك من معاناة: (حتمية المعرفة والتنوير، وحتمية بناء الوحدة القومية وحتمية جعل العلمانية قاعدة لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية...). ولا يمكن القفز أو الانزياح عن مكونات هذا المسار... وأن أي قفزات في الفراغ أو تهافت حالم لأجل حرق المراحل والوصول لبناء الثورة الاشتراكية، هكذا بجرة قلم، يمكن نعته بكونه انقلابًا، وليس ثورة، لأن للثورة إعداداتها ومتطلباتها وتنظيماتها وتغلغلها في أوساط الجماهير عبر مئات التنظيمات الاجتماعية والجماهيرية وقواها المعدة وفق قواعد علمية موضوعية وقيادتها الواعية والمسؤولة والمجربة عبر الممارسة اليومية في التسيير والتدبير وفق آليات وقواعد المشاركة... وأن أي تهافت أو مزايدة وخارج قوانين التاريخ ومستلزماته قد تصبح عديمة الجدوى وقد تصير عرقلة وعسرًا تؤول معها أي تضحية أو جهد إلى فشل ذريع، كما حصل مع الكثير من التجارب التي حاول أصحابها في تسرع أملته ضغوط الاستبداد والقمع وردود الفعل (تلك التجارب التي يمكن أن يطلق عليها أي اسم من المسميات إلا اسم ثورة)، تلك العمليات الدفاعية المستميتة التي عرفها تاريخ الحركات التجريبية (الثورية) والتي تعجلت الفعل قبل توفر شروطها الموضوعية، وكانت النتيجة انقلاب مختلف الأهداف والتطلعات الرومانسية إلى ضدها، واستفادت القوى الرجعية والظلامية من تلك الأخطاء، حيث بدأت التراجعات والانهيارات بفعل تواطؤ قوى العدوان والإمبريالية المتربصة مع قوى الاستبداد والتبعية الداخلية المستفيدة من سيطرتها على مقدرات وثورات الشعوب... وهذا ما أدى إلى فشل العديد من الحركات العالمية التي كنا نعتقد أنها أنجزت الثورة الاشتراكية وانتهى الأمر...

ولقد فشلت العديد من المشاريع (الثورية) القومي منها والوطني و(الاشتراكي) في البلاد العربية واستمرت تعاني من عجز في مجال الديمقراطية، وعجز في مجال احترام حقوق الإنسان والحريات، وعجز في تحقيق التنمية وفشل في تحقيق مشاريع التحرر، وعلى رأسها تحرير فلسطين،حيث حصل ارتداد فضيع في مختلف تلك المجالات.

ينبغي التأكيد أن الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح بالنسبة للشعوب العربية هي تبني خيار العلمانية، لفك العتمة عن العقل الجمعي لهذه الشعوب وجعلها تشارك في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية وعلى كافة المستويات، يكون فيها الدين قناعة شخصية، والوطن اختيار جماعي، علمًا أننا نعرف الصعوبات الجمة التي تواجه هذا البناء الأساس لمجتمعات الحرية والمساواة المأمولة، حيث يقف بالمرصاد لهذا البناء الحكام ورجال الدين المتحالفين والمستفيدين، مما يتوفر لهم من سلطة وثروات، حيث تنال المؤسسة الدينية وشيوخها إتاوات وريع باذخ، ليلجموا باسم الدين كل من أراد أن يعبر عن رأي حر مخالف أو يناقش ويجادل فيما يبدو أنه يجانب العقل والصواب، حيث تتصدى له فتاويهم والمنابر الإعلامية والحسبة والمحاكمات.

كون الإسلام كإيديولوجية سياسية هو أكثر الأديان مقاومة للعلمانية، ليس من خلال مواجهة الفكر بالفكر، في ساحات الجدل الحر... بل بدعم من القمع والأحكام القاسية التي يصدرها القضاء في حق أي منتقد للفكر الديني، مما يعزز حضور سلطة دعاة هذا الفكر ويقوي تغلغل الحركات الإسلامية في الأوساط الجماهيرية؛ الأمر الذي أدى ويؤدي إلى تفشي الطائفية وانتشار التعصب والتطرف

العودة إلى الفهرس

وأعطى إمكانيات هائلة لتجييش وحشد جحافل قوى الظلامية لتنفيذ مخططات القوى الإمبريالية والصهيونية وبتعبئة وتمويل من الرجعيات البترولية وإعلامها المضلل، حيث انتشر العنف والتخريب والدمار في العديد من البلدان التي كانت تشكل محورًا للمقاومة والممانعة وبمستويات مختلفة.

وحيث أن العلمانية تتمثل في فصل الدين عن السلطة، أي حياد سلطة الدولة تجاه المعتقدات الدينية وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو العرق أو الجنس والمساواة بين المواطنين في الحماية والاحترام وتولي الوظائف، وأن لا تتدخل السلطة في الشؤون الدينية، ولا في التعليم الديني، ويبقى لها الحق في مواجهة الأفكار التي تنشر الكراهية والعنصرية والتعصب، وكل ما يعرض الاختيارات الإنسانية للخطر... ويضمن القانون في ظل العلمانية؛ حرية التدين وحرية اختيار الدين الذي يبتغيه الفرد وممارسة الشعائر والاحتفال بالمناسبات الدينية، كل ذلك دون اجبار أو إكراه... كما يضمن حرية التعليم الديني لمتعلمي كل دين من الأديان شريطة ألّا يتهدد روح المواطنة وألا يخل بالآداب العامة.

وحيث أن الفلسفة العلمانية من أهم الفلسفات الحديثة في عالمنا المعاصر وانطلاقًا من بداية القرن الفائت، حيث يجمع على مبادئها جل الفلاسفة والمفكرين، باعتبارها قواعد علاقات ترتكز إلى الحق في حرية التفكير والاعتقاد وتقبل الآخر، بغض النظر عن الاتفاق معه أو مخالفته، وأن النقاش آلية مقبولة للإقناع والاقتناع، والعلمانية ليست كما يدعي المدعون المستفيدون من سيطرة السلطة الدينية، فهي ليس هدفها نشر الإلحاد ولا تسفيه الأديان، ولكنها في نفس الآن تعطي الفرص للجدل بالمنطق والحجة والدليل العلمي وإبراز الحقائق والمواقف التي تحرر الإنسان من العنصرية والكراهية والتعصب، وبكثير من الجدية والدقة والصرامة والهدوء، رافضة أي تدخل في الحياة العامة أو المؤسساتية، حيث تبقى القوانين والدساتير الديمقراطية سيدة الموقف.

وأمام الردة التي أصبحنا نعيش على تراجعاتها التي طالت كل القيم الرائعة التي نُشئنا على قواعدها، حيث تعلمنا على أيادي رعيل من المناضلين الأوفياء يساريين وقوميين وإنسانيين ووجوديين.. واستوعبنا الدرس منهم جيدًا، والذي كان يرتكز إلى الإيمان بأن حرية التفكير هي الأساس الأول لتقدُّم الأوطان، وأن النهضة لا تندفع إلى الأمام؛ إلا بفتح أبواب الاجتهاد على مصراعيها، وأن ذلك لا يتم؛ إلا في مناخ علماني تستبدل فيه ثقافة الإتباع بثقافة الإبداع، وبممارسة التجريب الذي لا يتوقف في كل مجال، ولذلك زرعوا في عقولنا وحتى في أقصى ظروف الشدة والاختلاف ضرورة المحافظة على:

- روح الانفتاح على كل العوالم والتفاعل معها فهي الطريق إلى ازدهار المعرفة.
- تقبُّل الآخر مهما كان مختلفًا أو مغايرًا فذاك هو الوضع الطبيعي للوجود.
- التواضع وحسن الاستماع باعتباره شرطًا ضروريًا لإثراء الفكر وتوسع المعرفة باعتبارها نتاج التنوع والتعدد في التوجهات والأفكار وللعقل منهجه الصارم كي يفرز ويصنِّف ويختار.
- تحرير العقل من كل القيود، ليلاحظ ويقارن ويقايس ويجرب ويحكم وليمضي في أفقه الواعد، متحررًا؛ إلا من التزامه مبدأ المُساءلة الذي يُخضعُ له كلَّ شيء، بما في ذلك العقل الذي لا يكفُّ عن مُساءلة نفسه قبل مُساءلة غيره.
- أخذ مسافة نقدية من كل النزعات الطائفية والمذهبية والإيديولوجية والمفاهيم الاستعلائية التي تسعى إلى التمييز والتفضيلأو التي تسيج العقل وتغلقه، لأنها سبب الكثير من مظاهر التخلف الذي يستحكم ويسيطر بين الكثير من الشعوب.

إن الأصل في ذلك كله، أنه لا معنى لتحرير أيِّ عقل من غير الاعتراف الأوَّلي والبديهي بحتمية الاختلاف الناتج من حرية بقية العقول المكافئة؛ فالعقل طبيعته المغايرة والمساءلة والبحث والمقارنة والاختبار والموازنة والقياس والمفاضلة والحكم والاختيار... والاجتهاد العقلي يرتبط بالجسارة والاقتحام وبتوسع المرجعية المعرفية والمهارة والدربة والتجربة والمرونة والدقة ومن هنا كانت أصالته.

فـ«العقل أعدل الأشياء توزُّعًا بين الناس»، فيما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي ديكارت، ويظل كذلك ما ظلَّ الناس جميعًا ينهلون من المعرفة الإنسانية من دون حدود، ولا يعوق حريتَهم في التفكير والاجتهاد عائق.

وباعتماد العقل إياه ومنهجه وصرامته ماذا كانت خلاصة واقعنا الثقافي بكل ذلك التعريف الذي قدمناه سابقًا؛ إننا نعيش بكل تأكيد مرحلة ردة وتراجع حتى عما كان وعما كنا نطمح تحقيقه:

*ردة تتجلى في تراجعات طبعت قوى اليسار التي سار الكثير منها يتجنب الحديث عن مطلب العلمانية وأصبح النقاش حول القومية يتهم بالرجعية والقومجية، سيرًا على نهج الوهابية وكل المخططات الإمبريالية والصهيونية والرجعية التي تحالفت لتخريب النهج العروبي القومي، وهدم مقدماته الأساسية في بناء الدول الوطنية الديمقراطية باعتبارها؛ ممرًا تاريخيًا اجباريًا لتحقيق وحدة الشعوب وبناء القوة... وهكذا عنت بكيفية مرضيّة جمعت كل الآفات من كهف الظلمة؛ حركات إرهابية (القاعدة وداعش والنصرة... وغيرها من المسميات)، تنفذ مخططات الإمبريالية والصهيونية والرجعية في محاولة لمسح آثار ما تبقى من عوامل الممانعة، وما بقي لهذه الأمة من إمكانيات للدفاع عن وجودها وكرامة إنسانها وحقه في التحرر والحياة والعزة... كما انبعثت في نهج صهيونيوحركات عنصرية تطبيعيه مع الصهيونية.

*ردة تتجلى في تقليص المدى المسموح به من حرية التفكير، وحق الاجتهاد المختلف فيه.

*ردة جمعت من بين عواملها التمترس خلف التابوهات والمقدسات، وبين الآثار السلبية للاستبداد السياسي، الذي كان سببًا أساسيًا في استئصال التعددية والاختلاف، حيث تمت فرملة الدينامية الاجتماعية وضرب التعليم في جوهره، لما أخضع للهاجس الأمني في شموليته (تفكيرًا، وممارسة ومنهجًا ومضمونًا).

طبعًا حصل تسييد للآثار الضارة الناجمة عن القمع المركب، لقد تم تخريب مسار من العمليات الإصلاحية اتجاه بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وكان الثمن غاليًا؛ بقاؤنا نرزح في مستنقع مظلم تهب عليه عواصف الرمال الوهابية لتطمر ما تبقى من نور العقل... وجعل الأبواب مشرعة على كل الاحتمالات.

إن لا مخرج من كل تلك الآفات؛ إلا بالنضال المستميت من أجل بناء الدول الوطنية الديمقراطية على قاعدة العلمانية والمعرفة وبسواعد إنسان واع ومسؤول.

الأدب الفلسطيني:
بين تحفيز المقاومة وتحديات التطبيع ومغريات الحداثة

عبد الرحمن بسيسو – شاعر وناقد فلسطيني /سلوفاكيا

مِنْ زمَكَانِ الْحَقْلِ إلى أَزْمِنَةِ الصُّمُودِ والْمُقَاوَمَة

لوحة للفنان عبد الحي مسلم

يَتَوَزَّعُ «الأدبُ الْفلَسْطينيُّ»؛ بالمَفْهُومِ الْوجْدَانيّ الزَّمَكانيّ القائم عَلَى الرَّبط مَا بين «الأنَا الكاتِبَة» المُنْحدِر صَاحِبُهَا، أو صَاحِبَتُها، مِنْ «أصُولٍ فلَسْطينيَّة» تصلهُمَا بأَرْضِ «فلَسْطين» الَّتي هِيَ «أرْضُ الفلَسْطينيين» والمَجَالِ الحَيَويّ لوجودهم وتَشكل وُجْدَانهم الفَرديّ والجَمْعيّ في سِياقِ إبداعِ حضارتهم الفلَسْطينيَّة الإنسانيَّة، وبناء مَنْظومَاتِهم الثقافيَّة المُلْتحمَة بالحيِّز المكانيّ الذي تُمَارِسُ فيه هذه الأنَا وُجُودا زَمَانيّا مُتعَيّناً، في التَّوِّ واللَّحْظَة وعلى أيّ نَحْوٍ من أنْحَاء التَّعيُّن والإحالة المَوْضوعيَّة للذَّات في الوجود، وليسَ من أيّ مَنْظورٍ آخرَ يَنْفي هذا الرَّبط «الوجْدَانيّ الزَّمَكانيّ» ليَتعلق، مَثلا وفقط، بمعْيَاريَّة الأدَبِ الجَمَاليَّة المفتوحَة على التَّجدُّد المَعْزول عَنْ مُسَبِّبَاته، يَتَوَزَّعُ إلى «آداب» يَحْتَوي كلّ «أدَب» منها نُصوصاً تتَّسمُ بخَصَائص ومُكوِّنَات وُجْدانيَّة مَكانيَّة وزَمَانيَّة لا تُخطئُها عَينُ قَارئٍ يَقظ، أو نَاقد لَمَّاح، وتَنْطوي عَلى مَا يُميِّزُ هَذا الجَنَاحَ من الأدَب الذي تَنْتمي، أوَّليّاً، إليه عَنْ نظيرِه، أو قرينه، من الأجْنحَة الأدبيَّة المُنْدرجَة في إطار «الأدَب الفلَسْطينيّ» بمَفْهُومه العَميق والوَاسع، والمُتَعَدِّد الأجْنحَة، ونَبرَات التَّغريد، وأصْوَاتِ العَويل، واتِّجاهَات الرَّحيل، ومَسَارَات العَودِ إلى النَّبْع!

ولِهَذا الفَرْضِ الأوَّليِّ أَنْ يَتَأَصَّلَ بمُعْطَيات وخَصَائصَ تَنْفَردُ بِهَا، أو تَتقَاسَمُهَا، تَجَلِّيات نَصِّيَّةٌ نَجَمَتْ عَنْ تَجَارِبَ شَخْصِيَّة مُتَغايرة المُكَوِّنَات، والتَّفَاصيل، والتَّوجُّهَات، والأكْنَاه؛ تَجَارِبِ خَاضَتْهَا «الأنوات الكاتبة»، فَصَاغَتْهَا في «نُصُوصٍ أدَبيَّة» لَهَا هَذا القَدْرُ أو ذاكَ من «الإبْداعيَّة الجَمَاليَّة»، ولَكنَّها تَعْكسُ، في كُلِّ حَالٍ، هَذه التَّجَاربَ المُتَفرِّدة، أو الْجَمْعيَّةَ المُشْتَركَة، في أشكال أَدَبيَّة مُتنَوِّعة، سَوَاءٌ أكَانَتْ مُوغِلَةً في القِدَمِ كالأساطير والملاحم والسِّير والحكَايَاتِ الخُرَافيَّة والشَّعْبيَّة وغيرها، أو في أشكال أدبيَّة حَديثَةَ عَهْدٍ بالوجود، كَأنْ تَكونَ نُصُوصاً قَصَصيَّةً تَنْفتحُ عَلى سَرد روائيٍّ مُوسَّع يُجَسِّدُ هَذه التَّجاربَ، أو قَصَصاً قَصيرةً تَكْتَفي بالإيْماء إليْهَا مُضيْئَةً سُبُلَ اسْتنْباطِ جَوهَرهَا الكاشف في قَصٍّ سَرْدِيٍّ مُكَثف، أو نُصُوصاً شِعْريَّةً تُضيءُ خلاصَاتهَا عَبْرَ ومْضٍ شعْريٍّ مُرَمَّز يُشي بمُكْتَنزاتهَا ويَفْتَحُ، لدى القارئات والقارئين، آفَاقَ تَخييلٍ يُتيْحُ إمكَانيَّة استدعَائهَا، كتَجَارِبَ حَياة، منْ أطْوَاء ذَاكرة فَرديَّة وجَمْعيَّة حَيَّةً لَا يَزالُ الواقعُ القَائمُ مُتْخَمَاً بنظَائرهَا، أو آفَاقَ تَخَيُّلٍ تَأَمُّليٍّ يُنْتجُ دَلالاتهَا البَعيْدة، ويُطْلقُ إشَارَات تُومِضُ بمَعْنَاها، أو تُفْصحُ عَنْ شَيءٍ مِنْ عَميقِ رُؤَاهَا ومَغْزاهَا.

فَثَمَّةَ، إذنْ، وفي ضَوء المعيْار الوجْدَانيِّ الزَّمَكانيِّ، وتَأَسيْسَاً عَلى اسْتمرَارِيَّة اللُّحْمَة الحَضَاريَّة التَّاريخيَّة الرَّاسخة عبْرَ أزمنَة هي كُلّ الأزْمنَة بينَ «الْفَلَسْطينيِّ» وأرض وطَنه المَنْسُوبَة إليْه: «فلَسْطينَ»؛ ثَمَّة «أدبٌ فَلسْطينيٌّ» أنْتجَهُ أُدبَاءٌ فلَسْطيْنُونَ باسْتمراريَّة غيرِ مُنْقطعَة، وفي ارْتبَاط وَثيق بفلَسْطيْنَهَم الَّتي هي مَدارهم الوجُودِيِّ الْحيويِّ مُذ فَجْر تَارِيخهم الإنْسَانيِّ الحضَاريِّ الْمفتُوح عَلى صَيرورة الحَياة وتَحَوُّلات الأحْوَال والأزمنَة، وضِمْنَ هَذا الأدب، بالطَّبْع، وربَّمَا في صُلْبه، الأسَاطيرُ والملاحمُ وجميع أنْواع وأشكال وأنْماط ما صَارَ يُعْرف في أزمنتنا الحديثة بـ«الأدبِ الشَّعْبيِّ».

ووفْقَ المعيْار الْوجْدَانيِّ الزَّمَكَانيِّ، ومنَ الوجْهَتيْن الفكريَّة والجَمَاليَّة، لا أحسبُ أنَّ ثَمَّه منْ مُصْطلح يُمكنُ اقتراحُهُ ليُكثفَ السِّمَاتِ الغالبَةِ على

العودة إلى الفهرس

«الأدب الفلسطينيّ» في هذه المرحلة الحضاريّة المتواصلة الكبرى، إلّا العبارة الاصطلاحيّة: «أدَبُ زَمكانِ الحَقْل»، التي تَراهُ أدباً ينطوي، منْ منظورات معياريّةٍ أخرى، على تنويعاتٍ وتمايزاتٍ، لا تُخِلّ بلُحمَته، ولا تَخْدُشُ رُسُوخَ انْتِمائِه الوجْدانيّ إلى هذا الزّمكان المديد، وانْتماءَ هذا الزّمكان إلى الوجْدانِ الكلّي الذي أنْتَجَهُ، بقدْرِ ما تُعَزّزُهُما.

* * *

واستناداً إلى المِعْيارِ نَفْسه، وتأسيساً على مُعْطيات «واقعِ الحالِ» الاقْتِلاعيّ التّشْتيتيّ الانْقِساميّ الاغْترابيّ الرّاهن، الواسِم علاقةَ الفلَسْطينيّ الظّاهريّة، أوْ الوجْدانيّة الباطنة، بأرض وطنه «فلَسْطين»، والنّاجم، أصْلاً، عَنِ اسْتهدافِ هذه الأرْض، مُنْذُ نهاياتِ القرن التّاسعَ عشرَ حتّى اللّحْظة، بالاحْتلال والاسْتيْطان والسّلْب والنّهْب، وأصْحابها الأصْليينَ بالقَتْل والاقتلاع والطّرد والتّهْجير القَسْريّ والتّفْتيت والتّصْفيّة العِرْقيّة والإذابة، وتاريخهم وحَضارتهم وتُراثهم الثّقافيّ الفلسطينيّ الحَيويّ المُتجذّر في أرضهم بقدر رُسُوخه في وجْدانهم، بالتّزوير والسّرقة والاسْتلاب وإدّعاء الملكيّة في اقتران مع إدّعاء ملكيّة الأرض؛ ثمّة «أدَبٌ فلسطينيٌّ» موسومٌ بجُروح هذا الاسْتهداف، وعَذاباته، وعَقابيل تَصاعُده وتَوالي مَراحله المَفْتوحة على زمن يُرادُ له أنْ يَكونَ مفتوحاً ليَشْهَد، ذاتَ لحْظة تاريخيّة، اكتمالَ تَحقّق غايات الاسْتِعماريّة الصّهْيونيّة السّوداء!

وما هذا الأدبُ، في حَقيقة حَقيقته، إلّا أدبٌ أنْتَجَهُ أحْفادٌ أدباء زَمكانِ الحَقْل الفلسطينيّ المَديد، وأحْفادٌ أحْفادهم، وأبْناء هؤلاء وأحْفادهم على مَدَى زَمنٍ يَربُو على قرْنٍ ونصْف قرن، وما مِنْ مَنظومة سمات أراها غالبة عليْه إلاّ ثالوث السّمات الضّافر سمة إنْهاض الوعيّ الحقيقيّ بسمَتَيّ مُواجهة التّحدّيات وتَحْفيز الصّمُود وإطْلاق المُقاوَمة الباسلة بشتّى أشْكالها؛ إنّهُ، إذنْ، «أدبُ المُقاوَمة» أو «الأدَبُ المُقاوِم»، ولكنّهُ، في الوقْت نفْسه، أدبٌ لا يَخْلو، بحُكْم كَونه «تعْبيراً ذاتيّاً»، أو لكونه مَجالاً منَ مَجالات الاسْتهْداف والصّراع والأدْلجة، منْ تَوجُّهات تَسْعى لأخْذه بعيداً عنْ سمَته الغالبة، وربّما صوبَ نَقيضها التّيْئيسيّ الإذْعانيّ الفادح!

يَبْدأُ هذا الزّمنُ، المُتطاولُ في الزّمن حتّى اللّحْظة الرّاهنة، منْ لحْظة تَبَدّي إشارات إرْهاصيّة أنْبَأتْ مُلْتقطيها منَ الأدباء الفلسطينيين ببَدء التّحْضير للغَزْو الاسْتعْماريّ الصّيهْونيّ الاستيطانيّ لأرض فلسطين، فأنْتَجتْ توجُّساً فلسطينيّاً، ربّما كانَ هذا التّوجُّسُ ضَئيلاً أو محدودَ الانْعكاس في الأدَب الفلسطينيّ المُرْهص بوُجُوده، منَ التّغاضي الرّسميّ عَنْهُ، ومنْ عَدم التّهيّؤ الشّعبيّ لكبْحه، ومنْ عَقابيل تَركه يَمْضي، بلا مُقاوَمة حقيقيّة، إلى مُبْتغاهُ.

* * *

ولهذا الزّمنُ البادئُ بلحْظة التّوجُّس تلْكَ، أنْ يَضُمّ لحْظة تلَمُّس وجُود تَحْضيرات لوُجستيّة لشنّ الغزْو تَبَدّتْ في هَيْئة وقائع يجْري تجسيدها فوقَ الأرْض، فتُدْرَكَ كـ «حقائق قائمة»؛ ولحْظة سُفُور المَطامع الاسْتعْماريّة الصّهْيونيّة في أرضَ «فلَسْطين»، وفي تاريخها وحَضارتها ومُسْتقْبلها؛ ومَن ثمّ جَميع اللّحظات التي أعقبتْ ذلكَ السّفُور في توالٍ مدروس، والتي نَسْتطيعُ وسْمَها بالاجتماعيّة التّاريخيّة لكَونها قد أفضَت، ضمن ما قد أفضتْ إليه، إلى تُقْسيمِ أرض فلَسْطين، وتجْزئتها، وفصْل أماكنَ وُجود مُكَوّنات شعْبها عنْ بعضها بعضاً، لتَجْزّأ هذا الشّعْب، ولتُواصل العملُ على قطْع ما يَجْمعه بأرْضه الواحدة وبوجْدانه المُشترك منْ أوْصال، قبلَ أنْ تعملَ على توْجيدها تحتَ الاحْتلال الصّهيونيّ مُحْتفظةً بتجزئة الشّعب الفلسطينيّ عَبْرَ تشتيته في أماكنَ معزولة، وفي مَناف، وفي مُخيّمات لُجوء قَسْريّ، مَحْكومةً كلّ مُنْها بضَرورات، ومُؤثّرات فاعلة، وأنْماط حياة، وتحدّيات حياتيّة ووُجوديّة مُتغايرة، وذلكَ لتفكيك لُحْمة الشّعْب على طريق تذويب هُويّته الوطنيّة الجامعة، وتَصفيته، ونَفْي وُجوده، وبالتّالي، نفي وجُود قضيّته على نحو يُرسّخُ وُجودَ، وصدْقيّة، السّرديّة الصّهيونيّة الأسطورية الزّائفة التي تمّت أدلجتُها دينياً وسياسياً فصارتْ عَقيدةً وخُطّة عَمل مَفْتوحة على التّحقّق في ظلّ واقعٍ فلسطينيٍّ وعربيٍّ وإنْسانيٍّ بائسٍ ومرير، واسْتناداً إلى مَوازينَ قُوىً، ومُعَادَلات، تُوْغِلُ في الاخْتلال الفادحْ!

ولستُ أحْسَبُ أنّ اللّحظات الأدبيّة التي نُشيرُ إليها بمُنْفصلة، بأيّ وَضْع أو حال، عنْ التّحولاتِ الجيُوسِيَاسيّة التي واكبتْ، أو نَجمَتْ عَن، مُتابَعة تنفيذ الخُطّة العمليّة الاستعماريّة المُمَرْحَلة، والتي توخّتْ اجْتثاث السّرديّة الفلسطينيّة وجَعْل السّرديّة الاسْتعْماريّة الصّهيونيّة الأسطوريّة واقعاً قائماً يَتجسّدُ، عيانا، فوقَ أرض فلَسْطينَ وفوقَ كُلّ أرض تطالُها هذه السّرديّة الزّائفة، ويُزْعَمُ لَهُ وجُودٌ في باطنها العَميق. وسيَكونُ لنا أنْ نُقاربَ، في مقالات لاحقة وبتبصّر مَوضُوعيّ ناقد وجَذْريّ وذيْ رؤى مُسْتقبليّة، هذه اللّحظات الأدبيّة المُتواشجة بعُمْق جُذوريّ مع تلْكَ التّحولات.

* * *

ثمّة، إذنْ، مَرْحلتان نوعيّتان كُبْريان للأدب الفلسطينيّ مُذْ بُزوغه مَعْ بُزوغ فجْر التّاريخ الإنْسانيّ الحَضاري في فلَسْطين حتّى اللّحْظة التاريخيّة الرّاهنة: مَرحلةٌ أولى تتّسم بالاستمراريّة الحضاريّة، واللّحْمة الوجْدانيّة، والتّواصُل الوجوديّ بَينَ الفلَسْطينيّ وأرض وطنه فلسطين، فلا يَتشظّى فيها الأدَبُ فاقداً لُحْمَته الفكريّة والجماليّة، ولا تَتَغايَرُ سِماتُهُ وخَصائصهُ الجَوهريّة المُتفاعلة التي تُكسبُه هُويّته، ولا يتعدّدُ ويَنْفَتحُ على تمايزات تُطالُ أشكالهُ ومضامينَه على نَحْو ما هي عليْه الحالُ في المَرْحلة الثّانية الكُبرى التي نَحْسبُها تَتناظرُ مَعْ «واقع الحال الرّاهن» المُستمرّ مُنْذ نَحْو قرنٍ ونصْف قرن، والتي تَضُمّ منَ المراحل والأحقاب والتّوجّهات والتّيارات والأجْنحة مَا ينبَغي التّوقّفُ مَليّاً، ومنَ الوجْهة النّقديّة الرّصينة، أمامَ تفحّصه ودراسته وفرْزه وتصنيفه، وذلكَ في سياق يُؤسّسُ للتّجاوب النّقديّ الاجْتهاديّ الجادّ مع دعوة مَجلّة الهدف إلى قراءة المشْهد الأدبيّ الفلسطينيّ الرّاهن، بَلْ وإعادة تأويله ونَقْده، من منظور ثلاثيّ يَتمثّلُ في إنْهاض الوعيّ الحقيقيّ وتحْفيز الصّمُود وإطْلاق المُقاوَمة المُتصاعدة منْ الوجْهة الأولى، وفي كيفيّات الاسْتجابة لتَحدّيات التّطْبيع المَجّانيّ العَربيّ، وغير العَربيّ، مَع الشّارقة «إسْرائيل»، ولمُغْرَيات الحَداثة الأدبيّة، وما بَعْدَها، وما بَعْدَ

بِعْدِهَا، مِنْ الْوَجْهَتَيْنِ الثَّانِيَةِ والثَّالِثَة.

ولِمَنْهجِيَّات عِلْمِيّ «تاريخ الأدب» و«اجْتِمَاع الأدب»، مُتَضَافِرَة مع ما تُقَدِّمُهُ مَنَاهِجُ النَّقْدِ الأدَبِيِّ الْمُعَزَّز بِتَبَصُّرات مَعْرِفِيَّة قَدَّمَها عِلْمُ الْجَمَال، وبِكُلِّ مَا تَتَوَافَرُ عليه عُلُومٌ إنْسَانِيَّةٌ وثيقةُ الصِّلَةِ بالآداب والفُنُون: إبْدَاعًا وتحليلا وتَفْسِيرا وتَأْوِيلا ونَقْدًا، مِنْ مَعارف مُؤَصَّلة، ومَنَاهِجَ بَحْث رَصِينَة، وآلِيَات اسْتِقْرَاءٍ عَقْلِيٍّ واسْتِنْبَاط مَنْطَقِيٍّ وتَبَصُّرٍ مَعْرِفِيٍّ، وإجْرَاءَاتٍ نَقْدٍ، وتَأْوِيلٍ، وإدراكٍ، أَنْ تُمَكِّنَنا مِنْ قِرَاءَة شَتَّى تَجَلِّيَات الأدب الفلسطينيِّ الْمُنْتَج مِنْ قِبَلِ أُدَبَاءَ فلسطينيِّين، باللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وبِغَيرِهَا مِنْ لُغَاتِ العَالَمِ، قِرَاءَةً نَصِّيَّةً عَمِيقَةً تَسْتَكْشِفُ، بِتَوَسُّعٍ اسْتِقْصَائِيٍّ ودِقَّةٍ نَقْدِيَّةٍ، كُلَّ مَا تَتَوافَرُ عَلَيْهِ هَذِهِ التَّجَلِّيَّات الْمُتَواصِلَة الانْبِثَاق والوُجُودِ في مَدَارَاتِ هَذَا الأدَبِ، مَنْذُ نَحْوِ مُنْتَصَفِ القَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ الميلاديِّ حَتَّى اللَّحْظَةِ، مِنْ مُكَوِّنَاتٍ زَمَكَانِيَّةٍ مُتَغَايِرَة، وتَجَارُبِ حَيَواتٍ وأَحْوَالٍ وُجْدَانِيَّةٍ بَالِغَةِ التَّنَوُّعِ، وخَصَائِصَ جَمَالِيَّةٍ وأَسَالِيبَ قَوْلٍ مُتَبَايِنَة، وتَوَجُّهَاتٍ رُؤْيَوِيَةٍ تَنْطَوِي عَلَى ثَرَاءِ دلالِيٍّ يُغْنِيهَا، أو عَلَى تَمَايُزَاتٍ جَذْرِيَّةٍ تَسِمُهَا بالتَّبَايُنِ أو حَتَّى بالتَّنَاقُضِ، وذلِكَ على نَحْوٍ يُمَكِّنُنَا، عُبْرَ جَهْدٍ نَقْدِيٍّ فَرْدِيٍّ وجَمْعِيٍّ، وبِتَوْظِيفٍ تَكَامُلِيٍّ لِمَنَاهِجِ الدِّرَاسَةِ النَّصِّيَّةِ المفتوحَةِ والنَّقْدِالأدبي الرَّصِينَ، مِنْ إعادةِ تَأْوِيلِ نُصُوصِ «الأدَبِ الفلسطينيِّ»، وإعادةِ فَرْزِهَا وتَصْنِيفِها في ضَوءِ هَذَا التَّأْوِيلِ الْمَفْتُوحِ عَلَى مَا يَسْتَجِيبُ لِمُعْطَيَاتِ «وَاقِعِ الحَالِ» الفلسطينيِّ الرَّاهِنِ فَحَسْبُ، بَلْ ولِمُعْطَيَاتِ «وقَائِعِ الأَحْوَالِ» الْفِلَسْطِينِيَّةِ، والعَرَبِيَّةِ، والإنْسَانِيَّةِ، الَّتِي تَوَالَتْ انْبِثَاقًا ورُسُوخًا، والَّتِي تَكَرَّسَتْ، مَعَ اسْتِمْرَارِ هَيْمَنَةِ الرأسماليَّة الْمُتَوَحِّشَة، واللِّيبِرَالِيَّة الْمُجَافِيَةِ للإنْسَانِيَّة، والاستبدادِ السُّلْطَوِيِّ، والتَّقَاعُسِ الرَّسْمِيِّ العَرَبِيِّ، وبُؤْسِ الوَعْيِ وضَبَابِيَّتِه، وخَفْشِ الرُّؤَى اللَّعِمِيَّةِ وخِدَاعِهَا المُرَاوِغِ، وفَقْرِ الأَدَاءِ السِّيَاسِيِّ، ومُرُورِ الوقْتِ، وغَيْرِ ذلك مِنْ أُمُورٍ تَدَاخَلَتْ، أو تَشَابَكَتْ في تَفَاعُلٍ، لِتُؤَسِّسَ الاخْتِلالَ الفَادِحَ في مَوَازِينِ القُوَى القَائِمِ، وفي المُعَادَلاتِ السِّيَاسِيَّةِ الإزْدِوَاجِيَّةِ الرَّائِجَةِ، أَوْ لِتُفْضِي إلَيْهِمَا.

في تعريف الفلسفة

خاص الهدف

الفلسفة ليست حب الحكمة فحسب، إنها في المقام الأول حب المعرفة، وهي قبل كل شيء موقف الإنسان من الظواهر والأحداث السياسية والاجتماعية والطبيعية من حوله؛ الإنسان الحقيقي هو الموقف؛ الإنسان اللامبالي، إنسان لا يستحق الاحترام.. من ناحية أخرى إن الموقف المقاوم للظلم الطبقي والاستبداد ومقاومة المحتل هو موقف واعي بشكل مسبق بالأهداف التحررية والديمقراطية.. وبدون ذلك الوعي في شكله العفوي أو الطليعي لا يتحقق رد الفعل المقاوم للاستبداد أو للاحتلال أو الظلم الاجتماعي.. إن الوعي بالظلم الاجتماعي وبالاستغلال هو المقدمة الضرورية لعملية التغيير الاجتماعي، وعليه فإن كل أشكال هذا الوعي هي موقف فلسفي بشكل مباشر أو غير مباشر؛ فالالتحاق الطوعي في العمل الحزبي هو شكل متطور للموقف الفلسفي وانتقاله من شكله البسيط إلى شكله وجوهره الطليعي، هنا يتحول الوعي – عبر المعرفة – إلى إراده واعية من أجل التغيير الثوري والديمقراطي.

إن الوظيفة الجوهرية لكل فكر أو فلسفة هي الكشف عن معضلة الواقع عبر نقدها نقدًا واعيًا ينفذ إلى مكنوناتها، لمعرفة قوانينها.. ومن ثم العمل على إزاحة المعضلة وتغيير الواقع.. من هنا فالحديث عن نهاية الفلسفة، هو حديث عن نهاية الفكر، ونهاية الوظيفة الجوهرية المرتبطة باستشراف المستقبل أو تحليل الواقع وتغييره.

ما هي الفلسفة:

إن التعريف الذي نتوخاه للفلسفة يقول بأن الفلسفة هي مجموعة من النظرات الشاملة إلى العالم والطبيعة والمجتمع والإنسان عبر التلازم الجدلي بين العام والخاص؛ إنها مجمل الآراء والتصورات عن القضايا العامة لتطور الوجود والوعي (علاقة الفكر بالوجود).

الفلسفة هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي: العلم -الفلسفة - الفن - الأخلاق - السياسة - الدين كلها مترابطة عضوياً. وهناك مستويين من الوعي الاجتماعي: 1 - مستوى عفوي - اعتيادي 2- مستوى عميق – طليعي (أيديولوجي).

الأول/ المستوى العفوي (الاعتيادي): أو السيكولوجي الاجتماعي وهو يمثل وعي الناس للأحداث والوقائع والظواهر السطحية والانفعالات والأمزجة، ويرسخ في العادات والتقاليد والأعراف لدى جميع الفئات الاجتماعية والطبقات والأمم. هذا المستوى يعبر عن العلاقات والمصالح اليومية والقريبة للناس بارتباطها بالبعد التاريخي أو التراثي المتراكم بكل معطياته السالبة والإيجابية.

الثاني/ المستوى الطليعي (الثقافي الايديولوجي): ويعني تعمق الوعي بشكل نوعي في سبر أغوار الوجود الاجتماعي؛ فالأيديولوجيا تعكس الجوانب الداخلية الهامة من الحياة الاجتماعية - قوانينها وقواها الاجتماعية المحركة ونزعات تطورها، فالوعي على المستوى الأيديولوجي يعكس الوجود الاجتماعي في النظريات والأفكار والمذاهب والمفاهيم، وهو يصاغ بتفكير وترو عميقين.

أخيرًا: الفلسفة في رأينا هي أهم شكل من أشكال الوعي الاجتماعي (تنعكس فيه حصيلة التقدم العلمي والاجتماعي وكافة التناقضات الاجتماعية)؛ إنها كما يقول كارل ماركس: زبدة عصرها الروحية وهي روح الثقافة الحية، وبهذا المعنى لا يمكننا عزل الفلسفة عن معطيات التحرر الوطني والديمقراطي النهضوي العربي ومنها الفلسطيني، كما لا يمكن عزلها عن الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي نعيشه اليوم، لأن الترابط بين الفلسفة والسياسة والتاريخ؛ أصبح حالة موضوعية في عصرنا الراهن على وجه الخصوص.

العودة إلى الفهرس

تحية إلى الفنان الراحل:

عبد الحي مسلم

الدوايمة – الخليل 1933/
عمان آب 2020

حارس الذاكرة الفلسطينية

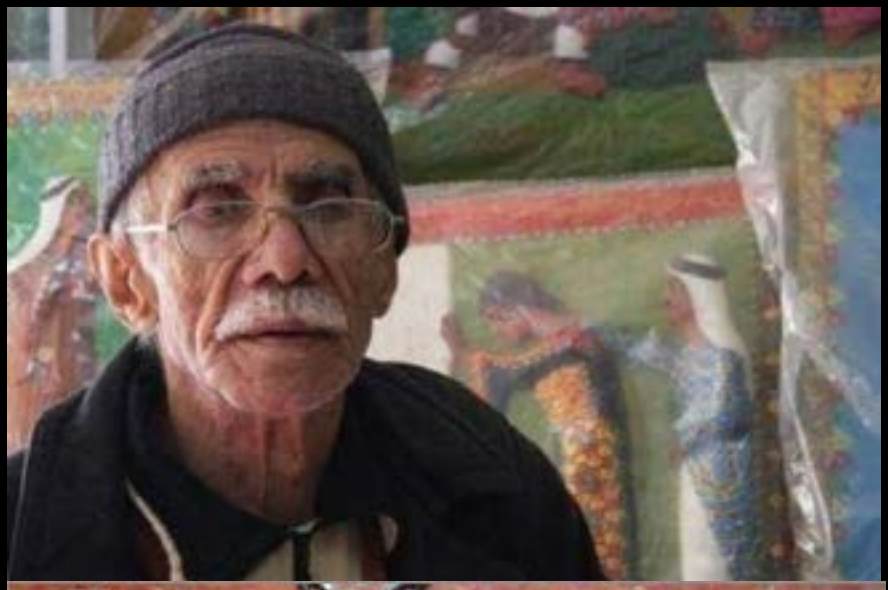

في ذكرى ١٧ أكتوبر: صامدون على متراس فلسطين

أحمد.م.جابر

أما وقد بلغ الانحطاط التطبيعي العربي مداه، ربما، وربما ليس بعد؛ فالزمن، زمن هزيمة وخنوع؛ إلّا لمن أستقام لفطرة فلسطين، فلا يستسلم ولا يخنع.

يجب أن نحدد أين نقف تمامًا في هذه «العاصفة»،ربما يكون ما يحدث الآن هو نموذج عن التهافت الأخلاقي والقومي والوطني والديني، فلا شيء يبرر هذا السقوط، ولا حجة تدافع عن سيرورة عار من هذا النوع، ولو قدر لابن رشد أن يعيد كتابة نصه «نهافت التهافت» لوجد مادة دسمة في حال العرب اليوم. برغم ذلك، فهي ليست نهاية الطريق، يعرف أعداءنا ذلك كما أصدقاءنا، والقضية ثابتة في مكانها لاتتزحزح، والفلسطيني وكل عربي حر؛ يقف في مواجهة المطبعين وأسيادهم ويقول لهم إنا هنا، لا نذهب إلى أي مكان، فأرونا قدرتكم على إبادتنا إن كنتم صادقين.والعدو يهجس بهذا ليل نهار، ليس في جهره، لأنه يتباهى بما يقول عنه اختراقات تاريخية، ولكن في سره، متسائلا.. حسنًا: لقد طبعنا مع الإماراتيين وهاهم يأتون إلى تل أبيب ملوحين بالراية الزرقاء والبيضاء، وماهي إلا فترة قصيرة حتى يتبعوا دين «يهوا»، وطبعنا مع البحرينيين، وفي هذه الجزيرة لانكاد نرى المُطبعين، وهانحن نطبع مع السودانيين، بل يدفعون الجزية فوق ذلك!

ولكن: ماذا نفعل مع الفلسطينيين؟ سيبقى الصهيوني بعقله الفاشي الجامد عاجزًا عن الإجابة على هذا السؤال، وفوق هذا يصرخ بعلو صوته ومعه كوشنير وباقي العصابة وابن زايد ومليك البحرين، يصرخون بعلو صوتهم: لماذا لايذهب الفلسطيني إلى أي مكان؟ ولماذا يصر على المقاومة والرفض؟ ولماذا لاتتحقق نبوءة ابن سلمان؟ألم يقل ابن سلمان في حديثه لصحيفة أمريكية: سنغرق الفلسطينيين بالمال ونجبرهم على الخضوع؟ فما بالهم لايخضعون؟ هذا يستدعي قصة السابع عشر من أكتوبر؛ إذ يومها عرف الصهيوني أن الفلسطيني لايمكن أن يكون لقمة سائغة؛ يومها عرف الصهيوني أن الفلسطيني لايفنى ولايموت، بل يتجدد، فالكبار أحياء في تاريخ وروح هذا الشعب والصغار هيهات أن ينسوا، وكان إعدام رحبعام زئيفي كابوسًا للمحتل يستمر حتى اليوم، فهؤلاء لم يساوموا ولم يذعنوا ولم يتأخروا عن طلب الثأر..هناك علاقة وثيقة بين ذكرى 17 أكتوبر وقصة الفلسطيني الذي لايذهب إلى أي مكان، الذي لاينسى، وللتاريخ لم يكن اغتيال زئيفي صفعة للعدو فقط، بل درسًا منهجيًا في أخلاق المقاومة أريد منه أن يكون دليل عمل..

لولا.. وهذه اللولا تعرفونها جميعًا.. ولكن للتاريخ أيضًا، «كان زئيفي قد كتب رسالة إلى سارة وبنيامين نتنياهو بمناسبة ولادة ابنهما يائير قال فيها: «عزيزي سارة وبيبي.. إن تكثير الأطفال اليهود وتقليل العرب هو الجواب على المشكلة الديموغرافية.» ثم جاء حمدي القرعان، رفيقنا الباسل وأطلق رصاصة على رأس زئيفي وقلل عدد إرهابيي العصر واحدًا.

إن احتفاءنا بذكرى 17 أكتوبر تعني ببساطة؛أننا مصرون على إرسال هؤلاء الإرهابيين إلى حيث يستحقون، ويعني أن الطريق الذي اختطه عاهد وحمدي وباسل ومجدي وعلى رأسهم أحمد سعدات ومعهم جميع الرفاق اللذين لانعرفهم في تلك العملية المباركة.. مازال هو الطريق الصحيح الذي يجب علينا سلوكه، لاينفعهم تطبيع مع كائن من كان؛ لأننا مدفوعين بما هو أعظم من فكرة النصر وأعظم من فكرة هزم العدو؛ مدفوعون بإرادة البقاء وعدالة قضيتنا..فلتلوح الأعلام الخائنة في سماء تل أبيب، وليلوح علم الصهيونية ما شاء في عواصم الخيانة، فنحن باقون هنا.. نمد جذورنا في الأرض.. ولن نغادر إلى أي مكان.

AL-HADAF
الهدف